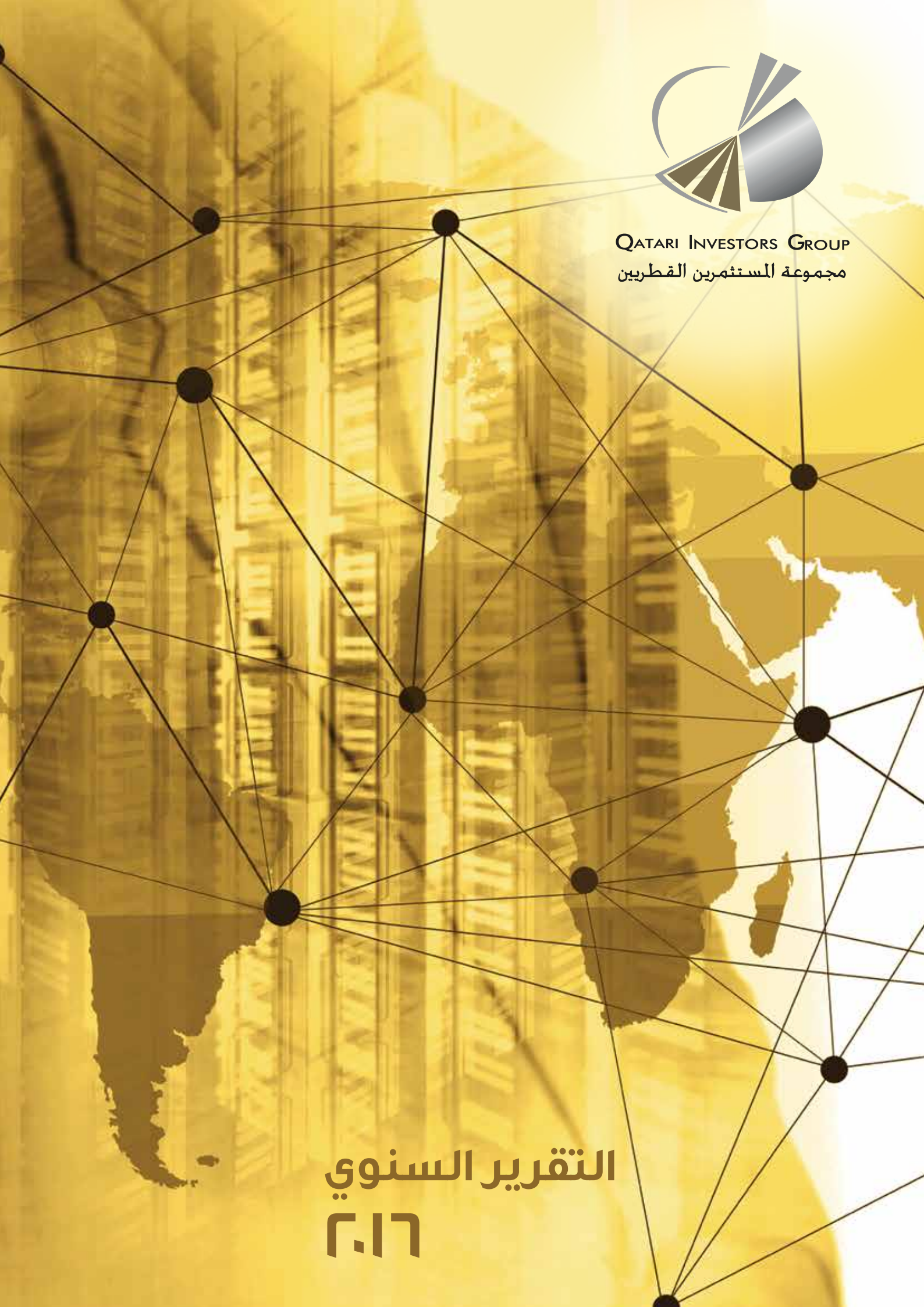

Qatari Investors Group
مجموعة المستثمرين القطريين

التقرير السنوي
٢٠١٦

حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد

حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

جدول المحتويات

التزامنا، قيمنا الجوهرية، رؤيتنا، مهمتنا	٨
مجلس الإدارة	١٠
الإدارة التنفيذية	١٤
كلمة رئيس مجلس الإدارة	١٦
نبذة عن الشركة	٢٠
تقرير حوكمة الشركة	٢٤
إفصاحات حوكمة الشركة	٤٦
أبرز المعالم المالية	٥٨
البيانات المالية	٦٨

مجموعة المستثمرين القطريين ش.م.ق

التقرير السنوي ٢٠١٦

رؤيتنا

بناء علامات تجارية قوية تلبي احتياجات المستهلكين وتطلعاتهم.

خلق قيمة مستدامة لمساهمينا وكافة الأطراف ذات الصلة على حد سواء.

تطبيق أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا بما يتوافق مع المعايير الدولية.

تبني استراتيجيات حماية صديقة للبيئة.

البرهنة على التزامنا تجاه الشعب والوطن على أكمل وجه.

أن تصبح مجموعة عالمية مرموقة تتسم بوضوح في التركيز.

مهمتنا

التطلع لتحقيق أسمى الأهداف: نطمح بأن نصبح مجموعة استثمارية ذكية ورائدة من خلال المراجعة المتواصلة لعمليات الاستحواذ والمشاريع المشتركة والتوسع في المنتجات والنفاذ إلى الأسواق المحتملة والاستراتيجية.

الموارد البشرية: الاستمرار في توظيف الخبراء المؤهلين في هذه الصناعة ورعاية المهارات الموجودة عن طريق توفير فرص التدريب وفرص العمل المتميزة.

الجودة: الإتقان في المنتج الذي نقدمه وتوفير الخدمات المتسقة والمكرسة لصالح العملاء كعقيدة راسخة في الشركة.

القيمة: السعي المستمر لتعزيز القيمة للمساهمين والعملاء والموظفين حيث يدفعنا تميز الأداء لإعلاء وتمييز أنفسنا عن منافسينا.

الحداثة في التفكير: لخلق بيئة تتسم بالتنافس الحاد، ستكون تطلعاتنا مستقبلية فيما تتسم إدارتنا بالفاعلية.

التزامنا

نلتزم تجاه مساهمينا بالسعي المستمر لتعظيم القيمة العائدة على مساهمينا.

نلتزم تجاه موظفينا بالسعي الدائم لتوفير أفضل بيئة عمل مما يشجع على المبادرة الفردية ويعزز التطور الشخصي ويضمن معاملة جميع الموظفين بكرامة واحترام.

نلتزم تجاه مجتمعنا بالتشجيع على تأسيس أعمال سليمة والسعي نحو الاستفادة من نقاط قوتنا لإحداث الفارق في دولة قطر.

قيمنا الجوهرية

ممارسات العمل الأخلاقية: تتبنى مؤسستنا أعلى مستوى من المعايير الأخلاقية في أداء أعمالنا.

الشفافية: نمارس الشفافية الكاملة والانفتاح التام في كافة أوجه الأعمال التي نباشرها بما فيها سير العمل والسياسات الداخلية والعلاقات الاستثمارية التي تمثل الركائز التي يقوم عليها عملنا.

حوكمة الشركة: تشكل الحوكمة السليمة جزءًا لا يتجزأ من ثقافتنا إذ تتأسس على الالتزام اليومي لتجسيد قيمنا ومبادئنا.

مجلس الإدارة

سعادة السيد عبدالله بن ناصر المسند
رئيس مجلس الإدارة

تم تعيين السيد عبد الله بن ناصر المسند عضوًا في مجلس الإدارة منذ مايو ٢٠٠٦ (من قبل المساهمين) قبل أن يتم تعيينه رئيسًا للمجلس في نفس العام. وقد تقلد سعادته مناصب أخرى من بينها رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة المسند القابضة، التي تحظى بمكانة مرموقة في القطاع الخاص منذ الخمسينات.

تقدم شركة المسند القابضة مجموعة متنوعة من الأنشطة التجارية التي تعزز النمو الاقتصادي والتنمية في دولة قطر، كما يتقلد سعادة السيد عبد الله بن ناصر المسند منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك الخليجي و رئيس مجلس إدارة فودافون.

سعادة الشيخ/حمد بن فيصل آل ثاني

سعادة الشيخ/حمد بن فيصل آل ثاني عضو فاعل في مجتمع الأعمال القطري كما إنه تولى العديد من المناصب البارزة في دولة قطر حيث كان وزيراً للإقتصاد و التجارة و نائباً لرئيس مجلس إدارة بنك قطر الوطني.
و بجانب توليه رئاسة مجلس إدارة بنك الخليجي و شغله كذلك لمنصب العضو المنتدب بالبنك يشغل الشيخ حمد المناصب التالية:

- نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين
- عضو مجلس إدارة في جمعية رجال الأعمال القطريين
- عضو مجلس إدارة في شركة تأمين قطر (QIC)

كما شغل سعادته عدداً من المناصب العليا، منها:

- رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة القطرية للمواصفات والمقاييس
- عضو المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار
- مدير عام إدارة الجمارك
- ومكتب ولي العهد، الديوان الأميري

يحمل سعادته شهادة بكالوريوس في العلوم السياسية

مجلس الإدارة

السيد/ عبد العزيز الخليفي

تقلد السيد/ عبد العزيز الخليفي المناصب التالية:

- وكيل وزارة الإقتصاد و التجارة ٢٠٠٢-٢٠٠٤
- مدير قسم التجارة بوزارتي المالية و الإقتصاد و التجارة
- باحث إقتصادي بمكتب وزير وزارة المالية و البترول ١٩٨٨-١٩٩٢
- باحث أول (معلومات و إحصاء) بمكتب المدير العام بالمركز الفني للتطوير الصناعي ١٩٨٥-١٩٨٨

كما شغل السيد/الخليفي عضوية مجلس الإدارة في الجهات التالية:

- شركة قطر للبتروكيماويات (QAPCO) ١٩٨٩-٢٠٠٤
- شركة قطر الوطنية للأسمنت (QNCC)
- الشركة القطرية للصناعات التحويلية (QIMCO) ١٩٩٧-٢٠٠٤
- عضو مجلس الإدارة و رئيس اللجنة التنفيذية بشركة المستشفى الأهلي ٢٠٠٣-٢٠٠٥
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي بالبنك الإسلامي البريطاني (IBB)

و بجانب توليه عضوية لجنة التدقيق، يشغل حالياً السيد/الخليفي المناصب التالية:

- عضو مجلس إدارة الشركة القطرية الإسلامية للتأمين منذ العام ٢٠٠٣.
- عضو مجلس إدارة شركة أبراج العقارية

كما أن السيد/ عبد العزيز الخليفي حائز على بكالريوس العلوم الإجتماعية من جامعة بورتلاند إستيت، بورتلاند، أوريجون، الولايات المتحدة الأمريكية.

الدكتور/ يعرب ريان

الدكتور/يعرب ريان لديه أكثر من ٣٠ عاما من الخبرة المتنوعة في سوق دول مجلس التعاون في التوسط و التحكيم.
وهو عضو في نقابة المحامين الفلسطينية واتحاد المحامين الدولي و عضو في رابطة التحكيم الدولي وكذلك عضو في مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون.
عمل السيد/الريان كمحكم معتمد في مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون.
يعمل محاضر في دول مجلس التعاون الخليجي في العقود العالمية (FIDIC) و في مواضيع تتعلق بتنظيم التحكيم الدولي و القانون المقارن، يدرس المرافعات، فن الدفاع و يعقد محاكم تحكيم بجانب مراقبة الجلسات ، تسوية القضايا و كتابة الأحكام، ممارس و عضو في مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون.
عضو سابق في مركز التحكيم – كلية القانون– جامعة عين شمس
عضو سابق في المركز العالمي للتحكيم
السيد/الريان محكم معتمد في دول مجلس التعاون الخليجي وفقيه قانوني ومحاضر في مركز قطر للتحكيم الدولى و المصالحة.

الخبرة العملية:

له خبرة أكثر من ٣٣ تحكيم بمطالبات تبلغ أكثر من ٢ مليار ريال في المجموع. عمل محكم منفرد، محكم مرجح أو محكم بالمشاركة في التحكيم (Institutional and ad-hoc). و هو محكم مؤهل في نطاق واسع من النزاعات التجارية و تشمل الأعمال المشتركة و النزاعات بين المساهمين، الهندسة، مشاريع الإنشاءات و البنية التحتية، الطاقة و الموارد، عقودات الوكالة و التوزيع، النقل، بيع البضائع، نزاعات العقود العامة و الإستثمار.

الدرجات الأكاديمية و المؤهلات:

الدكتوراة. أطروحة في التحكيم (التحكيم في نزاع عقود الإستثمار تحت إتفاقية واشنطن ١٩٦٥) – القانون الخاص – (خبير) معهد أوسلو للدراسات القانونية.
بكالريوس القانون. أطروحة في التحكيم (التحكيم في عقود الإنشاءات الهندسية العالمية) (FIDIC) (خبير) معهد أوسلو للدراسات القانونية.
الدبلوم العالي في التحكيم الدولي – جامعة عين شمس
دورة المحاسبة العالية – المركز العالمي – الأردن
دبلوم اللغة الإنجليزية، القادسية كلية، الأردن
ليسانس الحقوق من جامعة بيروت العربية، الإسكندرية

مجلس الإدارة

الدكتور/ فادي مكي

الدكتور/فادي مكي له خبرة أكثر من عشرين سنة في الإستشارات الإستراتيجية، تنظيم الأسواق المالية، الإقتصاد السلوكي، السياسة التجارية و إعادة الهيكلة التنظيمية. وهو رائد في تطبيقات العلوم السلوكية في مختلف القطاعات العامة والخاصة في قطر و لبنان والشرق الأوسط.

تولى منصب المدير العام بوزارة الإقتصاد و التجارة اللبنانية و عضو المجلس المركزي ببنك لبنان و مديرا عام و مستشارا في مكتب رئيس الوزراء. كما تقلد أثناء فترة ولايته منصب المفاوض العام في عملية إنضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية.

شغل منصب المدير القطري لدولة قطر بسيسكو و مدير بشركة بووز و شركاه الشرق الأوسط. كما عمل مستشارا بدولة قطر بكل من وزارة المالية و وزارة الإقتصاد و التجارة و برنامج الأمن الغذائي القومي القطري. عمل ببنك التنمية الإسلامي و منظمة التجارة العالمية و بنك إيه بي إن آمرو.

حالياً الدكتور مكي زميل أول بجامعة جورجتاون قطر و رئيس مشارك بمشروع برنامج تريدلاب. و زميل أول سياسة عامة بمعهد عصام أيوب للسياسة العامة بالجامعة الأمريكية ببيروت. ويقود أيضا مشاريع ومبادرات متعددة في مجال العلوم السلوكية في قطر والمنطقة. وهو أيضا عضو في مجلس المنتدى الاقتصادي العالمي لمستقبل العلوم السلوكية.

يتولى عضوية عدد من مجالس إدارة المعاهد الأكاديمية و المالية و المنظمات غير الهادفة للربح بلبنان و المنطقة. ويحمل دكتور/مكي الشهادات التالية:

- دكتوراة من جامعة كامبريدج
- ماجستير من مدرسة لندن للإقتصاد
- ماجستير من جامعة هول
- بكالريوس من الجامعة الأمريكية ببيروت
- بكالريوس القانون من جامعة لبنان

المساهمين الكرام،

يسر مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين تقديم التقرير التشغيلي و المالي وفقا للمادة (١٢٦) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لعام ٢٠١٥.

في٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغ إجمالي موجودات المجموعة إلى ٤,٥٩٧.٧ مليون ريال قطري، بزيادة قدرها ٢٤٠.٤ مليون ريال قطري بالمقارنة مع العام الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، حققت المجموعة إيرادات بلغت ٨٢٥ مليون ريال قطري، بزيادة قدرها ١٣٩ مليون ريال قطري مقابل العام ٢٠١٥.

ولقد حققت مجموعة المستثمرين القطريين صافي ربح يبلغ ٢٧٧,٠٣٤,٦٣٢ (مائتان و سبعة و سبعون مليون و أربعة و ثلاثون ألف و ستمائة و إثنان و ثلاثون) ريالًا قطريًا بواقع ٢,٢٣ ريالًا قطريًا عائد أساسي للسهم الواحد، مع العلم أن صافي الأرباح المحقق في نفس الفترة من عام ٢٠١٥ بلغ ٢٥١,٩٠٤,٦٩٧ ريالًا قطريًا (مائتان و واحد و خمسون مليون و تسعمائة و أربعة و خمسون ألف و ستمائة و سبعة و تسعون) ريال قطري بواقع ٢،٠٣ ريالًا قطريًا عائد اساسي للسهم الواحد.

اعتمد مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين سياسة لوضع خطط الأعمال المبتكرة والمستدامة التي تدعم نمو الوضع المالي وزيادة الأرباح و قيمة المساهمين إلى الحد الأقصى مع الحد من تأثير مخاطر تقلبات السوق.

و علاوة على ذلك فإن دعم مجموعة المستثمرين القطريين المستمر للشركات التابعة لها وعلى وجه الخصوص القطاع الصناعي، ستكون على رأس أولويات جدول الأعمال السنوي لمجلس الإدارة خلال العام ٢٠١٧. وسوف يقوم المجلس بمواصلة دعم سياسات الإنتاج والتوزيع لتتماشى مع ما قد تم القيام به لزيادة الإنتاج والتنمية داخل المنظومة.

في الختام، أود أن أتوجه بشكري إلى أعضاء مجلس الإدارة و مساهمينا ، وجميع العاملين على جهودهم الدؤوبة و تفانيهم و التزامهم الكامل لنجاح مجموعة المستثمرين القطريين.

عبد الله بن ناصر المسند
رئيس مجلس الإدارة

أعضاء الإدارة التنفيذية

سعادة السيد عبدالله بن ناصر المسند
رئيس مجلس الإدارة

تم تعيين السيد عبد الله بن ناصر المسند عضوًا في مجلس الإدارة منذ مايو ٢٠٠٦ (من قبل المساهمين) قبل أن يتم تعيينه رئيسًا للمجلس في نفس العام. وقد تقلد سعادته مناصب أخرى من بينها رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة المسند القابضة، التي تحظى بمكانة مرموقة في القطاع الخاص منذ الخمسينات.
تقدم شركة المسند القابضة مجموعة متنوعة من الأنشطة التجارية التي تعزز النمو الاقتصادي والتنمية في دولة قطر، كما يتقلد سعادة السيد عبد الله ناصر المسند منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك الخليجي و رئيس مجلس إدارة فودافون.

السيد عمر الحسن
مدير تطوير الأعمال

انضم السيد عمر الحسن إلى مجموعة المستثمرين القطريين في سبتمبر ٢٠٠٩ لمتابعة جميع الجوانب التجارية القائمة ومحافظ الشراكة في المجموعة ودراسة جميع فرص الاستثمار الممكنة نظرًا لخبرته العامة في مجالات الإدارة والعلاقات العامة والإعلام وتنظيم المؤتمرات والمعارض على مدى ١٥ عامًا.
يحمل السيد عمر شهادة في تكنولوجيا المعلومات من جامعة قطر وشهادة في إدارة الأعمال.
وقد حضر العديد من المؤتمرات وورش العمل الدولية في مجالَيْ القيادة والإدارة.

السيد هاني أبو عياش
المستشار القانوني

السيد/هاني لديه أكثر من ١٦ عاما من الخبرة المهنية في قطاع الشركات المحلية و متعددة الجنسيات و في مختلف مكاتب المحاماة الوطنية و الدولية. وهو عضو في نقابة المحامين في مصر ومحكم معتمد.
حصل على دورات إضافية في نماذج عقود (FIDIC) والمطالبات في صناعات البناء من جامعة الأمريكية بالقاهرة (AUC)، وكذلك في مجال حوكمة الشركات للجان المراجعة والشركات الصغيرة والمتوسطة وادارة الأداء.

أعضاء الإدارة التنفيذية

السيد محمد المطري
مدير التدقيق الداخلي

إنضم السيد محمد المطري إلى مجموعة المستثمرين القطريين عام ٢٠١٥، يحمل درجة البكالريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية و له أكثر من ١٢ عاماً من الخبرة في التدقيق الداخلي و الخارجي و الإدارة المالية و قد عمل في مكاتب المحاسبة العالمية الكبرى مثل ديلويت آند توش و مدير مالي في إحدى المجموعات القطرية الكبرى. يحمل السيد محمد المطري شهادة المدقق الداخلي المعتمد (CIA) و شهادة المحاسب العام (CPA) من الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد اليكس أكليمندوس
المدير المالي

انضمام السيد أكليمندوس للشركة في عام ٢٠١٤ يعني استحضار أكثر من خمسة وعشرين عامًا من الخبرة المهنية اكتسبها من المناصب الإدارية التي تقلدها في شركات مرموقة كشركة «بروكتر آند جامبل» وشركة «أيه بي بي» وشركة «الفاريز ومارسال» في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ومنطقة الخليج العربي. وفي الآونة الأخيرة، تقلد السيد أكليمندوس منصب المدير المالي لمجموعة غانم بن سعد آل سعد وأولاده القابضة، وهي شركة قابضة قطرية مقرها الدوحة. وقبل ذلك، شغل منصب المراقب في شركة أيه بي بي كندا.
يحمل السيد أكليمندوس درجة ماجستير إدارة الأعمال كما أنه محاسب إداري معتمد.

السيد ابراهيم فراس تيسير
مدير تقنية المعلومات و القائم بأعمال
مدير الموارد البشرية و الإدارية

انضم السيد إبراهيم فراس تيسير إلى مجموعة المستثمرين القطريين في أكتوبر ٢٠١٣ مديرا الموارد البشرية و تقنية المعلومات بالإضافة إلى قسم المرافق و الاتصالات.
السيد إبراهيم لديه أكثر من ١٨ عاما من الخبرة في العمل في بيئة الشركات والاستشارات لعدة والمنظمات المتعددة الجنسيات، والمنظمات المحلية والحكومية
التي تعمل في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا في مجالات الصناعة المتعددة.

وهو حاصل على درجة الماجستير في الموارد البشرية إدارة بالإضافة إلى درجة و شهادات في نظم المعلومات وعلم النفس المهني و الجودة بالإضافة إلى كونه عضوا خبير في SHRM EFQMg .
و قبل انضمامه إلى مجموعة المستثمرين القطريين وقد شغل السيد إبراهيم مناصب إدارية في مجموعة كبيرة بما في ذلك فيليبس وجنرال الكتريك.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

المساهمين الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بالنيابة عن مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين يشرفني أن أقدم إليكم التقرير السنوي وتقرير الحوكمة للمجموعة لعام ٢٠١٦ و اللذين يوجزان تطور و إنجازات الشركة و أداءها التشغيلي و المالي في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م

استطاعت الشركة أن تحافظ على مركزها في طليعة الشركات المدرجة في دولة قطر بضمانها لجودة منتجاتها و لإلتزامها بتقديم أفضل الخدمات لعملائها. و من ثم فإن الشركة قد قامت بتطوير نتائجها المتقدمة في مجالي الإنتاج و التشغيل مما إنعكس إيجابياً على صافي الربح الذي حققته الشركة هذا العام.

كما أن هدفنا مبني على إطار عمل مبتكر و مميز الإستراتيجية لإنجاز نمو إقتصادي مستدام عن طريق تحقيق إيرادات مرموقة و متنامية على المدى الطويل. و كذلك فإن إستراتيجيتنا مبنية على سجلنا للإنجازات و النمو المستمر الذي يسلط الضوء على صواب نهجنا و ثبات أسسنا التي نقف عليها.

و إننا في مجموعة المستثمرين القطريين نؤمن بأن نجاحنا هو ثمرة إلتزامنا بأعلى المعايير والممارسات المهنية التي نطبقها و توظيفنا لكوادر ذات درجة عالية من الكفاءة مما جعلنا نتبوأ موقعا تنافسيا متميزا في السوق القطرية.

ولقد حققت مجموعة المستثمرين القطريين في عام ٢٠١٦ إنجازات ضخمة حيث بلغ النمو في إيرادات الشركة ٨٢٥ مليون ريالًا قطريًا بفضل استثمارات الشركة في العديد من القطاعات. كما وصلت القيمة الإجمالية لأصول الشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ إلى ٤،٥٩ مليار ريالاً قطريًا، مما قاد إلى تحقيق صافي ربح يبلغ ٢٧٧ مليون ريالًا قطريًا بواقع ٢،٢٣ ريالًا قطريًا عائد أساسي للسهم الواحد، مع العلم أن صافي الأرباح المحقق في نفس الفترة من عام ٢٠١٥ بلغ ٢٥١،٩٥ مليون ريالًا قطريًا بواقع ٢،٠٣ ريالًا قطريًا بعائد اساسي للسهم الواحد.

و نحن في مجموعة المستثمرين القطريين نولي أهمية كبيرة إلى حوكمة الشركات و الممارسات المهنية رفيعة المستوى للشركات و لذلك؛ كنا قادرين على تطوير طريقنا في ممارسات وإجراءات الإدارة لنتمكن من تقديم كل ما هو مميز كما تحقيق النجاح تلو النجاح في استثماراتنا وفقا لمعايير المساواة والشفافية لحماية حقوق مساهمينا.

علاوة على ذلك فنحن نقدم فرص استثمارية تمنح المساواة والشفافية للمستثمرين حيث أن تنوع أنشطتنا يقلل من المخاطر ويزيد من فرص الربح. كشركة نشطة و متنوعة النشاط ضمن عدد من القطاعات النامية في دولة قطر، يمكننا هذا الوضع الفريد من وتوفير فرص لمساهمينا ليكونوا جزءا من حركة النمو والنجاح في دولة قطر.

كما إن جميع أنشطتنا تخدم المصلحة العليا للرؤية الحكيمة لقيادة البلاد التي تهدف إلى تطوير دولة قطر وجعلها واحدة من الإقتصادات الرائدة في المنطقة. و نحن اليوم أكثر التزاما وتصميما من أي وقت مضى للعب دور رئيسي وفعال في تحقيق هذه الرؤية وبناء المستقبل المشرق الذي نطمح إليه في وطننا الحبيب.

ومع الجهود المبذولة على كافة الأصعدة، فإننا نؤكد من جديد هدفنا الراسخ المتمثل في العمل يدًا بيد لتحقيق الازدهار والاستقرار والتوسع في الأعمال التي نقدمها. و إذ نتقدم نحو المستقبل بخطى ثابتة، فإننا نؤكد من جديد على قدرة مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية على ضمان الإلتزام الدقيق بقواعد ممارسات الحوكمة الرشيدة.

كما نؤكد التزامنا نحو اعتماد السياسات الحكيمة والحوكمة الرشيدة على كافة الأصعدة وسيادة القانون كما الإلتزام بتسخير جهودنا الداخلية لجذب استثمارات جديدة وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي الختام، أوجه التهنئة لموظفينا على نجاحهم في تنفيذ خطة الإدارة لعام ٢٠١٦ ويمكنني بكل الثقة أن أؤكد أن ما أحرز من تقدم في هذا الصدد هو وليد تعزيز الإدارة والتركيز على النتائج.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عبد الله بن ناصر المسند
رئيس مجلس الإدارة

نبذة عن الشركة

نبذة عن الشركة

تأسست مجموعة المستثمرين القطريين بتاريخ ٤ مايو ٢٠٠٦. ويبلغ رأس مالها المدفوع ١.٢ مليار ريالًا قطريًا، وهي واحدة من أبرز الشركات المساهمة العامة القطرية المدرجة في بورصة قطر.

وتتركز عمل الشركة بشكل أساسي في الأنشطة الاستثمارية كالأسهم والسندات والأوراق المالية مما يجعل الشركة من أبرز الرواد في المنطقة في الأعمال عالية الجودة والخدمات الاستثمارية المتميزة والمنتجات الراقية.

وتلعب الشركة دورًا رئيسيًا في مجالات عدة في الصناعة والاستثمار مما أدى بدوره إلى خلق قيمة للعملاء والمساهمين والموظفين ومجتمع الأعمال وبالتالي تحظى الشركة بسمعة ممتازة في السوق.

وتخضع الشركة لأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ بالإضافة إلى القواعد العديدة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية.

هيكل الشركة

تقرير حوكمة الشركة

تقرير حوكمة الشركة

نظرة عامة

تم إعداد تقرير حوكمة الشركة الذي بين أيديكم بناءً على تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية ويحتوي على لمحة عامة عن الممارسات الرشيدة لمجلس إدارة الشركة من حيث القيادة والكفاءة والأجور والمساءلة والعلاقة مع المساهمين.

وفي هذا الصدد، يؤمن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالممارسات الرشيدة لحوكمة الشركات كعنصر أساسي داعم للازدهار والتقدم المالي للشركة من خلال جذب المستثمرين الذين تشكل ثقتهم ودعمهم حجر الأساس في التقدم الدائم لأي شركة.

وسعيًا لضمان التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، كما هو منصوص عليه في المبادئ التوجيهية لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يؤكد مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين وإدارتها التنفيذية على تطبيق إطار شامل لتحديد أدوار ومسؤوليات وطريقة محاسبة إدارة المجموعة ومجلس إدارتها ومجالسها الفرعية ولجانها. ومن هذا المنطلق، يوضح الإطار كيفية تنظيم قيادة مجموعة المستثمرين القطريين وكيفية اتخاذ القرارات بها مما يحدد المتطلبات المنصوص عليها من السلطات التنظيمية.
وفي هذا السياق، يهدف تقرير حوكمة الشركة السنوي المقدم إلى هيئة قطر للأسواق المالية إلى ضمان شفافية الإفصاح عن ممارسات الحوكمة المطبقة في الشركة حيث أن العديد من الممارسات والسياسات والإجراءات التي نعتمدها ضرورية للمساهمة في نجاح الشركة.

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	لا	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الإلتزام
المادة (٣): الالتزام بمبادئ الحوكمة	٣-١: على المجلس التأكد من التزام الشركات المدرجة بالسوق الرئيسية بالمبادئ المنصوص عليها بهذا النظام.	✓				
	٣-٢: على المجلس أن يراجع و يحدث تطبيقات الحوكمة التي يعتمدها و أن يراجعها بصورة منتظمة.	✓				
	٣-٣: على المجلس أن يراجع ويطور باستمرار، قواعد السلوك المهنيّ التي تجسد قيم الشركة، والسياسات والإجراءات الداخليّة الأخرى والتي يجب على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي ومستشاري الشركة الالتزام بها (يجوز أن تتضمّن قواعد السلوك المهنيّ المشار إليه أعلاه هذه، على سبيل المثال لا الحصر ميثاق مجلس الإدارة، مواثيق لجنة التدقيق، أنظمة الشركة، سياسة تعاملات الأطراف ذات العلاقة وقواعد تداول الأشخاص الباطنيين). وعلى المجلس أن يراجع مبادئ السلوك المهنيّ بصورة دوريّة للتأكد من أنها تعكس أفضل الممارسات وتلبي حاجات الشركة.	✓			الشركة بصدد إستكمال عملية مدونة قواعد الأخلاق .	
المادة (٤): ميثاق المجلس	على المجلس أن يعتمد ميثاقا لمجلسه يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤلياته وواجبات أعضاؤه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيدا تاما. ويجب أن يُصاغ الميثاق المذكور وفقا لأحكام هذا الظام وطبقا للنموذج الاسترشادي المرفق بهذا النظام وأن يؤخذ بعين الاعتبار عند مراجعة الميثاق إلى التعديلات التي يمكن أن تجريها الهيئة من وقت لآخر ويجب نشر ميثاق مجلس الإدارة على موقع الشركة الإلكتروني وجعله متوافرا للجمهور.	✓				

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	لا	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الإلتزام
المادة (٥): مهمة المجلس ومسؤولياته	٥-١: يتولى المجلس إدارة الشركة بشكل فعال و يكون مسئولا مسؤولية جماعية عن الإشراف على إدارة الشركة بالطريقة المناسبة.	✓			إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إدارة الشركة وفقا للنظام الأساسي للمجموعة و يقوم المجلس من خلال إجتماعاته الدورية و إجتماعات اللجان المنبثقة عنه بالإشراف على عمل الإدارة العليا و النظر في التقارير المرفوعة إليه و مناقشة المواضيع للدراسة مع الإدارة العليا لإتخاذ القرارت.	
	٥-٢: بالإضافة الى مهام المجلس مسؤولياته المنصوص عليها في ميثاق مجلس ادارة الشركة، يتولى المجلس المهام التالية:	✓			الشركة بصدد الوفاء بجميع جوانب هذه المادة.	
	٥-٢-١: الموافقة على الأهداف الإستراتيجية للشركة، تعيين المدراء، تحديد مكافآتهم و كيفية إستبدالهم و مراجعة أداء الإدارة و ضمان و ضع خطط التعاقب على إدارة الشركة (Succession Planning)	✓			الشركة بصدد الوفاء بجميع جوانب هذه المادة.	
	٥-٢-٢: التأكد من تقيد الشركة بالقوانين واللوائح ذات الصلة، وبالعقد التأسيسي للشركة وبنظامها الأساسي كما يتحمل المجلس مسؤولية حماية الشركة من الأعمال غير القانونية أو التعسفية أو غير المناسبة.	✓				
المادة ٥- مهمة المجلس ومسؤولياته	٥-٣: يحق للمجلس تفويض بعض صلاحياته إلى لجان خاصة في الشركة وتشكيل تلك اللجان خاصة بهدف إجراء عمليات محددة، و تمارس عملها وفقا لتعليمات خطية و واضحة تتعلق بطبيعة المهمة في جميع الأحوال، يبقى المجلس مسئولا عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها و عن أعمال تلك اللجان.	✓			فوض مجلس الإدارة جزءا من صلاحياته إلى عدد من اللجان الفرعية و هي لجنة التدقيق و لجنة تقييم المخاطر و متابعة الإلتزام و لجنة المكافآت و لجنة الحوكمة و الترشيحات. تعمل جميع تلك اللجان وفقا لمواثيق مكتوبة خاصة بها تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة و ترفع القرارات التي تتخذ على مستوى اللجان إلى مجلس الإدارة مجتمعا للمصادقة عليها لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة قسم المعنون «مجلس الإدارة و لجان المجلس» بهذا التقرير.	

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	لا	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الإلتزام
المادة ٦ - واجبات أعضاء مجلس الإدارة الاستئمانية	٦-١: يمثل مجلس الإدارة كافة المساهمين، و عليه بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة و التقيد بالسلطة المؤسسية، كما هي محددة في القوانين و اللوائح ذات الصلة بما فيها هذا النظام و ميثاق المجلس.	✓			يحرص مجلس الإدارة على الحضور المنتظم للإجتماعات و المشاركة بمناقشات اللجان الفرعية و إتخاذ القرارات في جميع الموضوعات المعروضة للمجلس. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم المعنون «مجلس الإدارة و اللجان التابعة للمجلس»	
	٦-٢: يجب على أعضاء مجلس الإدارة العمل دائماً على أساس معلومات واضحة و بحسن نية بالعناية و الاهتمام اللازمين و لمصلحة الشركة و المساهمين كافة.	✓				
	٦-٣: يجب على أعضاء مجلس الإدارة العمل بفاعلية للالتزام مسؤولياتهم تجاه الشركة.	✓				
المادة ٧ - فصل منصبي رئيس مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي	٧-١: لا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة و منصب الرئيس التنفيذي أو أي منصب تنفيذي آخر في الشركة.		✓			مؤقتاً، رئيس مجلس إدارة «مجموعة المستثمرين القطريين» يتولى كذلك مهام المدير التنفيذي للشركة. الشركة بصدد تعيين مدير تنفيذي جديد
	٧-٢: في جميع الأحوال يجب ألا يكون لشخص واحد في الشركة سلطة مطلقة لاتخاذ القرارات.		✓			إن صلاحيات الرئيس التنفيذي منوطة برئيس مجلس الإدارة إن المجموعة هي في صدد الإنتهاء من إعداد لائحة إنتداب السلطات لعرضها للموافقة من مجلس الإدارة

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	لا	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الإلتزام
المادة ٨ - واجبات رئيس مجلس الإدارة	٨-١: يكون رئيس مجلس الإدارة مسئولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة بطريقة مناسبة وفعالة بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب.	✓			يحرص الرئيس على أن يحصل جميع الأعضاء على جميع المعلومات اللازمة و تقارير واضحة عن كافة المسائل التي ترفع للمجلس و ذلك قبل وقت كاف من اي إجتماع لمجلس الإدارة حتى يتسنى للأعضاء الإعداد جيدا للإجتماعات بما يسمح لهم بإتخاذ قرارات مستنيرة	
	٨-٢: لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يكون عضواً في أي لجنة من لجان المجلس المنصوص عنها في هذا النظام.	✓			رئيس مجلس الإدارة لا يشارك بأي لجنة من لجان المجلس كما هو موضح بهذا التقرير .	
	٨-٣: تتضمن واجبات ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة فضلاً عن تلك التي ينص عليها مسثاق المجلس عل سبيل الذكر لا الحصر ، ما يلي:					
	٨-٣-١. التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.	✓			يقوم الرئيس بممارسة هذا الدور فعلا في كافة الأوقات.	
	٨-٣-٢. الموافقة على جدول أعمال كل اجتماع من اجتماعات مجلس الإدارة مع الأخذ بعين االعتبار أي مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة؛ ويجوز أن يفوض الرئيس هذه المهمة الى عضو في المجلس غير أن الرئيس يبقى مسؤول عن أفعال قيام العضو المفوض بهذه المهمة؛	✓			يحرص الرئيس على أن يستلم كل عضو من أعضاء المجلس الدعوة و جدول الأعمال قبل وقت كاف من كل إجتماع مقرر للمجلس،حتى يتسنى لهم مراجعة و إضافة أي بند إلى جدول الأعمال كما يحرص على موافقة الأعضاء على جدول الأعمال قبل الشروع في أي إجتماع.	
	٨-٣-٣. تشجيع جميع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل كلي و فعال في تصريف شؤون المجلس لضمان قيام المجلس بما فيه مصلحة الشركة؛	✓			يقوم الرئيس بممارسة هذا الدور فعلا بكافة الأوقات.	
	٨-٣-٤. ضمان وجود قنوات التواصل الفعلي مع المساهمين وايصال آرائهم الى مجلس الإدارة.	✓			شكل قسم لعلاقات المستثمرين لهذا الغرض .	
	٨-٣-٥. افساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، بصورة خاصة، بالمشاركة الفعالة وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين.	✓			يقوم الرئيس بممارسة هذا الدور فعلا بكافة الأوقات.	
	٨-٣-٦. ضمان إجراء تقييم سنوي لأداء مجلس الإدارة.	✓				
المادة ٩ - تشكيل مجلس الإدارة	٩-١ يحدد تشكيل المجلس في النظام الأساسي ويجب أن يتضمن مجلس الإدارة أعضاء تنفيذيين وأعضاء غير تنفيذيين وأعضاء مستقلين و ذلك بهدف عدم تحكم شخص واحد أو مجموعة صغيرة من الأشخاص في قرارات المجلس.	✓				

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	لا	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الإلتزام
المادة ٩ - تشكيل مجلس الإدارة	٩-٢: يجب أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة على الأقل أعضاء مستقلين، ويجب أن تكون أكثرية الأعضاء أعضاء غير التنفيذيين.	✓				
	٩-٣: يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة مؤهلا و يتمتع بقدر كاف من المعرفة بالأمور الإدارية و الخبرة لتأدية مهامه بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة، كما يتعين عليه تخصيص الوقت الكافي للقيام بعمله بكل نزاهة و شفافية بما يحقق مصلحة الشركة و أهدافها و غاياتها.	✓				
	٩-٤: يجب على المترشح لمنصب عضو مجلس الإدارة المستقل أن لا تزيد نسبة تملكه من رأس مال الشركة عن عدد الأسهم المطلوبة لضمان عضويته في مجلس إدارة الشركة.	✓				
المادة ١٠- أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين	١٠-١: تتضمن واجبات أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:	✓				
	١٠-١-١: المشاركة في اجتماعات مجلس االدارة و اعطاء رأي مستقل حول المسائل الإستراتيجية و السياسة و الأداء و المساءلة و الموارد و التعيينات الأساسية و معايير العمل:	✓				
	١٠-١-٢: ضمان اعطاء الأولوية لمصالح الشركة و المساهمين في حال حصول أي تضارب للمصالح:	✓				
	١٠-١-٣: المشاركة في لجنة التدقيق في الشركة:	✓				
	١٠-١-٤: مراقبة أداء الشركة في تحقيق غاياتها و أهدافها المتفق عليها و مراجعة التقارير الخاصة بأدائها بما فيها التقارير السنوية و نصف السنوية و الربعية:	✓				
	١٠-١-٥: الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية الخاصة بحوكمة الشركة للإشراف على تطبيقها بشكل يتوافق و تلك القواعد:	✓				
	١٠-١-٦: اتاحة مهاراتهم وخبراتهم واختصاصاتهم المتنوعة ومؤهلاتهم لمجلس الإدارة أو لجانه المختلفة من خلال حضورهم المنتظم لإجتماعات المجلس ومشاركتهم الفعالة في الجمعيات العمومية وفهمهم لآراء المساهمين بشكل متوازن و عادل.	✓				
	١٠-٢: يجور لأكثرية أعضاء المجلس غير التنفيذيين طلب رأي مستشار خارجي مستقل على نفقة الشركة فيما يتعلق بأي مسألة تخص الشركة.	✓				

رقم المادة	رقم البند	الإلتزام	لا	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الإلتزام
المادة ١١- اجتماعات مجلس الإدارة	١١-١: يجب أن يعقد المجلس إجتماعات بشكل منتظم بما يؤمن القيام بمهام المجلس بصورة فعالة و يجب أن يعقد المجلس ٦ إجتماعات في السنة الواحدة على الأقل و ما لا يقل عن إجتماع واحد كل شهرين.	✓				
	١١-٢: يجتمع المجلس بناءً على دعوة رئيسه أو بناءً على طلب خطي يقدمه عضوان من أعضائه. ويجب إرسال الدعوة لاجتماع المجلس لكل عضو من أعضاء المجلس قبل أسبوع على الأقل من تاريخ الاجتماع. علماً أنه يحق لكل عضو في مجلس الإدارة إضافة أي بند على جدول الأعمال.	✓				
المادة ١٢- أمين سر المجلس	١٢-١: يعين المجلس أمين سر للمجلس يتولى تدوين محاضر إجتماعاته و قراراته في سجل خاص مرقم بصورة مسلسلة و بيان الأعضاء الحاضرين و اي تحفظات يبدونها كما يتولى حفظ جميع محاضر إجتماعات المجلس و سجلاته و دفاتره و التقارير التي ترفع من المجلس و إليه و يجب على أمين سر المجلس و تحت إشراف الرئيس، تأمين حسن إيصال و توزيع أوراق عمل الإجتماع و الوثائق و المعلومات و جدول الأعمال و التنسيق فيما بين أعضاء المجلس و بين المجلس و أصحاب المصالح و الآخرين بالشركة بما فيهم المساهمين و الإدارة و الموظفين.	✓			عين مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين من خلال قرار مجلس إدارة أمينا للسر .	
	١٢-٢: على أمين سر المجلس أن يتأكد من أن أعضاء المجلس يمكنهم الوصول بشكل كامل و سريع إلى كل محاضر إجتماعات المجلس المعلومات و الوثائق و السجلات المتعلقة بالشركة.	✓			يحفظ أمين السر جميع إجتماعات المجلس والسجلات والكتب والتقارير المقدمة من أو إلى المجلس تحت إشراف الرئيس، وأمين سر مجلس الإدارة هو أيضا المسؤول عن ضمان الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات والتنسيق بين أعضاء مجلس الإدارة وكذلك بين المجلس وأصحاب المصلحة الآخرين في الشركة بما في ذلك المساهمين والإدارة والموظفين.	
	١٢-٣: يجب أن يتمكن جميع أعضاء مجلس الإدارة من الاستفادة من خدمات أمين سر المجلس ومشورته.	✓				
	١٢-٤: لا يجوز تعيين أمين سر المجلس أو فصله إلا بموجب قرار صادر عن مجلس الإدارة.	✓				
المادة ١٢- أمين سر المجلس	١٢-٥: يفضل أن يكون أمين سر المجلس عضواً في هيئة محاسبين محترفين معترف بها، أو عضواً في هيئة أمناء سر شركات معتمدة (Chartered) معترف بها، أو محامياً، أو يحمل شهادة من جامعة معترف بها، أو ما يعادلها، وأن تكون له خبرة ٣ سنوات على الأقل في تولي شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق.	✓				

رقم المادة	رقم البند	الإلتزام	لا	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الإلتزام
المادة ١٣- تضارب المصالح وتعاملات الأشخاص الباطنيين	١٣-١: على الشركة أن تعتمد و تعلن عن قواعدها و إجراءاتها العامة التي تتعلق بإبرام الشركة لأي صفقة تجارية مع طرف أو أطراف ذي علاقة (و هو ما يعرف بسياسة الشركة العامة فيما يتعلق بالأطراف ذات العلاقة). و في جميع الأحوال لا يجوز للشركة إبرام أي صفقة مع طرف ذي علاقة إلا مع المراعاة التامة لسياسة الشركة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة و يجب أن تضمن تلك السياسة مباديء الشفافية و الإنصاف و الإفصاح و أن تتطلب الموافقة على أية صفقة مع طرف ذي علاقة من قبل الجمعية العامة للشركة.	✓				
	١٣-٢: في حال طرح أيّ مسألة تتعلق بتضارب مصالح أو أيّ صفقة تجارية بين الشركة وأحد أعضاء مجلس إدارتها، أو أي طرف ذي علاقة له بأحد أعضاء مجلس الإدارة خلال إجتماع المجلس فإنه يجب مناقشة الموضوع في غياب العضو المعنيّ الذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في التصويت على الصفقة، و بأي حال يجب أن تتم الصفقة و فقاً لأسعار السوق و على أساس تجاري بحت و يجب أن لا تتضمن شروطا تخالف مصلحة الشركة.	✓				
	١٣-٣: و في جميع الأحوال يجب الإفصاح عن هذه الصفقات في التقرير السنويّ للشركة ويجب أن يُشار إليها بالتحديد في الجمعيّة العامة التي تلي هذه الصفقات التجارية.	✓				
	١٣-٤: يجب الإفصاح عن تداول أعضاء المجلس في أسهم الشركة و بأوراقها المالية الأخرى ، ويجب أن تعتمد الشركة قواعد وإجراءات واضحة تحكم تداول أعضاء مجلس الإدارة والموظفين في أسهم الشركة.	✓			إن الشركة تقوم بتحديث سياسة تحكم التداول للأعضاء وذلك للوفاء بمتطلبات هذه المادة.	

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	لا	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الإلتزام
المادة ١٤ - مهام المجلس وواجباته الأخرى	١٤-١: يجب أن تُوفر الشركة لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات و البيانات و السجلات الخاصة بالشركة بما يمكنهم القيام بأعمالهم و الإلمام بكافة الأعمال المتعلقة بالعمل و يجب على الإدارة التنفيذية للشركة تزويد المجلس و لجانه بجميع الوثائق و المعلومات المطلوبة.	✓			يتلقى أعضاء مجلس الإدارة تقارير متكاملة عن مجموعة المستثمرين القطريين توضح عملها و نشاطها ضمن الإجتماعات الدورية للمجلس و اللجان.	
	١٤-٢: على أعضاء مجلس الإدارة ضمان حضور أعضاء لجان التعيينات والمكافآت والتدقيق والمدققين الداخليين وممثلين عن المدققين الخارجيين، الجمعيّة العامة.	✓				
	١٤-٣: على المجلس أن يضع برنامج تدريب لأعضاء مجلس الإدارة المنضمين حديثاً لضمان تمتع أعضاء الجلس عند إنتخابهم بفهم مناسب لسير عمل الشركة و عملياتها و إدراكهم لمسؤولياتهم تمام الإدراك.		✓			الشركة تعمل على الإمتثال لهذا البند
	١٤-٤: على أعضاء مجلس الإدارة الإدراك الجيد لدورهم و واجباتهم و أن يثقفوا أنفسهم في المسائل المالية و التجارية و الصناعية و في عمليات الشركة و عملها و لهذه الغاية يجب على المجلس إعتماد أو إتباع دورات تدريبية تهدف إلى تعزيز مهارات أعضاء مجلس الإدارة و معرفتهم.		✓			الشركة تعمل على الإمتثال لهذا البند
	١٤-٥: على مجلس الإدارة أن يبقي أعضاؤه على الدوام مطلعين على التطورات في مجال الحوكمة و أفضل الممارسات في هذا الخصوص و يجوز للمجلس تفويض ذلك إلى لجنة التدقيق أو لجنة الحوكمة أو أي جهة يراها مناسبة.	✓				
	١٤-٦: أن يتضمّن نظام الشركة الأساسيّ إجراءات واضحة لإقالة أعضاء مجلس الإدارة في حالة تغيّبهم عن اجتماعات المجلس.	✓				
المادة ١٥ - لجان مجلس الإدارة	١٥: يقوم مجلس الإدارة بتقييم مزايا إنشاء لجان مخصصة تابعة له للإشراف على سير الوظائف المهمة، و عند البت في شأن اللجان التي سيقع عليها الاختيار، يأخذ مجلس الإدارة اللجان المذكورة في هذا النظام بعين الإعتبار.	✓			يرجى مراجعة الإجابة على البند ٣،٥ أعلاه	
المادة ١٦ - تعيين أعضاء مجلس الإدارة - لجنة الترشيحات	١٦-١: يجب أن يتمّ ترشيح وتعيين أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لإجراءات رسمية وصارمة وشفاف	✓				

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	لا	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الإلتزام
المادة ١٦ - تعيين أعضاء مجلس الإدارة - لجنة الترشيحات	١٦-٢: ينبغي أن يقوم مجلس الإدارة بإنشاء لجنة ترشيحات يرأسها عضو مستقلّ من أعضاء المجلس وتتألف من أعضاء مستقلين من أعضاء المجلس يقترحون تعيين أعضاء المجلس وإعادة ترشيحهم.	✓				
	١٦-٣: يجب أن تأخذ الترشيحات من بين أمور أخرى قدرة المرشحين على إعطاء الوقت الكافي للقيام بواجباتهم بالإضافة إلى مهاراتهم و معرفتهم و خبرتهم و مؤهلاتهم المهنية و التقنية و الأكاديمية و شخصيتهم و يمكن أن ترتكز الترشيحات على "المبادئ الإرشادية المناسبة لترشيح أعضاء مجلس الإدارة" المرفقة بهذا النظام و التي قد تعدلها الهيئة من وقت لآخر.	✓				
	١٦-٤: يتعيّن على لجنة الترشيحات عند تشكيلها، اعتماد ونشر إطار عملها بشكل يبيّن سلطتها ودورها.	✓				
	١٦-٥: يجب أن يتضمّن دور لجنة الترشيحات إجراء تقييم ذاتيّ سنويّ لأداء المجلس.	✓				
	١٦-٦: على المصارف وغيرها من الشركات مراعاة أي شروط أو متطلبات تتعلق بترشيح أو انتخاب أو تعيين أعضاء مجلس الإدارة صادرة من مصرف قطر المركزي أو أية سلطة أخرى.			✓		
المادة ١٧ - مكافأة أعضاء مجلس الإدارة - لجنة المكافآت	١٧-١: على مجلس الإدارة إنشاء لجنة مكافآت تتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل غير تنفيذيين تكون غالبيتهم من المستقلّين	✓				
	١٧-٢: يتعيّن على لجنة المكافآت عند تشكيلها، اعتماد ونشر إطار عملها بشكل يبيّن دورها ومسؤولياتها الأساسيّة	✓				
	١٧-٣: يجب أن يتضمّن دور لجنة المكافآت الأساسي تحديد سياسة المكافآت في الشركة بما في ذلك المكافأة التي يتقاضاها الرئيس وكلّ أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا	✓				
	١٧-٤: يجب الإفصاح عن سياسة الشركة و مبادىء المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة في التقرير السنوي للشركة.		✓			إن مجموعة المستثمرين القطريين في صدد مراجعة سياسة المكافآت من أجل تغطية كافة الأمور المنصوص عليها في تقرير الحوكمة
المادة ١٧ - مكافأة أعضاء مجلس الإدارة - لجنة المكافآت	١٧-٥: يجب أن تأخذ لجنة المكافآت بعين الاعتبار مسؤوليّات ونطاق مهام أعضاء المجلس وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وكذلك أداء الشركة. ويجوز أن تتضمّن المكافآت قسماً ثابتاً وقسماً مرتبطاً بالأداء، وتجدر الإشارة إلى أنّ القسم المرتبط بالأداء يجب أن يرتكز على أداء الشركة على المدى الطويل.	✓				

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	لا	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الإلتزام
المادة ١٨ - لجنة التدقيق	١٨-١: على مجلس الإدارة إنشاء لجنة تدقيق تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، ويجب أن يكون غالبيتهم أعضاء مستقلين، ويجب أن تتضمن لجنة التدقيق عضوا واحداً على الأقل يتمتع بخبرة مالية في مجال التدقيق، وفي حالة كان عدد أعضاء المجلس المستقلين المتوفرين غير كاف لتشكيل عضوية لجنة التدقيق، يجوز للشركة أن تعين أعضاء في اللجنة من غير الأعضاء المستقلين على أن يكون رئيس اللجنة مستقلا.	✓			تتكون لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء مستقلين	
	١٨-٢: بأي حال لا يجوز لأيّ شخص يعمل حاليًا أو كان يعمل لدى المدققين الخارجيين للشركة خلال السنتين الماضيتين، أن يكون عضواً في لجنة التدقيق.	✓				
	١٨-٣: يجوز للجنة التدقيق أن تستشير على نفقة الشركة أيّ خبير أو مستشار مستقلّ	✓				
	١٨-٤: على لجنة التدقيق أن تجتمع عند الاقتضاء وبصورة منتظمة مرّة على الأقلّ كلّ ثلاثة أشهر، كما عليها تدوين محاضر اجتماعاتها.	✓				
	١٨-٥: في حالة حصول أيّ تعارض بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة، بما في ذلك، عندما يرفض المجلس إتباع توصيات اللجنة فيما يتعلق بالمدقق الخارجيّ، يتعيّن على المجلس أن يضمّن تقرير الحَوْكَمة، بياناً يفصّل بوضوح هذه التوصيات والسبب أو الأسباب وراء قرار مجلس الإدارة عدم التقيّد بها.	✓				
	١٨-٦: يتعين على لجنة التدقيق عند تشكيلها، اعتماد و نشر اطار عملها بشكل يبين دورها و مسؤولياتها الأساسية على شكل ميثاق للجنة التدقيق، و تتضمن هذه المسؤوليات بصورة خاصة ما يلي:	✓				
	١٨-٦-١: اعتماد سياسة للتعاقد مع المدققين الخارجيين؛ على أن ترفع الى مجلس الإدارة جميع المسائل التي تتطلب برأي اللجنة اتخاذ تدابير معينة و اعطاء توصيات حول التدابير أو الخطوات الواجب اتخاذها؛	✓				

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	لا	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الإلتزام
المادة ١٨ - لجنة التدقيق	١٨-٦-٢: الاشراف على متابعة استقلال المدققين الخارجيين وموضعيتهم و مناقشتهم حول طبيعة التدقيق وفعاليته ونطاقه وفقا لمعايير التدقيق الدولية و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	✓				
	١٨-٦-٣: الاشراف على دقة و صحة البيانات المالية و التقارير السنوية و النصف سنوية و الربعية، و مراجعة تلك البيانات و التقارير؛ و في هذا الصدد التركيز بصورة خاصة على: أ. أي تغييرات في السياسات والتطبيقات/ الممارسات المتعلقة بالمحاسبة؛ ب. النواحي الخاضعة لأحكام تقديرية بواسطة الادارة التنفيذية العليا. ج. التعديلات الأساسية الناتجة عن التدقيق؛ د. استمرار الشركة في الوجود ومواصلة النشاط بنجاح هـ. التقيد بمعايير المحاسبة حيث تضعها الهيئة و. التقيد بقواعد الادراج في السوق. ي. التقيد بقواعد الافصاح والمتطلبات الأخرى المتعلقة بإعداد التقارير المالية	✓				
	١٨-٦-٤: التنسيق مع مجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا و المدير المالي في الشركة أو الشخص الذي يتولى مهامه، والاجتماع بالمدققين الخارجيين مرة واحدة في السنة على الأقل؛	✓				
	١٨-٦-٥: دراسة اي مسائل مهمة وغير عادية تتضمنها أو سوف تتضمنها التقارير المالية و الحسابات والبحث بدقة بأي مسائل يثيرها المدير المالي في الشركة أو الشخص الذي يتولى مهامه أو مسئول الامتثال في الشركة أو المدققون الخارجيون؛	✓				
	١٨-٦-٦: مراجعة أنظمة الرقابة المالية والداخلية وادارة المخاطر؛	✓				
	١٨-٦-٧: مناقشة نظام الرقابة الداخلي مع الادارة وضمان أداء الإدارة واجباتها نحو تطوير نظام رقابة داخلي فعال؛	✓				
	١٨-٦-٨: النظر في نتائج التحقيقات الأساسية في مسائل الرقابة الداخلية الموكلة اليها من مجلس الادارة أو المنفذة بمبادرة من اللجنة وبموافقة المجلس.	✓				
	١٨-٦-٩: ضمان التنسيق بين المدققين الداخليين والمدقق الخارجي وتوفر الموارد الضرورية والتحقق من فعالية هيئة الرقابة الداخلية والاشراف عليها.	✓				
	١٨-٦-١٠: مراجعة السياسات و الاجراءات المالية و المحاسبية للشركة:	✓				

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	لا	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الإلتزام
المادة ١٨ - لجنة التدقيق	١٨-٦-١١: مراجعة خطاب تعيين المدقق الخارجي و خطة عمله وأي استفسارات مهمة يطلبها من الادارة العليا في الشركة وتتعلق بسجلات المحاسبة والحسابات المالية أو أنظمة الرقابة و كذلك ردود الادارة التنفيذية؛ و	✓				
	١٨-٦-١٢: تأمين الرد السريع لمجلس الادارة على الاستفسارات و المسائل التي تتضمنها رسائل المدققين الخارجيين أو تقاريرهم؛	✓				
	١٨-٦-١٣: وضع قواعد يتمكن من خلالها العاملون بالشركة أن يبلغوا بسرية شكوكهم حول أي مسائل يحتمل أن تثير الريبة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية أو حول أي مسائل أخرى وضمان وجود الترتيبات المناسبة التي تسمح بإجراء تحقيق مستقل وعادل حول هذه المسائل مع ضمان منح العامل السرية والحماية من أي رد فعل سلبي أو ضرر، و اقتراح تلك القواعد على مجلس الادارة لاعتمادها؛	✓				
	١٨-٦-١٤: الاشراف على تقيد الشركة بقواعد السلوك المهني؛	✓				
	١٨-٦-١٥: التأكد من أن قواعد العمل المتعلقة بهذه المهام و الصلاحيات كما فوضها بها مجلس الادارة تطبق بالطريقة المناسبة	✓				
	١٨-٦-١٦: رفع تقرير الى مجلس الادارة حول المسائل المنصوص عليها في هذه المادة؛	✓				
	١٨-٦-١٧: دراسة أي مسائل أخرى يحددها مجلس الادارة.	✓				
المادة ١٩ - التقيد بالأنظمة والرقابة الداخلية والمدقق الداخلي	١٩-١: على الشركة أن تعتمد نظام رقابة داخليّة يوافق عليه المجلس حسب الأصول، لتقييم الأساليب والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر وتطبيق نظام الحوكمة الذي تعتمده الشركة، والتقيّد بالقوانين واللوائح ذات الصلة. ويجب أن يضع نظام الرقابة الداخليّة معايير واضحة للمسؤوليّة والمساءلة في أقسام الشركة كلها.	✓				
	١٩-٢: يجب أن تتضمن عمليّات الرقابة الداخليّة إنشاء وحدات فعّالة ومستقلة لتقييم وإدارة المخاطر فضلاً عن وحدات للتدقيق المالي والتشغيلي الداخلي، بالإضافة إلى التدقيق الخارجي. كما يجب أن يضمن نظام الرقابة الداخليّة أن كل تعاملات الأطراف ذات العلاقة تتم وفقا للضوابط الخاصة بها.	✓				الشركة بصدد العمل على الوفاء بمتطلبات هذه المادة.

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	لا	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الإلتزام
المادة ١٩ - التقيد بالأنظمة والرقابة الداخلية والمدقق الداخلي	١٩-٣-١: يجب أن تكون للشركة وحدة تدقيق داخلي تتمتع بدور و مهام محددة تحديداً واضحاً، و بصورة خاصة يتعين على وحدة التدقيق الداخلي أن:	✓				
	١٩-٣-١: تدقق في نظام الرقابة الداخلية وتشرف على تطبيقه؛	✓				
	١٩-٣-٢: تدار من قبل فريق عمل كفؤ ومستقل تشغيلياً و مدرب تدريباً مناسبا؛ و	✓				
	١٩-٣-٣: ترفع لمجلس الادارة تقاريرها اما بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال لجنة التدقيق التابعة للمجلس، وتكون مسئوله أمامه؛ و	✓				
	١٩-٣-٤: يكون لها امكانية الوصول الى كل أنشطة الشركة؛ و	✓				
	١٩-٣-٥: تكون مستقلة بما في ذلك عدم القيام بالعمل اليومي العادي للشركة ويجب تعزيز استقلالها مثلا من خلال تحديد مكافآت أعضاء الوحدة من قبل المجلس مباشرة.	✓				
	١٩-٤: تتكون وحدة التدقيق الداخلي من مدقق داخلي على الأقل يعينه مجلس الإدارة، و يكون مسؤولا أمام المجلس.	✓				
	١٩-٥: يتعين على المدقق الداخلي أن يعد ويرفع الى لجنة التدقيق ومجلس الادارة تقرير تدقيق داخلي يتضمن مراجعة وتقييماً لنظام الرقابة الداخلية في الشركة. ويحدد نطاق التقرير بالاتفاق بين المجلس)بناء على توصية لجنة التدقيق(والمدقق الداخلي، على أن يتضمن التقرير بصورة خاصة ما يلي: -اجراءات الرقابة والاشراف على الشؤون المالية و الاستثمارات وادارة المخاطر. -مقارنة تطور عوامل المخاطر في الشركة و الأنظمة الموجودة لمواجهة التغييرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق - تقييم أداء المجلس و الادارة العليا في تطبيق نظام الرقابة الداخلية بما في ذلك تحديد عدد المرات التي أخطر فيها المجلس بمسائل رقابية (بما في ذلك ادارة المخاطر) و الطريقة التي عالج بها المجلس هذه المسائل. - الاخفاق في تطبيق الرقابة الداخلية أو مواطن الضعف في تطبيقها أو حالات الطوارئ التي اثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للشركة، والاجراء الذي اتبعته الشركة في معالجة الاخفاق في تطبيق الرقابة الداخلية)لا سيما المشاكل المفصح عنها في التقارير السنوية للشركة وبياناتها المالية(. -تقيد الشركة بالقواعد و الشروط التي تحكم الافصاح و الادراج في السوق. -تقيد الشركة بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر و ادارتها. -كل المعلومات ذات الصلة التي تصف عمليات ادارة المخاطر في الشركة.	✓				
	١٩-٦: يعد تقرير التدقيق الداخلي كل ثلاثة شهور	✓				

رقم المادة	رقم البند	الإلتزام	لا	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الإلتزام
المادة ٢٠ - الإفصاح	٢٠-١: يقوم مراقب حسابات (مدقق خارجي) مستقل ومؤهل، ويتم تعيينه بناء على توصية لجنة التدقيق المرفوعة إلى مجلس الإدارة وعلى قرار الجمعيّة العامة للشركة بإجراء تدقيق خارجي مستقل سنوي وإجراء مراجعة نصف سنوية للبيانات، ويهدف التدقيق المذكور إلى تزويد مجلس الإدارة والمساهمين بتأكيد موضوعي أنّ البيانات الماليّة تُعد وفقاً لنظام الحوكمة هذا وللقوانين واللوائح ذات الصلة، والمعايير الدوليّة التي تحكم إعداد المعلومات الماليّة، وأنها تمثل تماما مركز الشركة المالي وأداءها من جميع النواحي الجوهرية.	✓				
	٢٠-٢: يتعيّن على المدققين الخارجيين التقيّد بأفضل المعايير المهنيّة، ولا يجوز للشركة أن تتعاقد معهم لتقديم أيّ استشارة أو خدمات غير إجراء التدقيق المالي للشركة، ويجب أن يكون المدققون الخارجيّون مستقلين تماماً عن الشركة ومجلس إدارتها، ويجب ألا يكون لديهم إطلاقاً أيّ تضارب في المصالح في علاقاتهم بالشركة.	✓				
	٢٠-٣: يتعيّن على المدققين الخارجيين للشركة حضور الجمعيّة العامة العاديّة للشركة، حيث يقدّمون تقريرهم السنويّ والرد على الاستفسارات	✓				
	٢٠-٤: يكون المدققون الخارجيّون مسئولين أمام المساهمين ويدينون للشركة بواجب بذل العناية المهنيّة المطلوبة عند القيام بالتدقيق، كما يُتوجّب على المدققين الخارجيّين إبلاغ الهيئة وأية هيئات رقابيّة أخرى في حال عدم اتخاذ المجلس الإجراء المناسب فيما يتعلق بالمسائل المثيرة للشبهة التي أثارها المدققون أو حدّدوها.	✓				
	٢٠-٥: يتعيّن على جميع الشركات المدرجة أسهمها في السوق تغيير مدققيها الخارجيين كل خمس سنوات كحد أقصى.	✓			لم يتم تعيين مدققين خارجيين لمدة تزيد عن الخمس سنوات.	
المادة ٢١ - الإفصاح	٢١-١: على الشركة التقيّد بجميع متطلبات الإفصاح بما في ذلك تقديم التقارير الماليّة، والإفصاح عن عدد أسهم أعضاء مجلس الإدارة والمسئولين التنفيذيين وكبار المساهمين أو المساهمين المسيطرين، كما على الشركة أن تفصح عن المعلومات التي تتعلق بأعضاء مجلس إدارتها، بما في ذلك السيرة الذاتية لكلّ واحد منهم تبيّن مستواه التعليمي، مهنته وعضويّته في مجالس إدارة أخرى (إن وجدت)، كما يجب الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجان المختلفة المشكلة من قبل المجلس وفقاً للمادة رقم (٥/البند ٣) مع بيان تشكيلها.	✓			الشركة تعمل على الوفاء بكافة متطلبات هذا البند.	
	٢١-٢: على المجلس أن يتأكد أن جميع عمليّات الإفصاح التي تقوم بها الشركة تتيح معلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة.	✓			قد تم الإفصاح عن البيانات المالية بتقرير حوكمة الشركات حيث قام المجلس بالموافقة علية قبل الإعلان .	

رقم المادة	رقم البند	الإلتزام	لا	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الإلتزام
المادة ٢١ - الإفصاح	٢١-٣: يجب أن تكون التقارير الماليّة للشركة مطابقة لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية (IFRS/IAS) و(ISA) ومتطلباتها، ويجب أن يتضمّن تقرير المدققين الخارجيين إشارة صريحة عمّا إذا كانوا قد حصلوا على كل المعلومات الضروريّة، ويجب أن يذكر هذا التقرير ما إذا كانت الشركة تتقيّد بمعايير (IFRS/IAS)، وما إذا كان التدقيق قد أجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (ISA).	✓			يتم إعداد التقارير المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS) و(ISA) .	
	٢١-٤: يجب توزيع التقارير المالية المدققة للشركة على جميع المساهمين	✓			التقارير المالية المدققة تنشر في صفحتين محليتين باللغة العربية متوفرة بشكل دائم على الموقع الإلكتروني لمجموعة المستثمرين القطريين و البورصة.	
المادة ٢٢ - الحقوق العامة للمساهمين وعناصر الملكية الأساسية	يتمتّع المساهمون بجميع الحقوق الممنوحة لهم بموجب القوانين واللوائح ذات الصلة، بما فيها هذا النظام ونظام الشركة الأساسيّ، ويتعيّن على المجلس أن يضمن احترام حقوق المساهمين بما يحقق العدالة والمساواة.	✓			إن النظام الأساسي لمجموعة المستثمرين القطريين يراعي حقوق المساهمين .	
المادة ٢٣ - سجلات الملكية	٢٣-١: يتعين على الشركة أن تحتفظ بسجلات صحيحة ودقيقة وحديثة توضح ملكية الأسهم.	✓			تخضع سجلات المساهمين للإجراءات المعمول بها في بورصة قطر .	
	٢٣-٢: يحقّ للمساهم الاطلاع على سجلّ المساهمين في الشركة والوصول إليه مجاناً خلال ساعات العمل الرسميّة للشركة، أو وفقاً لما هو محدّد في إجراءات الحصول على المعلومات التي تضعها الشركة.	✓			قسم علاقات المستثمرين بالشركة يعمل على تنفيذ كافة متطلبات هذه البند.	
	٢٣-٣: يحقّ للمساهم الحصول على نسخة من المستندات التالية: سجل أعضاء مجلس الإدارة، العقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي، المستندات التي ترتب امتيازات أو حقوق على أصول الشركة، عقود الأطراف ذات العلاقة، وأي مستند آخر تنص عليه الهيئة من وقت لآخر وذلك مقابل دفع الرسم الذي تحدده الهيئة.	✓			يمكن للمساهمين الحصول بكل حرية على المعلومات المقررة لهم في القوانين و الأنظمة.	
المادة ٢٤ - الحصول على المعلومات	٢٤-١: على الشركة أن تضمّن عقدها التأسيسي ونظامها الأساسي إجراءات الحصول على المعلومات بشكل يحفظ حق المساهمين في الحصول على وثائق الشركة والمعلومات المتعلقة بها في الوقت المناسب وبشكل منتظم، ويجب أن تكون إجراءات الحصول على المعلومات واضحة ومفصّلة على أن تتضمّن: ١. معلومات الشركة التي يمكن الحصول عليها، بما فيها نوع المعلومات التي يُتاح الحصول عليها بصورة مستمرّة للمساهمين الأفراد أو للمساهمين الذين يمثلون نسبة مئويّة دنيا من رأس مال الشركة. ٢. الإجراء الواضح والصريح للحصول على هذه المعلومات.	✓				
	٢٤-٢: على الشركة أن يكون لها موقع إلكتروني تنشر فيه جميع الإفصاحات و المعلومات ذات الصلة و المعلومات العامة، و تتضمن هذه المعلومات كافة المعلومات التي يجب الإعلان عنها بموجب هذا النظام و بموجب أي قوانين و لوائح ذات صلة.	✓			يتم تحديث الموقع بجميع المعلومات العامة و الإفصاحات www.qatariinvestors.com	

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	لا	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الإلتزام
المادة ٢٥ - حقوق المساهمين فيما يتعلق باجتماعات المساهمين	٢٥: يجب أن يتضمّن العقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسيّ أحكاماً تضمن حقّ المساهمين الفعليّ في الدعوة إلى جمعيّة عامة وعقدها في وقت مناسب، وحقّ إدراج بنود على جدول الأعمال، ومناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال، وطرح أسئلة وتلقّي الأجوبة عليها وحقّ اتخاذ قرارات وهم على اطلاع تامّ بالمسائل المطروحة.	✓				
المادة ٢٦ - المعاملة المنصفة للمساهمين وممارسة حق التصويت	٢٦-١: يكون لكلّ الأسهم من الفئة ذاتها الحقوق عينها المتعلّقة بها.	✓				
	٢٦-٢: التصويت بالوكالة مسموح به وفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة.	✓				
المادة ٢٧ - حق المساهمين فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة	٢٧-١: يجب أن يتضمّن عقد الشركة التأسيسي ونظامها الأساسي أحكاماً تضمن إعطاء المساهمين معلومات عن المرشّحين إلى عضوية مجلس الإدارة قبل الانتخابات، بما في ذلك وصف مهارات المرشّحين المهنيّة، التقنيّة، خبرتهم ومؤهّلاتهم الأخرى.	✓				
	٢٧-٢: يجب أن يكون للمساهمين الحق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة عن طريق التصويت التراكميّ.	✓				
المادة ٢٨ - توزيع الأرباح	على مجلس الإدارة أن يقدّم إلى الجمعيّة العامة سياسة واضحة تنظم وتوضح طريقة توزيع الأرباح. ويجب أن يتضمّن هذا التقديم شرحا عن هذه السياسة انطلاقا من خدمة مصلحة الشركة والمساهمين على حدّ سواء.	✓				
المادة ٢٩ - هيكل رأس المال وحقوق المساهمين والصفقات الكبرى	٢٩-١: يجب الإفصاح عن هيكل رأس المال، ويتعيّن على الشركات تحديد نوع اتفاقات المساهمين التي يجب الإفصاح عنها.	✓				
	٢٩-٢: ينبغي أن تقوم الشركات على تُضمن عقدها التأسيسيّ و/أو نظامها الأساسي أحكاما لحماية مساهمي الأقليّة في حال الموافقة على صفقات كبيرة كان مساهمو الأقليّة قد صوّتوا ضدّها.	✓				
	٢٩-٣: ينبغي أن تقوم الشركات على تضمين عقدها التأسيسيّ و/أو نظامها الأساسي آليّة تضمن إطلاق عرض بيع للجمهور أو تضمن ممارسة حقوق المساواة في بيع الأسهم، في حال حدوث تغيير في ملكيّة رأسمال الشركة يتخطى نسبة مئويّة محددة (السقف)، ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار لدى تحديدها لسقف الأسهم التي يملكها طرف ثالث ولكنّها تحت سيطرة المساهم المفصح، بما فيها الأسهم المعنية باتفاقات مساهمين والتي يجب أيضا الإفصاح عنها.	✓				

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	لا	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الإلتزام
المادة ٣٠ - حقوق أصحاب المصالح الآخرين	٣٠-١: يجب على الشركة احترام حقوق المصالح، وفي الحالات التي يشارك فيها أصحاب المصالح في الحوكمة، يجب أن يتمكنوا من الحصول على معلومات موثوق بها وكافية وذات صلة وذلك في الوقت المناسب وبشكل منتظم.	✓				
	٣٠-٢: على مجلس الإدارة أن يضمن معاملة الموظّفين وفقاً لمبادئ العدل والمساواة وبدون أيّ تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين.	✓				
	٣٠-٣: على المجلس أن يضع سياسة للمكافآت لمنح حوافز للعاملين ولإدارة الشركة للعمل دائماً بما يخدم مصلحة الشركة، ويجب أن تأخذ هذه السياسة بعين الاعتبار أداء الشركة على المدى الطويل.		✓			الشركة تعمل على الوفاء بكافة متطلبات هذا البند.
المادة ٣٠ - حقوق أصحاب المصالح الآخرين	٣٠-٤: على المجلس اعتماد آليّة تسمح للعاملين بالشركة إبلاغ المجلس بالتصرّفات المثيرة للريبة في الشركة عندما تكون هذه التصرّفات غير قويمة أو غير قانونيّة أو مضرة بالشركة، وعلى المجلس أن يضمن للعامل الذي يتوجّه إلى المجلس السريّة والحماية من أيّ أذى أو ردّة فعل سلبيّة من موظفين آخرين أو من رؤسائه.	✓				
	٣٠-٥: على الشركات الإلتزام التام بأحكام هذه المادة، فهي مستثناة من مبدأ التقيد أو تعليل عدم التقيد		✓			الشركة تعمل على الوفاء بكافة متطلبات هذا البند.
المادة ٣١ - تقرير الحَوْكَمَة	٣١-١: يتعين على المجلس اعداد تقرير سنوي يوقعه الرئيس	✓				
	٣١-٢: يجب رفع تقرير الحوكمة الى الهيئة سنوياً و في أي وقت تطلبه الهيئة، و يكون مرفق بالتقرير السنوي الذي تعده الشركة التزاما بواجب الافصاح الدوري.	✓				
	٣١-٣: يجب تضمين بند تقرير الحوكمة بجدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة و توزيع نسخة منه للمساهمين خلال الاجتماع.	✓			بند الحوكمة متضمن في جدول أعمال الجمعية العامة العادية	
	٣١-٤: ويجب أن يتضمن تقرير الحوكمة كل المعلومات المتعلقة بتطبيق أحكام هذا النظام، و على سبيل المثال لا الحصر:	✓				

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	لا	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الإلتزام
المادة ٣١ - تقرير الحَوْكَمَة	٣١-٤-١: الاجراءات التي اتبعتها الشركة بهذا الخصوص:	✓				
	٣١-٤-٢: الافصاح عن أي مخالفات ارتكبت خلال السنة المالية وبيان أسبابها وطريقة معالجتها وسبل تفاديها في المستقبل:	✓				
	٣١-٤-٣: الافصاح عن الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس الادارة ولجانه ومسؤولياتهم ونشاطاتهم خلال السنة، وفقاً لفئات هؤلاء الأعضاء وصلاحياتهم، فضل عن طريقة تحديد مكافآت أعضاء المجلس والادارة التنفيذية العليا في الشركة.	✓				
	٣١-٤-٤: الافصاح عن اجراءات الرقابة الداخلية بما في ذلك الاشراف على الشؤون المالية والاستثمارات و ادارة المخاطر.	✓				
	٣١-٤-٥: الافصاح عن الاجراءات التي تتبعها الشركة لتحديد المخاطر الكبيرة التي قد تواجهها وطرق تقييمها وادارتها، وتحليل مقارن لعوامل المخاطر التي تواجهها الشركة، ومناقشة الأنظمة المعتمدة لمواجهة التغييرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.	✓				
	٣١-٤-٦: الافصاح عن تقييم أداء المجلس والادارة العليا في تطبيق نظام الرقابة الداخلية بما في ذلك تحديد عدد المرات التي أخطر فيها المجلس بمسائل رقابية)بما في ذلك ادارة المخاطر(والطريقة التي عالج بها المجلس هذه المسائل.	✓				
	٣١-٤-٧: الافصاح عن الاخلال في تطبيق الرقابة الداخلية كليا أو جزئيا أومواطن الضعف في تطبيقها أو الافصاح عن حالات الطوارئ اثرت أو قد تؤثر على الاداء المالي للشركة، والاجراءات التي اتبعتها الشركة في معالجة الاخفاق في تطبيق الرقابة الداخلية)لا سيما المشاكل المفصح عنها في التقارير السنوية للشركة وبياناتها المالية.	✓				
	٣١-٤-٨: الافصاح عن تقيد الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الافصاح والادراج في السوق.	✓				
	٣١-٤-٩: الافصاح عن تقيد الشركة بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وادارتها.	✓				
	٣١-٤-١٠: كل المعلومات ذات الصلة التي تصف عمليات ادارة المخاطر واجراءات الرقابة الداخلية في الشركة.	✓				

إفصاحات حوكمة الشركة

إفصاحات حوكمة الشركة

مساهمونا

يتألف مساهمو مجموعة المستثمرين القطريين من صناديق استثمارية مشتركة وبنوك وشركات تأمين وشركات كبيرة وشركات صغيرة ومتوسطة وصغار المستثمرين من قطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين ودول عربية وأجنبية أخرى.

الاتصال بالمساهمين

سعيًا نحو تلبية احتياجات ومتطلبات مساهمي الشركة ومستثمريها بشكل مباشر، تم تأسيس قسم علاقات المستثمرين وهو قسم مستقل بذاته لتوفير المعلومات والاتصالات الفاعلة في الوقت المناسب بين الشركة والمساهمين بالإضافة إلى كونه حلقة اتصال ناجعة بين مجلس الإدارة والشركة.

وبالإضافة لذلك، يقع على عاتق قسم علاقات المستثمرين مسؤولية بناء قنوات داعمة لتقديم خدمات موثوقة في الوقت المناسب للموظفين والمسؤولين والمساهمين ومجتمع الاستثمار.

حقوق المساهمين

تلتزم مجموعة المستثمرين القطريين بالمادة رقم (٢٢) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية حيث يتمتع المساهمون بجميع الحقوق الممنوحة لهم بموجب القوانين واللوائح ذات الصلة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات واللائحة التنفيذية للشركة. بالإضافة لذلك، يضمن مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين احترام حقوق المساهمين بطريقة عادلة ومنصفة.

ومن ناحية أخرى، تلتزم مجموعة المستثمرين القطريين بالمادة رقم (٢٤) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية حيث يمتلك جميع المساهمين إمكانية الوصول إلى الموقع الإلكتروني للشركة على الرابط http://www.qatariinvestors.com/ لمطالعة التقارير المالية الربعية والتقرير السنوي وتقرير حوكمة الشركة، وميثاق مجلس الإدارة، والنظام الأساسي للشركة، بالإضافة لمعلومات عن فريق الإدارة التنفيذية بالشركة.

وإضافة إلى ما تقدم، تلتزم مجموعة المستثمرين القطريين بالمادة رقم (٢٦) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية التي تنص على ضمان المعاملة المنصفة للمساهمين فجميع أسهم الشركة من نفس الفئة ولها نفس الحقوق المتصلة بها. وفضلًا عن ذلك، يُسمح بالتصويت بالوكالة التزامًا بجميع القوانين واللوائح ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة واللوائح و القوانين ذات الصلة التجارية

حقوق أصحاب المصلحة

يضمن مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين معاملة جميع الموظفين وفقا لمبادئ العدل والمساواة دون أي نوع من أنواع التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. وقد تم وضع سياسات وحزم الأجور والمكافآت لتحفيز موظفي الشركة على العمل بما يخدم المصلحة العليا للشركة، بالإضافة إلى الحرص على استبقاء ومكافأة الموظفين أصحاب الأداء المتميز.

هذا وتطبق الشركة آليات ملائمة تسمح لكافة موظفيها بإفادة الإدارة العليا عن أي سلوك مريب، سواء كان السلوك غير أخلاقي أو غير قانوني أو يضر بمصلحة الشركة. كما يمكن للموظفين تقديم تقارير سرية عن هذا السلوك دون التعرض لمخاطر التعرض لأي ردة فعل سلبية تجاههم من الموظفين الآخرين أو من رؤسائهم في العمل.

اجتماع الجمعية العمومية السنوي

قد اجتمع مساهمو مجموعة المستثمرين القطريين في اجتماع جمعية عمومية عادي في ٦ مارس ٢٠١٦ ونظرًا لعدم اكتمال النصاب القانوني تم عقد اجتماع غير عادي للجمعية العمومية في ١٢ أبريل ٢٠١٦. وتم عقد هذا الاجتماع تحت إشراف ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتجارة، وبحضور مدقق الحسابات الخارجي المعتمد لدى مجموعة المستثمرين القطريين وهو شركة «ديلويت آند توش» وتم تطبيق مبدأ «صوت واحد للسهم الواحد» وفقا للنظام الأساسي للشركة وقانون الشركات التجارية رقم (٥) لعام ٢٠٠٢.

وفيما يلي القرارات التي تم اعتمدها المستثمرون أثناء الاجتماع:

قرارات الجمعية العمومية العادية:

- سماع كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة واعتماد تقرير مجلس الإدارة بخصوص أنشطة الشركة وبيان المركز المالي عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وخطة العمل لسنة ٢٠١٦ والمصادقة عليه.
- اعتماد تقرير مدقق الحسابات الخارجي بخصوص بيان المركز المالي للشركة والحسابات المقدمة من جانب مجلس الإدارة والمصادقة عليه.

- إعتماد بيانات المركز المالي والدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ والمصادقة عليها.
- إعتماد اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع ١٢,٥ ٪ من القيمة الاسمية من للسهم، أي ما يعادل ١,٢٥ ريالًا قطريًا للسهم الواحد.
- إعتماد تقرير حوكمة الشركة لعام ٢٠١٥.
- إبراء زمة أعضاء مجلس الإدارة، وإقرار مكافآتهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بمقتضى المادة رقم (٤٦) من اللائحة التنفيذية.
- إعادة تعيين «ديلويت آند توش» كمدقق حسابات خارجي للسنة المالية ٢٠١٦ مع تحديد الأتعاب المقترحة
- مناقشة البنود التي طالب بإضافتها المساهمون:
  - شركة القارة
  - شركة الكرة الذهبية
  - شركة شاطيء النيل
  - شركة طريق الحق

البند الأول: مناقشة الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٥/٣٤٣٩ بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣٨ المتعلق بمحضر إجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ١ مارس ٢٠١٥ و كافة القرارات الصادرة و تحويل ١٥ مليون سهم إلى شركة المسند القابضة.

البند الثاني: مناقشة عدم الإفصاح عن الحكم أعلاه.

البند الثالث: مناقشة مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن:

١. عدم الإفصاح عن الحكم.

٢. إعلان الشركة عن نيتها التحول إلى شركة مساهمة خاصة وأثر ذلك على سهم الشركة.

٣. إصدار محضري إجتماع لذات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ١ مارس ٢٠١٥ و إستخدامهما أمام عدد من الجهات الحكومية.

قرارات الجمعية العمومية غير العادية:

- المصادقة على تعديل المادة رقم (٣١) من النظام الأساسي على النحو التالي:

المادة ٣١ قبل التعديل	المادة ٣١ بعد التعديل
يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة العادية بالتصويت السري، مع مراعاة احكام المادة (٣/٣٢) يجوز للشخص الاعتباري الترشح لشغل أكثر من مقعد في مجلس الادارة بنسبة ما يملكه من اسهم في الشركة وقت فتح باب الترشيح الى اجمالي عدد المقاعد المنصوص عليه في النظام الاساسي، ويعتبر تملك النسبة المشار اليها شرطاً لبقاء العضوية قائمة لما يزيد عن مقعد واحد. على ان تكون مدة عضوية المجلس ثلاث سنوات.	يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من خمسة أعضاء على أن يكون ثلاثة أعضاء مستقلين، يتمتعون بإستقلالية تامة، متوافق عليهم من قبل الجمعية العامة العادية بالتصويت السري. مع مراعاة احكام المادة (٣/٣٢) يجوز للشخص الاعتباري الترشح لشغل أكثر من مقعد في مجلس الادارة بنسبة ما يملكه من اسهم في الشركة وقت فتح باب الترشيح الى اجمالي عدد المقاعد المنصوص عليه في النظام الاساسي، ويعتبر تملك النسبة المشار اليها شرطاً لبقاء العضوية قائمة لما يزيد عن مقعد واحد. على ان تكون مدة عضوية المجلس ثلاث سنوات.

١. تنظيم مجلس الإدارة وهيكله

- المصادقة بالإجماع على عدم تعديل المادة رقم (٣) من النظام الأساسي وإبقاءها على ماهي عليه على النحو التالي:

المادة (٣)
غرض الشركة ١. المشاركة في إدارة الشركات التابعة لها وتوفير الدعم اللازم لها. ٢. المشاركة في إدارة الشركات التابعة لها أو التي تساهم فيها. ٣. تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاط الشركة. ٤. المشاركة في تأسيس الشركات المساهمة العامة و ذات المسؤولية المحدودة داخل دولة قطر. و بصفة عامة يكون للشركة الحق في القيام بجميع التصرفات و الأعمال اللازمة لتحقيق أهدافها، ولا يجوز للشركة أن تزاول أي أعمال أو أنشطة تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

- مناقشة و المصادقة بالإجماع على تعديل النظام الأساسي وفقاً لقانون الشركات رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ مع مراعاة موافقة الجهات المختصة.

- المصادقة بالإجماع على تفويض مجلس الإدارة بجميع الصلاحيات الضرورية لتنفيذ القرارات المذكورة أعلاه والانتهاء من كافة الإجراءات مع الجهات المختصة.

- بناءً على إجماع أغلبية الأسهم الممثلة في الإجتماع، صادقت الجمعية العامة غير العادية على إضافة البند الذي تم إقتراحه من قبل السيد/عبد الله طاهر و التثنية عليه من قبل شركة المسند القابضة.
- عدم ممانعة نقل أسهم الشركات المذكورة في محضر إجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١ مارس ٢٠١٥ إلى شركة المسند القابضة و القرار المتبنى في ذات الجمعية و القاضي بنقل الأسهم سالفة الذكر.

توزيع الأرباح

في ٦ مارس ٢٠١٦، صادق الاجتماع السنوي للجمعية العمومية على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع ١٢,٥٪ من القيمة الاسمية للسهم (ما يعادل ١,٢٥ ريالًا قطريًا للسهم الواحد) عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

وقد تم توزيع أرباح مجموعة المستثمرين القطريين عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ من مصرف الريان.

١.١ دور مجلس الإدارة

يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية وضع استراتيجية العمل العامة لمجموعة المستثمرين القطريين وضمان الالتزام بأعلى معايير الحوكمة في جميع قطاعات الشركة وأعمالها. وهو كذلك مسؤول مسؤولية تامة عن إدارة مجموعة المستثمرين القطريين وتوجيهها وأدائها ويلتزم بممارسة الأحكام الموضوعية بشأن جميع مسائل الشركة بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية.

وعلاوة على ذلك، مجلس الإدارة مسؤول أمام المساهمين عن سير العمل بشكل جيد، ومسؤول عن ضمان امتثال الشركة للقوانين واللوائح ذات الصلة فضلًا عن النظام الأساسي للشركة ولائحتها التنفيذية. والمجلس مسؤول أيضًا عن حماية الشركة من الأفعال والممارسات غير القانونية أو المسيئة أو غير اللائقة.

وقد اعتمدت الشركة ميثاقًا رسميًا لمجلس الإدارة يحدد آلية تشكيله وواجباته ومسؤولياته والإجراءات المتعلقة بانعقاده واجتماعاته.

ويتوافر ميثاق مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين، الذي يقدم معلومات تفصيلية عن مسؤوليات المجلس، على الموقع الإلكتروني:
www.qatariinvestors.com/english/media-centre/reports/

١.٢ اجتماعات مجلس الإدارة

تنص المادة رقم (١١.١) من نظام حوكمة الشركات للشركات المدرجة في الأسواق الخاضعة لتنظيم هيئة قطر للأسواق المالية الصادر في ٢٠٠٩ (نظام حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية) على ضرورة عقد اجتماعات المجلس ست مرات على الأقل في السنة الواحدة.

وتعقد مجموعة المستثمرين القطريين اجتماعات مجلس الإدارة طوال العام عند الاقتضاء، وقد عقدت ما مجموعه ٨ اجتماعات خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

وتنظم اجتماعات مجلس الإدارة للسماح بعقد نقاشات مفتوحة وإفساح المجال أمام مشاركة جميع أعضاء مجلس الإدارة في حلقات نقاش تدور حول الاستراتيجية والأداء المالي والتجاري وإدارة المخاطر. وتدرج كافة بنود جدول الأعمال الأساسية في مواد موجزة شاملة تُعمَّم على جميع أعضاء مجلس الإدارة قبل كل اجتماع.

ويتم تزويد أعضاء مجلس الإدارة الذين يتعذر عليهم حضور أحد اجتماعات المجلس بكافة المعلومات المرتبطة بهذه الاجتماعات ومناقشة القضايا المطروحة ضمن الاجتماع مع رئيس مجلس الإدارة. كما يمكنهم اختيار تعيين وكيل خاص للتصويت نيابة عنهم.

رقم اجتماع مجلس الإدارة	تاريخ الاجتماع	الحضور	الغائبون	التصويت بالوكالة	تاريخ إرسال الأجندة
٢٠١٦/٥٦	٢٠١٦/١/١٢	٦	١	٠	٢٠١٦/١/٣
٢٠١٦/٥٧	٢٠١٦/١/٢٥	٦	١	٠	٢٠١٦/١/٧
٢٠١٦/٥٨	٢٠١٦/٣/١٤	٥	٢	٠	٢٠١٦/٤/٥
٢٠١٦/٥٩	٢٠١٦/٤/٢٠	٦	١	٠	٢٠١٦/٤/٤
٢٠١٦/٦٠	٢٠١٦/٦/١٩	٦	١	٠	٢٠١٦/٨/٦
٢٠١٦/٦١	٢٠١٦/٧/٢٥	٧	٠	٠	٢٠١٦/٧/٥
٢٠١٦/٦٢	٢٠١٦/٩/١٨	٦	١	٠	٢٠١٦/٩/٨
٢٠١٦/٦٣	٢٠١٦/١٠/١٧	٦	١	٠	٢٠١٦/٩/٢٨
٢٠١٦/٦٤	٢٠١٦/١١/٨	٥	٢	٠	٢٠١٦/١١/٣

١.٣ تشكيل مجلس الإدارة

تنص المادة رقم (٩.١) من نظام حوكمة الشركات التابع لهيئة قطر للأسواق المالية على ضرورة أن يتضمن مجلس إدارة الشركة أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين وأعضاء مستقلين، وذلك بهدف ضمان عدم تحكم فرد واحد أو مجموعة صغيرة من الأفراد في قرارات المجلس. ويوصي النظام بوجوب أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة على الأقل أعضاءً مستقلين وأن يكون غالبيتهم من غير التنفيذيين.

ويبين الجدول أدناه التشكيل الحالي لمجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

الاسم	المنصب	نسبة الملكية الفردية	تاريخ التعيين	نيابة عن	نسبة الحصة	نوع العضوية
سعادة السيد/عبدالله بن ناصر المسند	رئيس مجلس الإدارة	٠.٠٨	٢٠١٦/١١/٧	–	–	عضو تنفيذي
سعادة الشيخ/حمد بن فيصل آل ثاني	نائب رئيس مجلس الإدارة	–	٢٠١٦/١١/٧	الشركة القطرية للوكالات التجارية	٠.٧	عضو غير تنفيذي
السيد/عبد العزيز الخليفي	عضو	–	٢٠١٦/١١/٧	–	–	عضو مستقل
الدكتور/يعرب سليم ريان	عضو	–	٢٠١٦/١١/٧	–	–	عضو مستقل
الدكتور/فادي مكي	عضو	–	٢٠١٦/١١/٧	–	–	عضو مستقل

٢.٢ لجان مجلس الإدارة

سعيًا إلى إدارة مهامه بفعالية، أوكل مجلس الإدارة جزءًا من هذه المهام إلى عدد من اللجان لمباشرة هذه الاختصاصات نيابة عنه لدعم فعالية أداء المهام المتعددة. وتشمل هذه اللجان لجنة المكافآت ولجنة الترشيحات ولجنة التدقيق.

١.٢.٢ لجنة المكافآت

تنص المادة رقم (١٧.١) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية على أن لجنة المكافآت بالشركة تتألف من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين على الأقل، على أن يكون غالبيتهم من المستقلين.

وتأسست لجنة المكافآت بموجب المادة رقم (١٧) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية لمساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسئولياته المتعلقة بتحديد إطار المكافآت وخطة الحوافز لأعضاء مجلس الإدارة وكبار المسئولين التنفيذيين. واعتمدت اللجنة ميثاقًا رسميًا يحدد مهامها ومسؤولياتها.

وتتشكل لجنة المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة الوارد أسماؤهم فيما يلي:

الاسم	المنصب	نوع العضوية
السيد/ عبد العزيز الخليفي	رئيس اللجنة	عضو مستقل
سعادة الشيخ/ حمد بن فيصل آل ثاني	عضو	عضو غير تنفيذي
الدكتور/يعرب ريان	عضو	عضو مستقل
الدكتور/فادي مكي	عضو	عضو مستقل

٢.٢.٢ لجنة الترشيحات

تشكلت لجنة الترشيحات بموجب المادة رقم (١٦.٢) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية لاختيار وترشيح أعضاء مجلس الإدارة وكبار المسئولين التنفيذيين على أن تأخذ اللجنة بعين الاعتبار شخصية المرشحين وما يتمتعون به من مهارات ومعرفة وخبرات ومؤهلات مهنية وتقنية وأكاديمية. واعتمدت لجنة الترشيحات ميثاقًا رسميًا يشرح بالتفصيل مهامها ومسؤولياتها.

وتتشكل لجنة الترشيحات من الأعضاء الوارد أسماؤهم فيما يلي:

الاسم	المنصب	نوع العضوية
سعادة الشيخ/ حمد بن فيصل آل ثاني	رئيس اللجنة	عضو غير تنفيذي
السيد/ عبد العزيز الخليفي	عضو	عضو مستقل
الدكتور/يعرب ريان	عضو	عضو مستقل

٣.٢.٢ لجنة التدقيق

تشكلت لجنة التدقيق بموجب المادة رقم (١٨.١) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن «هيئة قطر للأسواق المالية»، التي تنص على أن لجنة التدقيق بأي شركة تتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل، على أن تكون غالبيتهم من المستقلين.

وتشمل المسؤوليات المنوطة بها لجنة التدقيق ما يلي:

- مراقبة امتثال الشركة للمتطلبات التشريعية والقانونية والتنظيمية.
- الإشراف على العلاقة مع المدقق الخارجي.
- الاستعانة بمستشارين مستقلين حسبما تراه ضروري وإجراء التحقيقات اللازمة.
- الإشراف على دقة وصحة التقارير المحاسبية والمالية للشركة ونظم الضوابط الداخلية بها، وعملية إدارة المخاطر بالشركة.
- مراجعة نطاق وفعالية أعمال التدقيق الداخلي بالشركة.
- ضمان إبلاغ مجلس إدارة الشركة في الوقت المناسب بالمجالات التي تحتاج إلى تطوير وتقديم التوصية حول الإجراءات المقترحة.

وتنص المادة رقم (١٨.٤) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية على ضرورة انعقاد لجنة التدقيق بأي شركة عند الاقتضاء، مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر، والاحتفاظ بمحاضر اجتماعاتها. واعتمدت لجنة التدقيق ميثاقًا رسميًا بموجب المادة رقم (١٨.٦) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يشرح مهامها ومسؤولياتها.

والتزامًا بنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، تتاح كافة اختصاصات الميثاق للجمهور عبر الموقع الإلكتروني لمجموعة المستثمرين القطريين على الرابط: www.qatariinvestors.com/english/media-centre/reports/

وتتشكل لجنة التدقيق من الأعضاء الوارد أسماؤهم فيما يلي:

الاسم	المنصب	نوع العضوية
السيد/عبد العزيز الخليفي	رئيس اللجنة	عضو مستقل
الدكتور/يعرب ريان	عضو	عضو مستقل
الدكتور/فادي مكي	عضو	عضو مستقل

اجتماعات لجنة التدقيق

رقم اجتماع لجنة التدقيق	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	عدد الغائبين	التصويت بالوكالة
١	٢١-يناير-٢٠١٦	٣/٣	–	–
٢	١١-أبريل-٢٠١٦	٣/٣	–	–
٣	٢٠-يوليو-٢٠١٦	٣/٢	١	–
٤	١٣-أكتوبر-٢٠١٦	٣/٢	١	–

عقدت لجنة التدقيق أربعة اجتماعات في السنة المالية ٢٠١٦.

٤.٢.٢ لجنة الاستثمار

تشكلت لجنة الاستثمار رسميًا بقرار مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١٦. وتتجلى المسؤولية الرئيسية للجنة الاستثمار في تقديم المشورة المتعلقة باستراتيجيات الاستثمار وخطة الاستثمار طويلة الأجل للمجموعة عن طريق الإشراف على أصول الاستثمار وتنويع فرص الأعمال المتاحة على الصعيد المحلي والدولي.

وتتشكل لجنة الاستثمار من الأعضاء الوارد أسماؤهم فيما يلي:

الاسم	المنصب	نوع العضوية
سعادة الشيخ/حمد بن فيصل آل ثاني	رئيس اللجنة	عضو غير تنفيذي
السيد/عبد العزيز الخليفي	عضو	عضو مستقل
الدكتور/فادي مكي	عضو	عضو مستقل

الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

تنص المادة رقم (١٩.١) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية على أن الشركة يجب أن تتبنى تطبيق نظام للرقابة الداخلية معتمد من مجلس الإدارة لتقييم سبل وإجراءات إدارة المخاطر وتنفيذ نظام حوكمة الشركة والامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة.

ويقع على عاتق مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين كامل مسؤوليات إدارة المخاطر الداخلية والامتثال للقوانين وعمليات التدقيق. ووفقًا للمادة آنفة الذكر، تضع مجموعة المستثمرين القطريين السياسات والإجراءات المصممة خصيصًا لضمان تحديد جميع المخاطر المادية والمالية ومخاطر العمل وإدارتها على النحو المناسب. وفيما يلي قائمة بالسياسات والإجراءات المعتمدة:

- الدليل المالي
- سياسة السرية
- تخطيط القوى العاملة
- سياسة الاقتراض
- سياسات تقنية المعلومات
- سياسات الموارد البشرية
- سياسة تضارب المصالح
- سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
- سياسة معاملات الأطراف ذات الصلة
- إطار عمل إدارة المخاطر
- نظام حوكمة الشركة
- نظام الحوافز الإدارية
- سياسة توزيع الأرباح
- سياسة الصحة والسلامة والبيئة
- السياسة الأمنية
- ميثاق التدقيق الداخلي

إدارة المخاطر وتقييمها والامتثال

تنص المادة رقم (١٩.٢) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية على ما يلي: «يجب أن تتضمن أنظمة الرقابة الداخلية إنشاء وحدات فعالة ومستقلة لتقييم وإدارة المخاطر، فضلًا عن وحدات داخلية للتدقيق المالي والتشغيلي وذلك بالإضافة إلى التدقيق الخارجي».

إن وجود وفعالية ضوابط وعمليات داخلية بمجموعة المستثمرين القطريين يكون هدفها تحقيق الامتثال لسياسات الحوكمة والمداومة على تطبيقها هو من مسؤولية إدارة الشركة في المقام الأول، إذ يتم متابعة ذلك من خلال الامتثال

والتدقيق الداخلي. ويوفر التدقيق الداخلي تأكيدًا مستقلًا على نظام الرقابة الداخلية ويرفع تقاريره بالقضايا الهامة إلى لجنة التدقيق.

وتضطلع الإدارة العليا بمسؤولية معالجة قضايا إدارة المخاطر وتقييمها والامتثال للقوانين من خلال لجنتين إداريتين مختلفتين بحسب عوامل المخاطر، وذلك لضمان اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية من شأنها مواجهة المخاطر المحتملة وتصعيدها لمجلس الإدارة لمزيد من التحقق واتخاذ الإجراءات المطلوبة.

لجنة التخطيط الاستراتيجي

تساعد لجنة التخطيط الاستراتيجي إدارة الشركة في استحداث رؤيتها وتنفيذها بوضع وتطبيق خطط ديناميكية وسريعة الاستجابة لتطوير الأعمال.

وتشرف لجنة التخطيط الاستراتيجي على عمليات مجموعة المستثمرين القطريين وتكفل انسجامها مع استراتيجية الشركة بدعم من فريق الإدارة. علاوة على ذلك، تعالج لجنة التخطيط الاستراتيجي المخاطر الاستراتيجية، كالتغيرات الطارئة على ظروف السوق أو ممارسات القطاع التي يمكن أن تؤثر في استمرارية مجموعة المستثمرين القطريين على المدى الطويل.

وتتشكل لجنة التخطيط الاستراتيجي من الأعضاء الوارد أسماؤهم فيما يلي:

الاسم	المنصب
السيد/ عمر الحسن	مدير تطوير الأعمال
السيد/ألكسندر أكليمندوس	المدير المالي
السيد /إبراهيم فراس تيسير	مدير إدارة الموارد البشرية و الإدارية
السيد/خوسيه إسكاليرا	مدير المصنع

لجنة الرقابة الداخلية والامتثال

يتجلى الغرض الرئيسي للجنة الرقابة الداخلية والامتثال في مساعدة العضو المنتدب في الإشراف على تنفيذ الضوابط والإجراءات والسياسات الداخلية للشركة، بالإضافة إلى مواجهة المخاطر التشغيلية التي قد تنجم عن العمليات التشغيلية اليومية. وتعتبر اللجنة مسؤولة عن الامتثال للقوانين والتشريعات المعمول بها ومتطلبات الإدراج في السوق.

وتتشكل لجنة الرقابة الداخلية والامتثال من الأعضاء الوارد أسماؤهم فيما يلي:

الاسم	المنصب
السيد/إبراهيم فراس تيسير	مدير إدارة الموارد البشرية و الإدارية
السيد/ألكسندر أكليمندوس	المدير المالي
السيد/هاني مقبل أبو عياش	المستشار القانوني
السيد/محمد المطري	مدير التدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي

يوفر قسم التدقيق الداخلي بمجموعة المستثمرين القطريين تأكيدًا موضوعيًا ومستقلًا على عمليات ومشاريع الأعمال الهامة. وقد تأسس هذا القسم في ١ يناير ٢٠١٢ ويرفع تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق. وقد تم تحديث ميثاق التدقيق الداخلي ونشره على موقع الشركة الإلكتروني.

يراجع قسم التدقيق الداخلي سير الأعمال والعمليات التكنولوجية وآلية تحديد المخاطر ومراجعة الضوابط ورفع التوصيات لإدارة الأعمال بشكل أفضل عبر تحديد أوجه الأعمال التي يمكن ضبطها بشكل أكثر فعالية. ويتمتع فريق التدقيق الداخلي بالاستقلالية في رفع التقارير بشكل موضوعي حول أي مهمة دون التقيد برفع التقارير للإدارة المختصة فقط. ويتولى فريق التدقيق الداخلي مراقبة ودعم وتحديد هياكل وأنشطة الحوكمة الرئيسية وتعزيز ممارسات الأعمال الرشيدة، ناهيك عن مراجعة السياسات والعمليات المالية والمحاسبية للشركة لضمان تواصل الفاعلية.

وفي هذا الصدد، يرفع قسم التدقيق الداخلي تقريرًا ربع سنوي لاطلاع لجنة التدقيق بالتقدم المحرز بما ينسجم مع خطة التدقيق السنوية ويقدم تقريرًا مفصلًا ومراجعات تخص المتابعة في كل اجتماع للجنة التدقيق، كما يتولى إجراء المشاورات حيثما تقتضي الحاجة.

تنص المادة رقم (١٩،٣،٥) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية على أن قسم التدقيق الداخلي بأي شركة يجب أن يكون مستقلًا عن الأعمال اليومية العادية للشركة، وتقترح تعزيز هذه الاستقلالية من خلال تحديد المكافآت المخصصة لأعضاء القسم من قبل مجلس الإدارة مباشرة.

التدقيق الخارجي

عينت مجموعة المستثمرين القطريين في اجتماعها السنوي العام المنعقد بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠١٥ شركة «ديلويت آند توش» لتولي مسؤولية التدقيق الخارجي للمجموعة وحددت أتعاب هذه الشركة بناء على توصية مجلس الإدارة.

ويتمثل الغرض الأساسي من تعيين المدقق الخارجي في تقديم ضمان موضوعي إلى مجلس الإدارة والمساهمين يفيد بإعداد البيانات المالية بما يتماشى مع جميع القوانين واللوائح ذات الصلة و»المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية» وأنها تعكس بوضوح وإنصاف مركز الشركة المالي وأدائها من جميع النواحي المادية.

هذا وتنص المادة رقم (١٤١) من قانون الشركات التجارية رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ على أن فترة تعيين المدققين الخارجيين يجب ألا تتجاوز خمس سنوات متصلة كما تنص المادة رقم (٢٠٠٥) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية على أنه يتعين على أي شركة مدرجة تغيير مدققيها الخارجيين كل خمس سنوات. ويتماشى النظام الأساسي لمجموعة المستثمرين القطريين مع قانون الشركات التجارية ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، حيث ينص على أنه يمكن تعيين المدقق الخارجي لمدة لا تتجاوز خمس سنوات متصلة.

الإفصاحات

تلتزم مجموعة المستثمرين القطريين(المادة ٦٢ من النظام الأساسي) بجميع متطلبات الإفصاح الواردة في المادة رقم (٢١) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، بتقديمها قوائم مالية ربع سنوية ونصف سنوية وسنوية تعد حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى بورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية خلال التواريخ المحددة.

الامتثال للنظام

إن الحوكمة الرشيدة والشفافية في التقارير من العوامل الضرورية لخلق القيمة على المدى الطويل ويلعب التزامنا الراسخ بأفضل ممارسات حوكمة الشركات دورًا رئيسيًا في إدارة المخاطر والفرص والمحافظة على ثقة مساهمينا وأصحاب المصلحة على حد سواء.

إنه لمن الضروري تطبيق الحوكمة الرشيدة بالشركات لأنها تتيح للمستثمرين المحتملين فحص وتقييم مدى جودة إدارة واستقرار الشركة لذلك فإن مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين ينتقي عمليات حوكمة الشركات التي تضاهي أفضل الممارسات الدولية في إطار جهوده الرامية إلى تعزيز وتشجيع حوكمة الشركات الجيدة داخل الشركة.

وعلى مدار السنوات الماضية، حرص مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطرين على ضمان تحقيق التوازن السليم بين المهارات والخبرات في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

وفي هذا السياق، دائمًا ما يصر مجلس الإدارة على إحراز تقدم كبير في جوانب عديدة من نظام حوكمة الشركة، لا سيما في دور مجلس الإدارة الذي يتولى بموجبه الإشراف الكلي على الشركة ويوفر التوجيه الاستراتيجي من خلال اعتماد المبادرات والسياسات والأهداف الاستراتيجية، مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.

عبدالله بن ناصر المسند
رئيس مجلس الإدارة

أبرز المعالم المالية

الدخل الصافي في العام ٢٠١٦ الذي تم التوصل إليه ٢٧٧ مليون ريال قطري في مقابل ٢٥١,٩ مليون ريال قطري في العام ٢٠١٥.

صافي الدخل

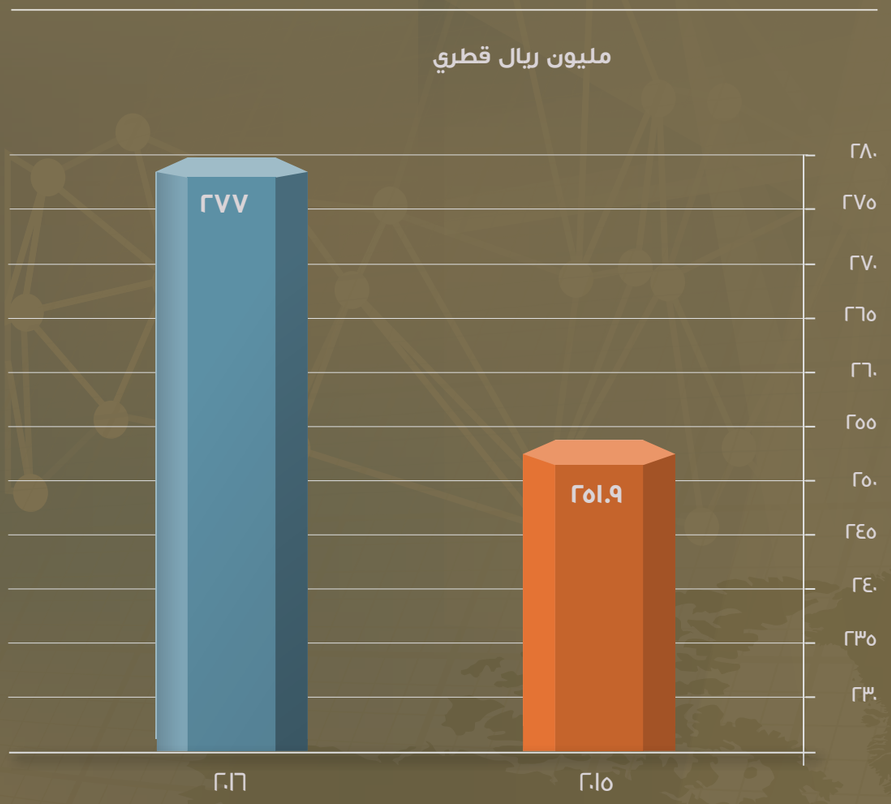

مليون ريال قطر

خلال العام ٢٠١٦ بلغ الإيراد الكلي التشغيلي ٨٢٥ مليون ريال قطري مقارنة مع ٦٨٥,٩ مليون ريال العام ٢٠١٥.

الدخل التشغيلي

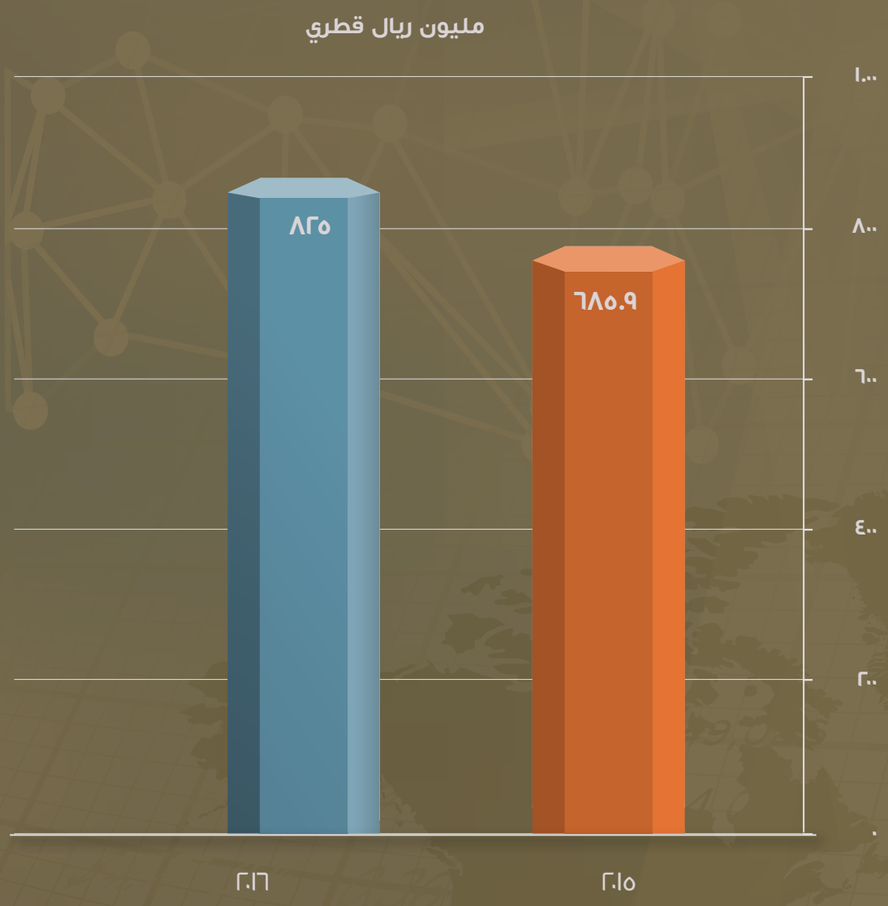

العائد الأساسي على السهم بلغ ٢,٢٣ ريال قطري مقارنة مع ٢,٠٣ ريال في العام ٢٠١٥.

الدخل التشغيلي

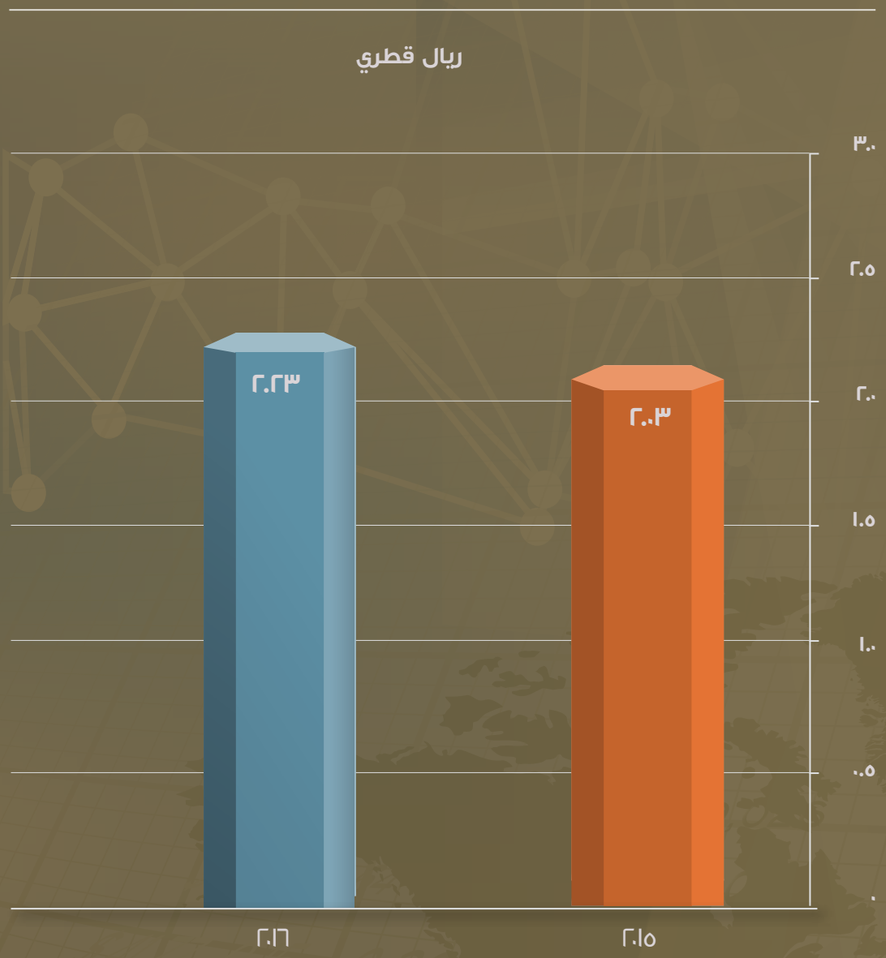

حقوق المساهمين بلغت ٢,٥٣٤ مليار ريال قطري مع نهايه عام ٢٠١٦ مقارنة مع ٢,٤١٩ مليار ريال في العام ٢٠١٥.

حقوق المساهم

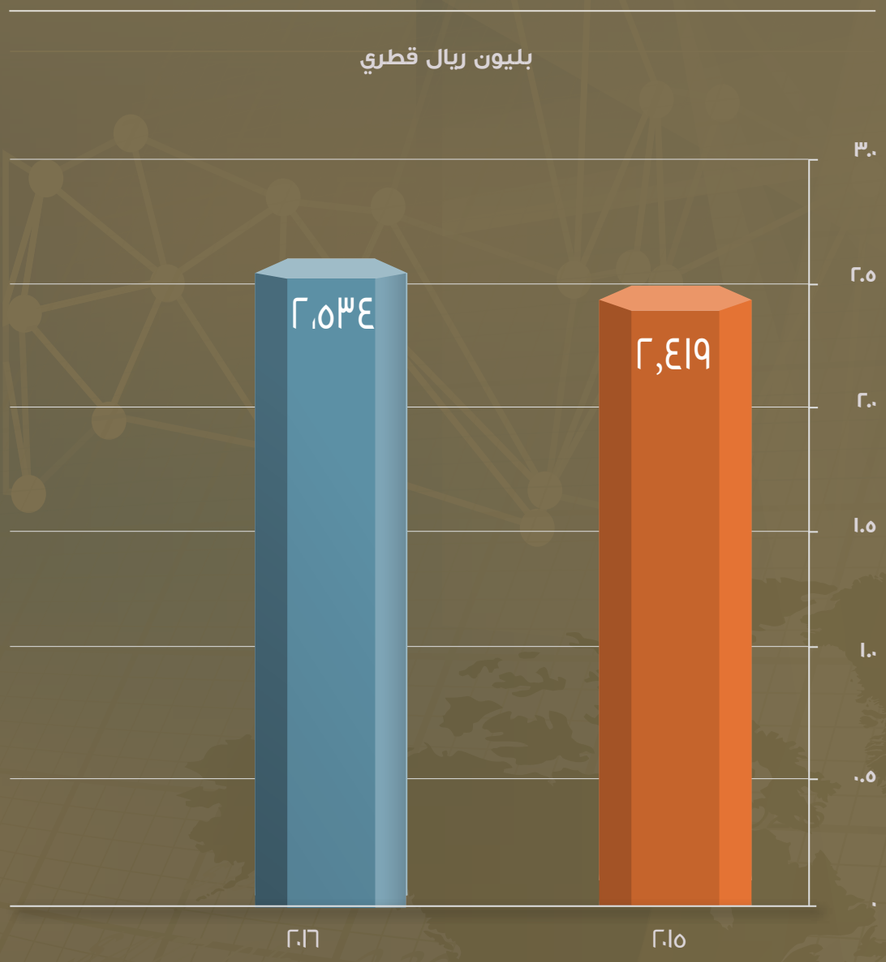

البيانات المالية

السادة/ المساهمين المحترمين

مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ق)

الدوحة - قطر

تقرير حول البيانات المالية الموحد

الـرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية المجمعة لمجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ق) (« الشركة» أو «المنشأه») وشركاتها التابعة (ويشار إليها معًا بـ «المجموعة») والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وكل من بيان الارباح أو الخسائر الموحد والدخل الشامل الآخر الموحد، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، ولأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الـــرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة «مسؤولية مدقق الحسابات» حول تدقيق البيانات المالية المجمعة من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين «قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين» وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للمجموعة، نطاق الاختصاص المحلي. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للفترة المالية الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأيا منفصلا بشأنها.

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمور التدقيق الرئيسية؟
تمتلك المجموعة شهرة بمبلغ وقدره ٣١٤،٤٥٧،٥٨٥ ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ناتج عن عمليات إستحواذ عن طريق الدمج سابقة للشركات التابعة. هناك خطر يتعلق بإحتمال تدني القيمة الدفترية للشهرة نظراً للأحكام المطلوبة من الإدارة المتعلقة بالإفتراضات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للإسترداد. تشمل الأحكام الرئيسية تحديد وحدات توليد النقد، ومعدلات النمو في توقعات التدفق النقدي في المستقبل سواء على المدى القصير أو المدى الطويل، نسب الخصم المطبقة لهذه التوقعات وتحديد تأثير التغيرات المحتملة بشكل معقول في هذه الإفتراضات.	لقد قمنا خلال تدقيقنا بتقييم مدى كفاية تصميم وتنفيذ الرقابة على مراقبة القيمة الدفترية للشهرة. بشكل مستقل تم تحديد وإختبار تقييم الإدارة لوحدات توليد النقد داخل المجموعة على أساس مراجعة التدفقات النقدية في التقرير الداخلي المعد من قبل الإدارة، وفهمنا لهيكل المجموعة. لقد قمنا بإختبار الإفتراضات المستخدمة من قبل الإدارة في تقييم تدني القيمة عن طريق إستخدام متخصصي تقييم ضمن فريق المراجعة لقياس معدل الخصم للبيانات المتاحة بشكل مستقل، جنباً إلى جنب مع تحليل مجموعة الأقران، وفهمنا للإفتراضات التي تقوم عليها توقعات التدفقات النقدية للمجموعة، والأداء التاريخي للشركات. حيث أننا قمنا بتدقيق الإفتراضات، فقد قمنا بالتحقق من نموذج التدني المعد على أساس إفتراضات الإدارة ومن دقته حسابياً. لقد قمنا بإختبار مدى ملاءمة حساسيات الإدارة على أساس عملنا الذي قمنا به على الإفتراضات الأساسية، وإعادة حساب هذه السيناريوهات ذات الحساسية.
تمتلك المجموعة محفظة من الأصول العقارية التجارية التي تبلغ قيمتها ٧٤٨،٥٢١،٠٢١ ريال قطري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. تقييم المحفظة بما في ذلك عدد من الممتلكات تحت الإنشاء، هي منطقة حكم كبيرة وترتكز على عدد من الإفتراضات. بالإضافة إلى ذلك، تقييم المحفظة العقارية للمجموعة شخصي بطبيعته نظراً للطبيعة الفردية لكل من الممتلكات، من بين عوامل أخرى، وموقعها، وعائدات الإيجار المستقبلية المتوقعة لتلك الممتلكات خصيصاً. تستخدم المجموعة مثمن خارجي مؤهل مهنياً لتحديد القيمة العادلة لمحفظة المجموعة.	المثمن المستقل المستخدم من قبل المجموعة، شركة محلية معروفة، لها خبرة كبيرة في سوق العقارات. لقد قمنا بتقييم كفاءة وقدرات وموضوعية الشركة. لقد ناقشنا أيضاً نطاق عملهم وراجعنا بنود مهمتهم من أجل التحقق من عدم وجود بنود أو ترتيبات رسوم غير عادية. لقد قمنا بإختبار مدخلات البيانات التي يقوم عليها تقييم العقارات الاستثمارية لعينة من العقارات، بما في ذلك إيرادات الإيجار، النفقات التشغيلة والرأسمالية، من خلال المطابقة مع المستندات المؤيدة لتقييم موثوقية وإكتمال ودقة البيانات الأساسية. لقد قمنا بتقييم الإفتراضات المستخدمة والأسباب وراء عدد من الحركات الكبيرة في التقييمات، وهذه التقييمات ذات صلة في المقام الأول بالإفتراضات على مدار السنة. لقد قمنا أيضاً بالمقارنة بين عينة من التقييمات وتوقعات السوق لدينا بشكل مستقل وإختبرنا أي فروق. خلال القيام بذلك إستخدمنا دليل من بيانات سوق مقارن، وركزنا بشكل محدد على العقارات حيث كان النمو في القيم الرأسمالية أعلى أو أقل من توقعاتنا بناء على مؤشرات السوق.
تعمل المجموعة في عدد من الإجراءات القانونية، ويتم الإفصاح عن الأكثر أهمية في ملاحظة . هناك مطالبات قد يكون لها تأثير على نتائج المجموعة إذا تحققت المخاطر المحتملة. وقد ركزنا على هذه المنطقة حيث أن النتيجة النهائية للمطالبات غير مؤكدة، والمواقف المتخذة من قبل الإدارة والإفصاحات التي قامت بها الإدارة بناء على تطبيق الحكم المادي والتقدير.	لقد ناقشنا هذه المسألة مع المستشار القانوني الداخلي والخارجي وإطلعنا على المعلومات الخارجية المتاحة من أجل فهم الموقف الأخير من الإجراءات وتقييم وجهة نظر الإدارة لمدى قوة أي مطالبات ضد المجموعة. من خلال الأدلة التي تم الحصول عليها إتفقنا مع قرار الإدارة بعدم تكوين مخصص. ومع ذلك لا يخلو الأمر من الخطر نظراً لعدم اليقين المتضمن فيه. لقد قمنا أيضاً بتقييم الإفصاحات المقدمة من أجل تحديد ما إذا كانت الإفصاحات واضحة بشكل كافي بشأن عدم اليقين الذي كان موجوداً.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من (على سبيل المثال: تقرير المدراء وتقرير رئيس مجلس الإدارة، ...إلخ) التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات بالإضافة إلى التقرير المتكامل الذي نتوقع الحصول عليه بعد ذلك التاريخ. إن المعلومات الأخرى لا تتضمن البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يتناول المعلومات الأخرى، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو استنتاج بشأنها.

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية في الاطلاع على المعلومات الأخرى، وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهريًا مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاءً مادية.

إذا استنتجنا وجود أي أخطاء مادية في المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا الإفصاح عن ذلك، استنادًا إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بهذه المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير. ليس لدينا ما نُفصِح عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الادارة والقيمين على الحوكمة في اعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام قانون الشركات التجارية القطري، وكذلك من وضع نظام الرقابة الداخلية التي تجدها الادارة ضرورية لتمكنها من اعداد البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، إن الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمجموعة مستمرة والافصاح متى كان مناسبًا، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الادارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

ويعتبر القيمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على مسار إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية المجمعة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائمًا أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- بإستنتاج مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظـروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية المجمعة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الجهات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء المراجعة للمجموعة، ونحن لا نزال المسؤولين الوحيدين عن رأينا حول التدقيق.

نقوم بالتواصل مع القيمين على الحوكمة فيما يتعلق، على سبيل المثال لا الحصر، بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم باطلاع القيمين على الحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي

يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيرًا معقولًا على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسبًا.

من الامور التي تم التوصل بشأنها مع القيمين على الحوكمة، نقوم بتحديد هذه الامور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

برأينا أيضاً، أن المجموعة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، تم التحقق المادي من المخزون على النحو الواجب، وأن محتويات تقرير مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة للمجموعة. لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة المالية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للمجموعة على وجه قد يؤثر بشكل جوهري عل نشاط للمجموعة أو في مركزها المالي.

عن ديلويت آند توش
قطر
فرع قطر

في الدوحة -
٢٢ يناير ٢٠١٦

وليد سليم
الشريك
سجل مراقبي الحسابات
رقم (٣١٩)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	إيضاحات	٢٠١٦ ريال قطري	٢٠١٥ ريال قطري
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
ممتلكات، آلات ومعدات	٥	**٢,٤٨٥,٩٣٤,٥٧٥**	٢,٤٩٦,٦٧٢,٦٠٥
استثمارات عقارية	٦	**٧٤٨,٥٢١,٠٢١**	٦٨٠,٩٧٠,٩١١
الشهرة	٧	**٣١٤,٤٥٧,٥٨٥**	٣١٤,٤٥٧,٥٨٥
موجودات غير ملموسة	٨	**--**	١,١٨٦,٥٣٣
الإستثمارات في شركات زميلة	٩	**٧٥,٦٤٨,٧٧٧**	٦٧,٠١٤,٩٥٢
استثمارات مالية متاحة للبيع	١٠	**٢,٤٦٣,٣٣٨**	٢,٤٦٣,٦٧١
إجمالي الموجودات غير المتداولة		**٣,٦٢٧,٠٢٥,٢٩٦**	٣,٥٦٢,٧٦٦,٢٥٧
الموجودات المتداولة			
المخزون	١١	**٢٠٣,٠٢١,٦٥٦**	١٦٥,٥٧٥,٢٣٢
مصاريف مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى	١٢	**١٧,٣١١,٣٦٥**	١٤,٥٤٧,٩٠٩
دفعات مقدمة لمقاولين وموردين	١٣	**٣٥,٩٤٠,٢٤٧**	٥٠,١١٦,٩٥٧
مطلوب من أطراف ذات علاقة	١٤ (أ)	**١,٢٥٦,٢٣٢**	١,١٠٧,٥٢٧
ذمم مدينة	١٥	**٢٣٤,٧٢٥,١٦٣**	١٧٨,١٣٤,٩٠٤
مبالغ مستحقة من عملاء عن أعمال عقود		**٢,٩٧٣,٠٢٨**	٥,٠٣٥,٢١٤
النقد وشبه النقد	١٦	**٤٧٥,٥٣٠,٤٣٧**	٣٨٠,٠٧٥,٦٦٣
إجمالي الموجودات المتداولة		**٩٧٠,٧٥٨,١٢٨**	٧٩٤,٥٩٣,٤٠٦
إجمالي الموجودات		**٤,٥٩٧,٧٨٣,٤٢٤**	٤,٣٥٧,٣٥٩,٦٦٣
حقوق المساهمين			
رأس المال	١٧	**١,٢٤٣,٢٦٧,٧٨٠**	١,٢٤٣,٢٦٧,٧٨٠
إحتياطي قانوني	١٨	**٥٩٥,٨٣٢,٥٠٨**	٥٦٨,١٢٩,٠٤٥
أرباح مدورة		**٥٧١,٠٣٥,٩٣٨**	٤٥٢,٩٥٧,٤١٣
توزيعات أرباح مقترحة		**١٢٤,٣٢٦,٧٧٨**	١٥٥,٤٠٨,٤٧٣
إجمالي حقوق المساهمين		**٢,٥٣٤,٤٦٣,٠٠٤**	٢,٤١٩,٧٦٢,٧١١
المطلوبات			
المطلوبات غير المتداولة			
قروض إسلامية	١٩	**١,٦٢٢,٢١٣,٢٣٣**	١,٥١٤,٢٤٦,٤٤٠
مكافأة نهاية خدمة الموظفين	٢٠	**٨,٤١١,٤١٤**	٧,٧٤٠,٤٣٦
إجمالي المطلوبات غير متداولة		**١,٦٣٠,٦٢٤,٦٤٧**	١,٥٢١,٩٨٦,٨٧٦
المطلوبات المتداولة			
قروض إسلامية	١٩	**١٥٩,٢٠٤,٣٧٢**	١٨٨,٣٧٤,١٨٨
ذمم دائنة	٢١	**٨٨,٥٨٥,٢٩٩**	٩٢,٩١٤,٩٢٧
مستحق لأطراف ذات علاقة	١٤ (ب)	**٣٤٤,٨١٥**	٢٨٤,٦٩٧
محتجزات دائنة		**٢٢,٢٤٤,٠٢١**	١٣,٥٧٣,١٨٤
أوراق دفع	٢٢	**٦٩٠,٨١٨**	١,٢٠٩,١١٢
مستحقات وذمم دائنة أخرى	٢٣	**١٦١,٦٢٦,٤٤٨**	١١٩,٢٥٣,٩٦٨
إجمالي المطلوبات المتداولة		**٤٣٢,٦٩٥,٧٧٣**	٤١٥,٦١٠,٠٧٦
إجمالي المطلوبات		**٢,٠٦٣,٣٢٠,٤٢٠**	١,٩٣٧,٥٩٦,٩٥٢
إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات		**٤,٥٩٧,٧٨٣,٤٢٤**	٤,٣٥٧,٣٥٩,٦٦٣

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	إيضاحات	٢٠١٦ ريال قطري	٢٠١٥ ريال قطري
الإيرادات	٢٤	**٨٢٥,٠٩١,٨٦٨**	٦٨٥,٩٦٢,٣٦٧
تكلفة الإيرادات	٢٥	**(٤٢٢,٠٤٧,١٦٨)**	(٣٢٦,٣٣٧,٥٤٣)
مجمل الربح		**٤٠٣,٠٤٤,٧٠٠**	٣٥٩,٦٢٤,٨٢٤
إيرادات إيجار		**٧,١٨٩,٦٠١**	٧,٢١٨,٥١٤
حصة الأرباح من الإستثمار في شركات زميلة	٩	**٢٥,٦٩٩,٤٠٣**	٢٩,٥٤٧,٢١٧
إيرادات الإستثمار		**٥٧٧,٧٣٥**	١,٦٠٤,١٦٠
مخصص إنخفاض قيمة الإستثمارات المالية المتاحة للبيع	١٠	**--**	(٢,٧٣٥,٠٨٣)
صافي الحركة في تغير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	٦	**(٣٦,٣١٧,٨٣٢)**	(١,١٥٢,٩٤١)
مصاريف البيع والتوزيع	٢٦	**(٩,٠٧٤,٠٩٢)**	(٩,٩٢٧,٧٩١)
مصاريف إدارية وعمومية	٢٧	**(٧١,٧٩٢,٣٤١)**	(٨٤,٦١٥,١٠١)
تكاليف تمويل		**(٥٠,٥٥٠,٧٢١)**	(٥٥,٨١٠,٧٠٢)
الدخل من الودائع القصيرة الأجل وحسابات توفير		**٦,٤٠٩,٨٧٧**	٣,٦٠٤,٥٠٤
إيرادات أخرى		**١,٨٤٨,٣٠٢**	٤,٥٩٧,٠٩٦
صافي ربح السنة		**٢٧٧,٠٣٤,٦٣٢**	٢٥١,٩٥٤,٦٩٧
بنود الدخل الشامل الأخرى			
بنود الدخل الشمل الأخرى التي سوف يعاد تصنيفها إلى بيان الربح أو الخسارة في فترات لاحقة:			
صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع		--	١,٧٧١,١٠٩
الدخل الشامل الأخرى للسنة		--	١,٧٧١,١٠٩
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**٢٧٧,٠٣٤,٦٣٢**	٢٥٣,٧٢٥,٨٠٦
العائد الأساسي والمخفف على السهم الواحد	٢٩	**٢.٢٣**	٢.٠٣

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	رأس المال	الإحتياطي القانوني	إحتياطي القيمة العادلة	أرباح مدورة	توزيعات أرباح مقترحة	المجموع
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥	١,٢٤٣,٢٦٧,٧٨٠	٥٤٢,٩٣٣,٥٧٥	(١,٧٧١,١٠٩)	٣٨٧,٩٠٥,٥٢٦	٩٣,٢٤٥,٠٨٤	٢,٢٦٥,٥٨٠,٨٥٦
ربح السنة	--	--	--	٢٥١,٩٥٤,٦٩٧	--	٢٥١,٩٥٤,٦٩٧
بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة	--	--	١,٧٧١,١٠٩	--	--	١,٧٧١,١٠٩
إجمالي الدخل الشامل للسنة	--	--	١,٧٧١,١٠٩	٢٥١,٩٥٤,٦٩٧	--	٢٥٣,٧٢٥,٨٠٦
توزيعات أرباح مدفوعة	--	--	--	--	(٩٣,٢٤٥,٠٨٤)	(٩٣,٢٤٥,٠٨٤)
توزيعات أرباح مقترحة للمساهمين	--	--	--	(١٥٥,٤٠٨,٤٧٣)	١٥٥,٤٠٨,٤٧٣	--
صندوق المساهمات الرياضية والإجتماعية (إيضاح ٢٨)	--	--	--	(٦,٢٩٨,٨٦٧)	--	(٦,٢٩٨,٨٦٧)
تحويلات للإحتياطي القانوني (إيضاح ١٨)	--	٢٥,١٩٥,٤٧٠	--	(٢٥,١٩٥,٤٧٠)	--	--
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١,٢٤٣,٢٦٧,٧٨٠	٥٦٨,١٢٩,٠٤٥	--	٤٥٢,٩٥٧,٤١٣	١٥٥,٤٠٨,٤٧٣	٢,٤١٩,٧٦٢,٧١١
ربح السنة	--	--	--	٢٧٧,٠٣٤,٦٣٢	--	٢٧٧,٠٣٤,٦٣٢
بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة	--	--	--	--	--	--
إجمالي الدخل الشامل للسنة	--	--	--	٢٧٧,٠٣٤,٦٣٢	--	٢٧٧,٠٣٤,٦٣٢
توزيعات أرباح مدفوعة	--	--	--	--	(١٥٥,٤٠٨,٤٧٣)	(١٥٥,٤٠٨,٤٧٣)
توزيعات أرباح مقترحة للمساهمين	--	--	--	(١٢٤,٣٢٦,٧٧٨)	١٢٤,٣٢٦,٧٧٨	--
صندوق المساهمات الرياضية والإجتماعية (إيضاح ٢٨)	--	--	--	(٦,٩٢٥,٨٦٦)	--	(٦,٩٢٥,٨٦٦)
تحويلات للإحتياطي القانوني (إيضاح ١٨)	--	٢٧,٧٠٣,٤٦٣	--	(٢٧,٧٠٣,٤٦٣)	--	--
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**١,٢٤٣,٢٦٧,٧٨٠**	**٥٩٥,٨٣٢,٥٠٨**	**--**	**٥٧١,٠٣٥,٩٣٨**	**١٢٤,٣٢٦,٧٧٨**	**٢,٥٣٤,٤٦٣,٠٠٤**

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	إيضاحات	٢٠١٦	٢٠١٥
		ريال قطري	ريال قطري
الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة		**٢٧٧,٠٣٤,٦٣٢**	٢٥١,٩٥٤,٦٩٧
تعديلات:			
إطفاء موجودات غير ملموسة	٨	**١,١٨٦,٥٣٣**	١,١٨٦,٤٩٧
استهلاك ممتلكات، آلات ومعدات	٥	**٨٥,٧٦٨,٧٧٦**	٧٦,٤٦٥,٦٦٣
تكاليف تمويل		**٥٠,٥٥٠,٧٢١**	٥٥,٨١٠,٧٠٢
حصة الأرباح من الإستثمار في شركات زميلة	٩	**(٢٥,٦٩٩,٤٠٣)**	(٢٩,٥٤٧,٢١٧)
مخصص إنخفاض القيمة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع		**--**	٢,٧٣٥,٠٨٤
شطب ممتلكات، آلات ومعدات	٥	**٣,٠٢٠,٨٢٥**	٣,١٨٦,٢٠٢
صافي مخصص/(إستبعاد) لإنخفاض بضاعة تالفة وبطيئة الحركة	١١	**٨,٩٩٤,٣٦٦**	(٩٤٥,٦٦٦)
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	١٥	**٨٠,٤١٩**	١,٧٨١,٨٩١
(الربح) من إستبعاد ممتلكات، آلات ومعدات		**(٣٥٩,٣٠٠)**	(١٧٨,٩٩٥)
صافي الحركة من التغير في القيمة العادلة لاستثمارات عقارية	٦	**٣٦,٣١٧,٨٣٢**	١,١٥٢,٩٤١
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	٢٠	**١,٣٢٥,٩٥١**	٢,٠٣٤,٦٠٣
		٤٣٨,٢٢١,٣٥٢	٣٦٥,٦٣٦,٤٠٢
التغيرات في رأس المال العامل:			
مخزون		**(٤٦,٤٤٠,٧٩٠)**	(٣٩,٩٣٠,٥٩٠)
مصاريف مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى		**(٢,٧٦٣,٠٠٦)**	٢,٥٧٢,٧٤١
دفعات مقدمة لمقاولين وموردين		**١٤,١٧٦,٧١٠**	٣٢,٩٧٢,٧٥٦
مطلوب من أطراف ذات علاقة		**(١٤٨,٧٠٥)**	١,٤١٤,٤٨٠
الذمم المدينة		**(٥٦,٦٧٠,٦٧٨)**	(٢٧,١٠٠,٤٠٤)
مطلوب من العملاء مقابل أعمال عقود		**٢,٠٦٢,١٨٦**	١,٥٣٩,٠٣٥
الذمم الدائنة		**(٤,٣٢٩,٦٢٨)**	١٣,١٧٨,٤٨٥
مستحق لأطراف ذات علاقة		**٦٠,١١٨**	١٢٠,٠٠٠
محتجزات دائنة		**٨,٦٧٠,٨٣٧**	(٥٣,٥٠٠,٧٤٢)
مستحقات وذمم دائنة أخرى		**٣٠,٣٠٨,٧٢٤**	١٢,٧٣٦,٦٠٤
النقد الناتج من التشغيل		**٣٨٣,١٤٧,١٢٠**	٣٠٩,٦٣٨,٧١٧
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين المدفوعة	٢٠	**(٦٥٤,٩٧٣)**	(٨٠٥,٨٧١)
تكلفة تمويل مدفوعة		**(٤٥,١٠٢,٩٣٨)**	(٤٠,٣٣٦,٥٩٤)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**٣٣٧,٣٨٩,٢٠٩**	٢٦٨,٤٩٦,٢٥٢
الأنشطة الإستثمارية			
المتحصل من بيع ممتلكات، آلات ومعدات		**٣٥٩,٣٠٠**	٤١٩,٧٢٩
شراء ممتلكات، آلات ومعدات	٥	**(٧٨,٠٥١,٥٧١)**	(٤٣٣,٦٧٦,٤٧٥)
شراء إستثمارات عقارية	٦	**(١٠٣,٨٦٧,٩٤٢)**	(٧٦,٦٣٧,٩٤٣)
شراء إستثمارات في شركات زميلة	٩	**--**	(٤,٣١٣,٨١٢)
إضافات إستثمارات مالية متاحة للبيع		**(١١٧)**	(١,٢١١,٨٠٠)
توزيعات أرباح من الإستثمار في شركات زميلة	٩	**١٧,٠٦٥,٥٧٨**	١٩,١٤١,٧٦٧
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الإستثمارية		**(١٦٤,٤٩٤,٧٥٢)**	(٤٩٦,٢٧٨,٥٣٤)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	إيضاحات	٢٠١٦ ريال قطري	٢٠١٥ ريال قطري
الأنشطة التمويلية			
قروض إسلامية متحصل عليها		**١,٦٨٦,٤٠٠,٩١٥**	١,٠١٩,٤٢٦,٢٢٩
سداد قروض إسلامية		**(١,٦١٣,٠٥١,٧٢٣)**	(٧٩٧,٧٦١,٥٨٩)
المدفوع لصندوق المساهمات الرياضية والإجتماعية		**(٦,٢٩٨,٨٦٧)**	(٥,٦٧٨,٧٩٩)
أوراق دفع		**(٥١٨,٢٩٤)**	(٢٥٤,٦٩٦)
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة		**(١٥٥,٤٠٨,٤٧٣)**	(٩٣,٢٤٥,٠٨٤)
صافي النقد (المستخدم في)/الناتج من الأنشطة التمويلية		**(٨٨,٨٧٦,٤٤٢)**	١٢٢,٤٨٦,٠٦١
صافي الزيادة/ (النقص) في النقد وشبه النقد غير المحتجز		**٨٤,٠١٨,٠١٥**	(١٠,٥,٢٩٦,٢٢١)
النقد وشبه النقد غير المحتجز في بداية السنة		**٣٥٣,٦٤٢,٦٢٦**	٤٥٨,٩٣٨,٨٤٧
النقد وشبه النقد غير المحتجز في نهاية السنة	١٦	**٤٣٧,٦٦٠,٦٤١**	٣٥٣,٦٤٢,٦٢٦

معاملات غير نقدية

قامت المجموعة بمعاملات إستثمارية غير نقدية لم تدرج في بيان التدفقات النقدية:

- قامت المجموعة بشطب ممتلكات بقيمة دفترية تساوي صفر (٢٠١٥: ٧٧,٩٤٨,٤٧٨ ريال قطري) متعلقة بمخصصات تم رسملتها فيما قبل كأعمال تحت التنفيذ (إيضاح ٥).

- لقد قامت الشركة بتسجيل نقل معدات حاسب آلي مصنفة كأعمال رأسمالية ضمن ممتلكات، آلات ومعدات بمبلغ وقدره صفر (٢٠١٥: ٧٨٦,٢٥٠ ريال قطري) (ملاحظة ٥) إلى أطراف ذات علاقة خاصة بها وهم مجموعة المستثمرين القطريين ش.م.ق. بمبلغ وقدره صفر (٢٠١٥: ٦٧٧,٤٦٠ ريال قطري) وشركة قطر لخدمات الأمن ش.ش.و. بمبلغ وقدره صفر (٢٠١٥: ١٠٨,٧٩٠ ريال قطري).

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١. التأسيس والنشاط

تأسست مجموعة المستثمرين القطريين («الشركة») وهي شركة مساهمة قطرية في دولة قطر في ٤ مايو ٢٠٠٦ وفقاً لقانون الشركات التجارية القطري ولأحكام النظام الأساسي. تعمل الشركة بموجب سجل تجاري تحت رقم (٣٢٨٣١).

تزاول الشركة بصفة رئيسية أنشطة الإستثمار في الأسهم والسندات والأوراق المالية، المشاركة في إدارة الشركات التابعة لها وتملك براءات الإختراع والأعمال التجارية والإمتيازات وتأجيرها وتملك العقارات. كما تقوم المجموعة بأعمال تركيب وتشغيل وصيانة المصانع واستيراد وتصدير الإسمنت والمقاولات والاستثمار في الأسهم والعقارات.

عنوان المكتب الرئيسي للشركة في وادي السيل، شارع الإستقلال الدوحة – قطر.

تتضمن البيانات المالية الموحدة كل من البيانات المالية للشركة وكافة شركاتها التابعة المملوكة بالكامل (ويشار إليها مجتمعة بـ «المجموعة»).

تمتلك الشركة ١٠٠٪ من المساهمة والسيطرة على الشركات التالي ذكرها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

إسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	نسبة الملكية	النشاط الرئيسي
مجموعة المستثمرين القطريين العقارية (ش.ش.و)	قطر	١٠٠%	الاستثمار العقاري
مجموعة المستثمرين القطريين لتطوير المشاريع (ش.ش.و)	قطر	١٠٠%	أعمال المعدات الصناعية
مجموعة المستثمرين القطريين (كيو آي جي العالمية) (ش.ش.و)	قطر	١٠٠%	تمثيل شركات عالمية
مجموعة المستثمرين القطريين الصناعية (كيو آي جي الصناعية) (ش.ش.و)	قطر	١٠٠%	أعمال التجهيزات الصناعية (ميكانيكية/ هندسية)
مجموعة المستثمرين القطريين للخدمات البحرية (كيو آي جي البحرية) (ش.ش.و)	قطر	١٠٠%	خدمات الشحن البحري
مجموعة المستثمرين القطريين للتكنولوجيا (كيو آي جي تكنولوجي) (ش.ش.و)	قطر	١٠٠%	خدمات تكنولوجيا المعلومات
مجموعة المستثمرين القطريين للتجارة (ش.ش.و)	قطر	١٠٠%	تمثيل شركات عالمية
مجموعة المستثمرين القطريين للخدمات المالية (كيو آي جي للخدمات المالية) (ش.ش.و)	قطر	١٠٠%	الخدمات المالية
مجموعة المستثمرين القطريين للصناعات الخفيفة (كيو آي جي للصناعات الخفيفة) (ش.ش.و)	قطر	١٠٠%	أعمال تجهيزات صناعية ميكانيكية وهندسية
مجموعة المستثمرين القطريين للخدمات العامة (كيو آي جي للخدمات) (ش.ش.و)	قطر	١٠٠%	مقاولات إنشاء المباني
شركة المستثمر (ش.ش.و)	قطر	١٠٠%	التجارة في مواد البناء والمعدات والحافلات
مجموعة استثمارات قطر (ش.ش.و)	قطر	١٠٠%	توكيلات و تمثيل شركات
المجموعة القطريه للإستثمار (ش.ش.و)	قطر	١٠٠%	تجاره و خدمات

تشمل القائمة أعلاه، الكيانات التي لها إستثمارات في شركات تابعه أخرى، تسيطر عليها المجموعة مثال لذلك شركة الخليج للأسمنت (ش.ش.و) وشركة العالمية للتقنيات والتجارة (ش.ش.و) وشركة قطر للنظم الأمنية (ش.ش.و)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

٢,١ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تم تطبيقها وليس لها تأثير هام على البيانات المالية

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية، التي أصبحت سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٦ في هذه البيانات المالية. لم ينتج عن تطبيق هذه المعايير الجديدة والمعدلة أي تأثير مهم على المبالغ المدرجة في السنة الحالية أو السنوات السابقة ولكن قد تؤثر على محاسبة المعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٤) الحسابات التنظيمية المؤجلة.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) عرض البيانات المالية المتعلقة بمبادرة الإفصاح.
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١١) – الترتيبات المشتركة المتعلق بمحاسبة الإستحواذ على حصة في عمليات مشتركة.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٦) ممتلكات وآلات ومعدات والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٨) الموجودات غير الملموسة المتعلق بتوضيح إستخدام أساليب مقبولة للإستهلاك والاطفاء.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٦) ممتلكات وآلات ومعدات والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٤١) – الزراعة: النباتات المثمرة.
- المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٧) البيانات المالية المنفصلة والمتعلقة بمحاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة، بأن تتم المحاسبة اختيارياً باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة.
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) البيانات المالية الموحدة والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٢) الإفصاح عن الحصص في منشآت أخرى والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٨) استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة لتوضيح بعض الجوانب المتعلقة بتطبيق إستثناءات التوحيد لوحدات الإستثمار.
- التحسينات السنوية ٢٠١٢ – ٢٠١٤ على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تتضمن التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (٥) و (٧)، والمعايير المحاسبية الدولية أرقام (١٩) و (٣٤).

٢,٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها

لم تقم الشركة بشكل مبكر بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المصدرة التالية والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
دورة التحسينات السنوية ٢٠١٦-٢٠١٤ على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تتضمن التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام ١ و ١٢ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨.	إن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨، وأن التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٢ يسري تطبيقه للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٧.
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧ – بيان التدفقات النقدية لتوفير الإفصاحات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغيرات في المطلوبات الناتجة عن الانشطة التمويلية.	١ يناير ٢٠١٧

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٢ معاملات بالعملات الأجنبية والبدل المدفوع مقدماً. يتناول التفسير المعاملات بالعملات الأجنبية أو أجزاء من المعاملات عندما: • يكون هناك بدل تم تقويمه أو تسعيره بالعملة الأجنبية؛ • تقوم المنشأة بالإعتراف بالأصل المدفوع مقدماً أو بإلتزام الدخل المؤجل المتعلق بهذا البدل، قبل الإعتراف بالأصل ذات العلاقة، المصاريف أو الدخل؛ و • يكون الأصل المدفوع مقدماً أو إلتزام الدخل المؤجل غير نقدي.	١ يناير ٢٠١٨
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢ دفعات على أساس الأسهم المتعلق بتصنيف وقياس معاملات الدفع بالأسهم.	١ يناير ٢٠١٨
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ عقود التأمين: المتعلق بتواريخ التطبيق المختلفة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ومعيار عقود التامين الجديد القادم.	١ يناير ٢٠١٨
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤٠ إستثمار عقاري: تعدل الفقرة ٥٧ لتوضح أنه ينبغي على المنشأة تحويل الملكية إلى، أو من، الإستثمار العقاري عندما، وفقط عندما، يكون هناك دليل على وجود تغيير في الإستخدام. يحدث التغيير في الإستخدام إذا كان العقار يفي، أو لم يعد يفي بتعريف الإستثمار العقاري. إن التغيير في نوايا الإدارة لاستخدام العقار لا يشكل في حد ذاته دليلا على حدوث تغيير في الإستخدام. تم تعديل الفقرة لتوضح أن قائمة الأمثلة المدرجة هي غير حصرية.	١ يناير ٢٠١٨
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ الأدوات المالية: الافصاحات المتعلقة بالافصاحات حول التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.	عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ للمرة الأولى.
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ الأدوات المالية: افصاحات اضافية حول محاسبة التحوط (وتعديلات مترتبة على ذلك) ناتجة من تقديم فصل حول محاسبة التحوط في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.	عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ للمرة الأولى.
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية (النسخ المعدلة في السنوات ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١٣ و ٢٠١٤).	١ يناير ٢٠١٨
يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية الصادر في نوفمبر ٢٠٠٩ متطلبات جديدة حول تصنيف وقياس الموجودات المالية. تم تعديل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ لاحقاً في أكتوبر ٢٠١٠ ليتضمن متطلبات حول تصنيف وقياس المطلوبات المالية وإلغاء الاعتراف بها، وفي نوفمبر ٢٠١٣ ليتضمن متطلبات جديدة حول محاسبة التحوط العامة. تم إصدار نسخة أخرى معدلة حول المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في يوليو ٢٠١٤ ليتضمن بشكل أساسي ا) متطلبات إنخفاض القيمة للموجودات المالية و ب) تعديلات محدودة لمتطلبات التصنيف والقياس من خلال تقديم قياس "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" على أدوات دين معينة بسيطة.	
تم إصدار النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والتي تشمل متطلبات محاسبة الأدوات المالية، والتي تحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ الأدوات المالية: الإعتراف والقياس. يتضمن المعيار متطلبات في المجالات التالية:	

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
• التصنيف والقياس: يتم تصنيف الموجودات المالية بالرجوع إلى نموذج الأعمال المحتفظ بها من خلاله وخصائص التدفقات النقدية المتعاقد عليها. يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في نسخته الصادرة في سنة ٢٠١٤ فئة «القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر» لبعض أدوات الدين. يتم تصنيف المطلوبات المالية بطريقة مماثلة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. ولكن هناك إختلافات في متطلبات تطبيق قياس مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشأة. • إنخفاض القيمة: تقدم نسخة ٢٠١٤ من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ نموذج «خسارة إئتمان متوقعة» لقياس إنخفاض قيمة الموجودات المالية، لذلك لم يعد ضرورياً حصول حدث إئتماني قبل الإعتراف بخسارة الإئتمان. • محاسبة التحوط: يقدم نموذج محاسبة تحوط جديد الذي تم تصميمه ليكون متماشياً مع أنشطة إدارة المخاطر لدى المنشآت عند التحوط للمخاطر المالية وغير المالية. • إلغاء الإعتراف: تم إدراج متطلبات إلغاء الإعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية من المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ إيرادات من عقود مع العملاء. في مايو ٢٠١٤، تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ الذي أصدر نموذج شامل واحد للمنشآت لاستخدامه في المحاسبة للإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. سيحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ والتفسيرات المتعلقة به عندما تصبح فعالة، محل الإرشاد الحالي للإعتراف بالإيرادات المتضمن في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٨ الإيرادات؛ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١١ عقود المقاولات.	١ يناير ٢٠١٨
إن المبدأ الأساسي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ هو أنه على المنشأة الإعتراف بالإيرادات لتصف تحويل السلع أو الخدمات المتفق عليها إلى العملاء بمبلغ يعكس البدل المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات. يقدم المعيار منهاج من خمس خطوات للإعتراف بالإيرادات: • الخطوة الأولى: تحديد العقد (العقود) مع العملاء؛ • الخطوة الثانية: تحديد أداء الإلتزامات في العقد؛ • الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة؛ • الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على أداء الإلتزامات في العقد؛ • الخطوة الخامسة: الإعتراف بالإيرادات عندما (أو متى) تلبي المنشأة أداء الإلتزام	١ يناير ٢٠١٨
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ إيرادات من عقود مع العملاء لتوضيح ثلاثة جوانب للمعيار (تحديد التزامات الأداء، إعتبارات المدير مقابل الوكيل والترخيص)، ولتوفير بعض التخفيف في المرحلة الانتقالية للعقود المعدلة والعقود المنجزة.	١ يناير ٢٠١٨
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ كيفية الإعتراف، القياس، العرض والإفصاح عن عقود الإيجار. يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد، يتطلب من المستأجرين الإعتراف بموجودات ومطلوبات جميع عقود الإيجار إلا إذا كانت مدة عقد الإيجار ١٢ شهراً أو أقل أو أن الأصل موضوع العقد ذات قيمة منخفضة. يستمر المؤجرين بتصنيف عقود الإيجارات كتشغيلية أو تمويلية، ضمن مفهوم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ المتعلق بالمحاسبة للمؤجر دون تغيير جوهري عن المعيار المحاسبي الدولي السابق رقم ١٧.	١ يناير ٢٠١٩
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠ البيانات المالية الموحدة والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (٢٠١١) المتعلقة بمعالجة بيع أو المساهمة في الأصول بين المستثمر والشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة.	تأجيل سريان التطبيق إلى أجل غير مسمى

تتوقع الإدارة أن هذه المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات سيتم تطبيقها في البيانات المالية للشركة كما في أو عندما يتم تطبيقها، وان تطبيق هذه المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات، باستثناء المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦، قد لا يكون لها تأثيراً جوهرياً على البيانات المالية للشركة في فترة التطبيق الأولي.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تتوقع الإدارة بأن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ سيتم تطبيقهما في البيانات المالية للشركة للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٨ وأن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ سيتم تطبيقه في البيانات المالية للشركة للفترة السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٩. إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ قد يكون لهما تأثير هاماً على المبالغ والإفصاحات المدرجة في البيانات المالية فيما يتعلق بالإيرادات من العقود مع العملاء والموجودات المالية والمطلوبات المالية للشركة وأن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ قد يكون له تأثير هاماً على المبالغ والإفصاحات المدرجة في البيانات المالية فيما يتعلق بعقود الإيجار للشركة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة

بيان الإلتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ووفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري.

أسس أعداد البيانات المالية الموحدة

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات المتاحة للبيع والأستثمارات العقارية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة.

القيمة العادلة هي الثمن المستلم في حالة بيع الأصل أو القيمة المدفوعة لنقل الالتزامات ضمن عملية بين أطراف في السوق في تاريخ القياس بغض النظر عما إذا كان السعر تم الوصول إلية بطريقة الملاحظة المباشرة او عن طريق استخدام تقنيات التقيم الأخرى. عند تقدير القيمة العادلة لأصل أو التزام تقوم المجموعة بالأخذ بعين الإعتبار خصائص الأصل أو الالتزام إذا أخذ المشاركين في السوق بعين الإعتبار خصائص هذا الأصل أو الالتزام عند التقييم في تاريخ القياس.

يتم تصنيف قياسات القيمة العادلة لأغراض التقارير المالية إلى ثلاث مستويات ١ أو ٢ أو ٣ على أساس المدى الذي يتم عن طريقه ادخال قياسات القيمة العادلة وملاحظتها وأهمية المدخلات لقياس القيمة العادلة في مجملها والتي تم وصفها على النحو التالي:

المستوى ١ : الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة والتي يمكن للمجموعة الوصول إليها في تاريخ القياس.

المستوى ٢ : مدخلات أخرى غير الأسعار المدرجة الموجودة في المستوى (١) للموجودات والمطلوبات، واضحة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المستوى ٣: المدخلات للموجودات أو المطلوبات التي لا يمكن ملاحظتها.

يتم عرض البيانات المالية الموحدة بالريال القطري (ريال قطري)، وهي العملة الوظيفية والتشغيلية للمجموعة.

السياسات المحاسبية الأساسية موضحة أدناه.

أسس التوحيد

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للشركة والشركات المسيطر عليها من قبل المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. (يشار إليهم جميعاً بـ «المجموعة»). تتحقق السيطرة عندما يكون للشركة:

- السلطة على الجهة المستثمر بها؛
- التعرض للعوائد المتغيرة أو لديه حقوق فيها ناتجة من الشراكة مع الجهة المستثمر بها؛ و
- القدرة على استخدام سلطته على الجهة المستثمر بها للتأثير على عوائد الإستثمار.

تقوم الشركة بإعادة تقييم ما إذا كانت تملك السيطرة على الجهة المستثمر بها في حال وجود وحقائق وظروف تشير إلى وجود تغيرات في واحد أو أكثر من العناصر الثلاثة للسيطرة المبينة أعلاه.

يتم إدراج نتائج الشركات التابعة المستحوذ عليها أو المباعة خلال السنة في بيان الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى الموحد من تاريخ الإستحواذ الفعلي أو حتى تاريخ فقدان المجموعة السيطرة على الجهة المستثمر بها. عند الضرورة يتم القيام بتعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة وذلك حتى تتماشى مع السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المجموعة.

يتم إلغاء جميع معاملات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والايرادات والمصروفات والتدفقات النقدية التي تمت بين شركات المجموعة عند توحيد البيانات المالية.

تم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

دمج الأعمال والشهرة

يتم إحتساب دمج الأعمال بإستخدام طريقة الإستحواذ. يتم قياس المقابل المالي الناتج عن دمج الأعمال بالقيمة العادلة ويتم إحتسابه بإجمالي القيمة العادلة للموجودات المحولة والمطلوبات المتكبدة من قبل المجموعة لصالح ملاك الشركة التي تم الإستحواذ عليها من قبل المجموعة مقابل السيطرة على الشركة المستحوذ عليها. يتم الإعتراف بالتكاليف المتعلقة بالإستحواذ ضمن بيان الأرباح والخسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى الموحد عند تكبدها.
في تاريخ شراء، الموجودات المكتسبة والمطلوبات يتم الإعتراف بالقيمة العادلة.

الشهرة

يتم قياس الشهرة بالفائض من مجموع المقابل المالي المحول وأية حصة غير مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها بالإضافة إلى القيمة العادلة في تاريخ الإستملاك لحصة حقوق ملكية المجموعة التي كانت تحتفظ بها في الشركة المستحوذ عليها سابقاً، إن وجدت، على صافي قيمة الموجودات المستملكة ، والمطلوبات المتكبدة في تاريخ الإستحواذ.
يتم الإعتراف فوراً بالفائض من زيادة قيمة صافي الموجودات المستملكة والمطلوبات المتكبدة عن مجموع المقابل المالي المحول، والقيمة العادلة في تاريخ الإستملاك لحصة المجموعة في الشركة المستحوذ عليها بذلك التاريخ، إن وجدت، وقيمة حصة الأقلية غير المسيطرة التي كانت تحتفظ بها في الشركة المستحوذ عليها، في الأرباح أو الخسارة كربح من عمليات شراء إستثمار بسعر مخفض.

يتم تسجيل الشهرة الناتجة من عملية الإستحواذ بالتكلفة كما في تاريخ الإستحواذ مطروحاً منها خسائر تدني القيمة المتراكمة، إن وجدت.
لغايات فحص تدني القيمة، يتم توزيع الشهرة على كل وحدة مولدة للنقد في المجموعة (أو مجموعة وحدات مولدة للنقد) والتي من المتوقع أن تستفيد من عملية دمج الأعمال.
يتم فحص تدني قيمة الوحدة المولدة للنقد التي تم توزيع الشهرة عليها بشكل سنوي أو بشكل متكرر إذا كان هنالك مؤشر على تدني قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة القابلة للتحصيل لوحدات النقد أقل من قيمتها الدفترية، فإنه يتم توزيع خسارة تدني القيمة بداية بتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على الوحدات المولدة للنقد ومن ثم على الموجودات الأخرى للوحدات بشكل تناسبي على أساس القيمة الدفترية لكل أصل من أصول الوحدة. يتم الإعتراف بخسارة تدني قيمة الشهرة مباشرة في بيان الربح أو الخسارة وبنود الدخل الشامل الأخرى الموحدة، علماً بأنه لا يمكن عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة التي تم الإعتراف بها في الفترات اللاحقة.
في حال إستبعاد وحدة معينة مولدة للنقد، فإن قيمة الشهرة الموزعة على تلك الوحدة يتم إتخاذها بعين الإعتبار عند إحتساب الربح أو الخسارة من الإستبعاد.

ممتلكات ومصنع ومعدات

تظهر الممتلكات والمصنع والمعدات بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأي تدني في القيمة.
لا يتم احتساب استهلاك للأرض. يتم احتساب الاستهلاك لشطب تكلفة الأصول ناقصا القيمة المتبقية وذلك باستخدام طريقة القسط الثابت، وفيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات:

	العمر الإنتاجي في السنوات:
المباني	١٥-٥٠ سنة
المعدات	٥-٣٠ سنة
أثاث وتركيبات	٥ سنوات
السيارات والمركبات الثقيلة	٥-١٠ سنوات
أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات	٣ سنوات

يتم تسجيل أعمال قيد التنفيذ بالتكلفة. عندما يكون الأصل جاهزاً للإستعمال يتم تحويله من أعمال قيد التنفيذ إلى تصنيف أخر يتناسب مع سياسيات المجموعة.
النفقات المتكبدة لاستبدال أي جزء من بنود الممتلكات والآلات والمعدات التي يتم احتسابها بشكل منفصل يتم رسملتها والقيمة الدفترية للبند المستبدل يتم شطبه. تتم رسملة المصروفات الأخرى اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية للبند المتعلق بالممتلكات والآلات والمعدات. يتم الإعتراف بجميع المصروفات الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى الموحد عند تكبدها.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

يتم شطب بند الممتلكات والآلات والمعدات عند البيع أو عندما لا يكون من المتوقع ان يكون للأصل اي منافع مستقبلية. يتم الإعتراف بأي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب الموجودات (تحسب على أساس الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الربح أو الخسارة وبنود الدخل الشامل الأخرى الموحدة في الفترة التي يتم فيها شطب الأصول.
تتم مراجعة وتعديل القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للأصل وطريقة الاستهلاك، إذا اقتضى الأمر، في تاريخ كل تقرير.

استثمارات عقارية

الإستثمارات العقارية هي الممتلكات المحتفظ بها لغرض تأجيرها أو لزيادة رأس المال أو كلاهما (بما في ذلك الممتلكات تحت الإنشاء لمثل هذه الأغراض). يتم قياس الإستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة ولاحقاً بالقيمة العادلة مع أي تغيير يعترف به في بيان الربح أو الخسارة وبنود الدخل الشامل الأخرى الموحد.
يتم إلغاء الإعتراف بالإستثمارات العقارية عندما يتم إستبعادها أو عندما يتم سحب الإستثمار العقاري بصورة دائمة من الخدمة وعدم توقع منافع إقتصادية مستقبلية من إستبعاده. يتم الإعتراف بأي مكسب أو خسارة من بيع أو إستبعاد إستثمار عقاري في بيان الربح أو الخسارة الموحد وبنود الدخل الشامل الأخرى في سنة البيع أو الإستبعاد.
يتم التحويل إلى أو من الإستثمارات العقارية فقط عندما يكون هناك تغير في الإستخدام. بالنسبة للتحويل من الإستثمارات العقارية التي يشغلها مُلاكها، فإن التكلفة تعتبر هي القيمة الدفترية الصافية في تاريخ التغيير. إذا أصبحت العقارات المُشغلة عن طريق مُلاكها إستثمارات عقارية، تكون حسابات المجموعة لهذه الممتلكات وفقا للسياسة المنصوص عليها للممتلكات والمعدات حتى تاريخ التغيير في الاستخدام.

موجودات غير ملموسة

تدرج الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة التي يتم الحصول عليها بشكل منفصل بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وخسائر الإنخفاض المتراكمة. يتم الإعتراف بالإطفاء على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها. العمر الإنتاجي المقدر وطريقة الإطفاء تتم مراجعته في نهاية كل فترة مالية، وعلى أثر أي تغيرات في التقديرات التي تحتسب على أساس مستقبلي. يتم مراجعة تقييم العمر الغير محدد للأصل الغير ملموس سنوياً لتحديد إمكانية إستمراره ودعمه.
يتم إلغاء إعتراف الموجودات الغير ملموسة المستبعدة عندما لا يكون هناك منافع إقتصادية مستقبلية متوقعة من الإستخدام أو الإستبعاد. يتم قياس الربح أو الخسارة المكتسبة من إلغاء إعتراف الموجودات غير الملموسة بالفرق بين المتحصل من المستبعد والقيمة الدفترية للأصل. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر عندما يتم إلغاء الإعتراف بالأصل.

التدني في الموجودات الملموسة وغير الملموسة بخلاف الشهرة

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الملموسة والغير ملموسة المتداولة، لتحديد فيما إذا كان هنالك مؤشراً على وجود خسارة تدني لتلك الموجودات. إذا كان هنالك أي مؤشر فإنه يتم تقييم قيمة الأصل القابلة للتحصيل لتحديد مدى خسارة التدني، إذا وجدت. إذا كان تقييم القيمة القابلة للتحصيل لأصل منفرد غير ممكن، فإن المجموعة تقوم بتقييم القيمة القابلة للتحصيل للوحدة المولدة للنقد التي يرجع إليها ذلك الأصل. في حال وجود أساس معقول وثابت للتوزيع، فإنه يتم أيضاً توزيع أصول المجموعة على الوحدة المولدة للنقد أو يتم توزيعها على الوحدات الأصغر المولدة للنقد والتي يتم عندها تحديد أساس معقول وثابت للتوزيع.

يتم فحص الأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة والأصول غير الملموسة غير المتاحة للإستخدام بشكل سنوي من أجل معرفة فيما إذا كان هناك أي مؤشر تدني في قيمتها.
إن القيمة القابلة للإسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة أيهما أعلى، يتم تحديد القيمة المستخدمة بالتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بعد خصمها لقيمها الحالية بإستخدام نسبة خصم (قبل الضريبة) تعكس تقييمات السوق الحالية لقيمة النقود الزمنية والمخاطر المحددة لأصل لم يتم تعديل التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة له.
إذا كانت القيمة القابلة للتحصيل لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها السوقية، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) إلى قيمتها القابلة للإسترداد. يتم الإعتراف بخسارة التدني مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحدة، إلا إذا كان الأصل مسجل بالقيمة العادلة فإن خسارة التدني يتم معالجتها كإنخفاض في إحتياطي إعادة التقييم.
إذا تم عكس خسارة التدني بالفترة اللاحقة، فإن القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) يتم زيادتها للقيمة التقديرية القابلة للإسترداد المعدّلة، بحيث ألا تزيد القيمة الدفتريه التي تم زيادتها على القيمة الدفترية التي يمكن تحديدها فيما لو لم يتم تسجيل خسارة تدني للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) في السنوات السابقة. يتم الإعتراف بعكس خسارة التدني في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد باستثناء إذا ما كان يتم الإعتراف بالأصل بإستخدام القيمة العادلة. وفي تلك الحالة يعتبر عكس خسارة التدني زيادة في إحتياطي إعادة التقييم لهذا الأصل.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

الإستثمارات في شركات زميلة

الشركات الزميلة هي الشركات التي يكون لدى المجموعة تأثير هام عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. التأثير الهام هو القدرة على المشاركة في وضع السياسات المالية والعملية للشركة المستثمر فيها ولكن ليس السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات. يتم احتساب استثمارات المجموعة في شركاتها الزميلة وفقا لطريقة حقوق الملكية. تشمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة نتائج وأصول والتزامات الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية وعند الإعتراف المبدئي يعترف بالاستثمار في منشأة زميلة أو مشروع مشترك في البيانات المالية الموحدة بسعر التكلفة ويتم تعديلها للإعتراف بحصة المجموعة من أرباح أو خسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى بالمنشأة الزميلة. إذا كانت حصة المنشأة من خسائر المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك تساوي أو تتجاوز حصتها في المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك، توقف المنشأة الإعتراف بحصتها من الخسائر الأخرى. يتم الإعتراف بالخسائر الإضافية فقط في حال تكبدت المجموعة أي إلتزامات قانونية أو مدفوعات نيابة عن الشركة الزميلة
يتم إحتساب إستثمار في شركة زميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي تصبح فيه الشركة المستثمر بها شركة زميلة أو مشروع مشترك. عند الإستحواذ على شركة زميلة أو مشروع مشترك ، فإنه يتم إثبات أي زيادة في تكلفة الإستثمار عن حصة الشركة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد للشركة المستثمر فيها كشهرة، والتي يتم تصنيفها ضمن القيمة الدفترية للاستثمار. يتم إدراج أي زيادة في حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة على تكلفة الاستثمار، بعد إعادة التقييم، مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر للفترة التي يتم فيها الإستحواذ على الاستثمار.

عند الضرورة ، يفحص إجمالي المبلغ المسجل للإستثمار فيما يخص إنخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٦) على أنه أصل فردي، عن طريق مقارنة مبلغه القابل للإسترداد (قيمة الإستخدام أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، أيهما أعلى) مع مبلغه المسجل. أي خسائر تدني قيمة يعترف بها تشكل جزءاً من القيمة الدفترية للاستثمار.
توقف المنشأة إستخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي توقف فيه إستثمارها عن كونه شركة زميلة أو مشروع مشترك أو في حال تم تصنيف الإستثمار كإستثمار محتفظ به لغرض البيع. وإذا كانت الحصة المحتفظ بها في المنشأة الزميلة السابقة أو المشروع المشترك السابق وهو عبارة عن أصل مالي، ينبغي أن تقيس المنشأة الحصة المحتفظ بها بالقيمة العادلة. وتعتبر القيمة العادلة للحصة المحتفظ بها هي قيمتها العادلة عند الإعتراف المبدئي بها كأصل مالي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩. وينبغي أن تعترف المنشأة في حساب الأرباح أو الخسائر بأي فرق بين القيمة العادلة للحصة المحتفظ بها وأي عوائد من التصرف بحصة جزئية في المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك والمبلغ المسجل في الإستثمار في تاريخ وقف إستخدام طريقة حقوق الملكية. عندما توقف المنشأة إستخدام طريقة حقوق الملكية، ينبغي أن تقوم المنشأة بمحاسبة جميع المبالغ المعترف بها سابقاً في دخل شامل أخر فيما يتعلق بذلك الإستثمار وفق نفس الأساس الذي كان سيطلب الإستناد إليه في حال تصرفت الجهة المستثمر بها بشكل مباشر بالأصول أو الإلتزامات ذات العلاقة.

المخزون

تقيم البضاعة بسعر أقل من التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق. التكاليف هي تلك المصروفات المتكبدة حتى يصل كل منتج إلى موقعه وشكله الحالي. يتم تحديد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.
يتم تحديد صافي القيمة القابلة للتحقق على أساس سعر البيع المقدر في سياق الأعمال العادية ناقصاً التكاليف المقدرة اللازمة لإتمام عملية البيع. في حالة المخزون المصنع، تتضمن التكلفة حصة مناسبة من المصروفات غير المباشرة على أساس إنتاج الطاقة التشغيلية العادية.

عقود إنشاء قيد التنفيذ

تمثل عقود الإنشاء قيد التنفيذ إجمالي المبلغ المتوقع تحصيله من العملاء لقاء عمل العقد المنفذ لتاريخه. وتقاس بالتكلفة المتكبدة مضافاً إليها الأرباح المعترف بها لتاريخه ناقصاً فواتير سير العمل والخسائر المعترف بها.
في بيان المركز المالي الموحد، عقود الإنشاء قيد التنفيذ التي تتجاوز فيها التكاليف المتكبدة مضافاً إليها الأرباح المعترف بها لفواتير سير العمل والخسائر المعترف بها يتم عرضها كذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى في بيان المركز المالي. بالنسبة للعقود التي تتجاوز فيها فواتير سير العمل والخسائر المعترف بها للتكاليف المتكبدة مضافاً إليها الأرباح المعترف بها يتم عرضها كإيراد مؤجل. يتم عرض المبالغ المدفوعة مقدماً من عملاء كإيراد مؤجل.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

الموجودات المالية

الإعتراف المبدئي والقياسي

تصنف الموجودات المالية إلى الفئات التالية المحددة: الموجودات المالية بالقيمة العادلة في حساب الأرباح والخسائر، القروض والمدينون، وإستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وموجودات مالية متاحة للبيع، بماينا سب تحدد المجموعة تصنيف موجوداتها المالية عند الإعتراف المبدئي.

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية على تصنيفها كالتالي:
يتم الإعتراف بالموجودات المالية بالقيمة العادلة المضافة، في حالة عدم إدراج الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تنسب مباشرة بتكلفة المعاملات.

النقد وشبه النقد

يتكون النقد وشبه النقد من نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك وودائع ثابتة تستحق في أقل من ٣ أشهر من تاريخ الإيداع ناقصاً البنوك الدائنة (إذا وجدت).

المدينون التجاريون

يتم إظهار الذمم المدينة بصافي قيمة الفاتورة بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ويتم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها عندما تصبح إمكانية تحصيل كامل المديونية غير محتملة. يتم إلغاء الديون عندما لا توجد إمكانية لتحصيلها.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

الإستثمارات المتاحة للبيع هي موجودات مالية غير مشتقة يتم تصنيفها إما مشتقات كما في المتاحة للبيع أو لا تصنف على أنها (أ) القروض والمدينون، (ب) إستثمارات محتفظ بها (ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة في حساب الأرباح أو الخسائر.
يتم تحديد القيمة العادلة بالطريقة المبينة في إيضاح ٣٠. التغيرات في القيمة الدفترية للموجودات المالية النقدية المتاحة للبيع المتعلقة بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، يتم إحتساب إيرادات الفوائد بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية والأرباح الموزعة على إستثمارات الأسهم المتاحة للبيع المدرجة في الربح أو الخسارة. يتم إدراج تغيرات أخرى في القيمة الدفترية للموجودات المالية المتاحة للبيع في الدخل الشامل الآخر ويتم تراكمها تحت عنوان إعادة تقييم إحتياطي الإستثمارات. عندما يتم إستبعاد الإستثمار أو تحديد الإنخفاض في قيمته، يتم تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة في إحتياطي إعادة تقييم الإستثمارات إلى الربح أو الخسارة.
أرباح إستثمارات الأسهم المتاحة للبيع يتم الإعتراف بها في الربح أو الخسارة عند إثبات حق الشركة في الحصول على أرباح الأسهم.

تدني قيمة الموجودات المالية

تقوم الشركة في نهاية تاريخ كل مركز مالي بتقييم ما إذا كانت تدنت قيمة الموجودات المالية ، بإستثناء الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتدنى قيمة الموجودات المالية أو مجموعة الموجودات المالية فقط عند وجود دليل فعلي على حدوث تدني في القيمة نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الإعتراف المبدئي للأصل ويكون لهذا الحدث أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للموجودات المالية.
في حالة الإستثمارات المصنفة متاحة للبيع، يعتبر أي تدني هام أو مستمر في القيمة العادلة للإستثمار إلى أقل من تكلفته دليل فعلي على حدوث تدني في القيمة.

فيما يلي الدلائل التي تستخدمها الشركة لتحديد وجود تدني القيمة:
أ) الصعوبات المالية الهامة التي يعاني منها المقرض أو المقترض.
ب) مخالفة العقد مثل التوقف أو التخلف عن سداد الأرباح أو أصل القرض.
ج) يصبح من المحتمل أن يعلن المدين من عمليات التمويل إفلاسه أو أية عملية أخرى لإعادة الهيكلة المالية.
د) إختفاء السوق النشط بالنسبة لذلك الأصل نتيجة الصعوبات المالية.

بالنسبة لفئات معينة من الموجودات المالية، مثل الذمم التجارية المدينة، ففي حال عدم وجود دليل موضوعي لتدني قيمة الأصل المالي بصورة فردية، سواء كان هاماً أولا، يتم تقييم الأصل ضمن مجموعة أصول مالية ذات مخاطر إئتمانية مماثلة بشكل جماعي لتحديد تدني القيمة. تتضمن الأدلة الموضوعية على تدني قيمة محفظة الذمم المدينة الخبرة السابقة للشركة في تحصيل الدفعات وزيادة في عدد الدفعات المتأخرة بعد فترة الإئتمان بالإضافة الى التغيرات الملحوظة في الظروف الإقتصادية المحلية المرتبطة بالعجز عن سداد المستحقات.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم قياس مبلغ الخسارة بإعتباره الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعال الخاص بالموجود المالي.
بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة، يتم قياس الخسارة بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتسجل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة بسعر الفائدة الفعال لموجودات مالية مماثلة.
يتم تخفيض القيمة الدفترية لكل أصل مالي مباشرة بقيمة خسارة التدني بإستثناء الذمم التجارية المدينة، حيث أن قيمتها الدفترية تنخفض من خلال إستخدام حساب المخصص. في حال عدم التمكن من تحصيل الذمم التجارية المدينة، يتم شطبها مقابل حساب المخصص. يتم الإعتراف بالمبالغ التي تم شطبها في الماضي والتغيرات في القيمة الدفترية لحساب المخصص والتي تم إستردادها لاحقاً في بيان الربح أو الخسارة.

إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

تقوم الشركة بإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية فقط عندما تنتهي مدة الحقوق التعاقدية لإستلام التدفقات النقدية من ذلك الأصل أو أن يتم إنتقال كافة مخاطر ومنافع الملكية لذلك الأصل إلى منشأة أخرى. إذا لم تنقل الشركة ولم تحتفظ بكافة مخاطر وعوائد الملكية ولكن إستمرت في السيطرة على الموجودات المنقولة فإن الشركة تقوم بالإعتراف بالحصة المحتفظ بها في الأصل والإلتزامات المرتبطة بها المبالغ قد تضطر إلى دفعها. إذا كانت الشركة تحتفظ بكافة مخاطر وعوائد الملكية من موجودات مالية تم نقلها فإن الشركة تستمر بالإعتراف بالأصول المالية وكذلك الإعتراف بإقتراض مضمون للعائدات المستلمة.
عند إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية في مجملها، فإنه يتم الإعتراف بالربح أو الخسارة من الإستبعاد في بيان الدخل والذي يتمثل بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومجموع المقابل المستلم أو القابل للتحصيل والربح أو الخسارة المتراكمة في حقوق الملكية والمعترف بها ضمن الدخل الشامل.

المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة من قبل المجموعة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لجوهر الترتيبات التعاقدية.

أدوات حقوق الملكية

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت حق متبقي في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يتم الإعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن كيان المجموعة بالمبالغ المستلمة بعد طرح مصاريف الإصدار.
يتم الإعتراف بإعادة شراء أدوات حقوق ملكية الشركة ويتم الخصم مباشرة من حقوق الملكية. لا يتم إثبات ربح أو خسارة من شراء، بيع، إصدار أو إلغاء أدوات حقوق ملكية الشركة في بيان الربح أو الخسارة.

الدائنون

يتم تسجيل الإلتزامات المستحقة الدفع مستقبلاً والمتعلقة بالبضائع المستلمة أو الخدمات المؤداة بمجرد استحقاقها بغض النظر عن استلام الفواتير من الموردين.

القروض الإسلامية

يتم الإعتراف بالقروض والسلف الإسلامية التي تحمل فوائد مبدئياً بالقيمة العادلة للمبالغ المقترضة ناقصاً التكاليف المباشرة المرتبطة بالمعاملة. بعد التحقيق المبدئي يتم تقييم القروض والسلف بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية، وتحول أي فروقات بين التكلفة ومبالغ التسوية النهائية إلى بيان الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى الموحدة على مدى فترة الإقتراض. تظهر الأقساط المستحقة خلال سنة واحدة بالتكلفة المطفأة كمطلوبات متداولة.
إلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية
تقوم الشركة بإلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إستبعاد الإلتزامات أو إلغائها أو إنتهاء صلاحيتها.
يتم الإعتراف بالأرباح أو الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى الموحدة عند إلغاء تحقق المطلوبات.

المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصصات عند وجود إلتزام حالي (قانوني أو حكمي) على المجموعة ناشئ من أحداث سابقة، وعندما يكون محتملاً تسوية تكاليف هذا الإلتزام بمبالغ محددة بصورة موثوقة.
إن المخصصات المعترف بها عند تاريخ التقرير هي أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالي مع الأخذ بعين الإعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالإلتزام. عندما يتم قياس المخصص بإستخدام التدفقات النقدية المتوقعة لتسوية الإلتزام الحالي فإن القيمة الدفترية تمثل القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.
إذا كان من المتوقع إستلام بعض أو كل المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسوية مخصص ما من طرف ثالث فإنه يتم الإعتراف بها كموجودات إذا تأكد تحصيلها وكان من الممكن قياسها بشكل موثوق.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تحتسب المجموعة مخصصاً لمكافآت نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل في قطر. تحتسب المكافآت على أساس آخر راتب للموظف ومدة خدمته كما في فترة التقرير المالي. تدفع المكافآت المستحقة للموظفين عند إنتهاء خدمة الموظف بالمجموعة. لا تتوقع المجموعة سداد مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها في المستقبل القريب ولذلك يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.
تلتزم الشركة بالمساهمة في صندوق التقاعد وتحتسب المساهمة كنسبة مئوية من مرتبات الموظفين القطريين وفقاً لقانون التقاعد والمعاشات رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢. إن حصة المجموعة في هذه المساهمات تحتسب على أساس نسبة من راتب الموظفين القطريين. إن إلتزامات المجموعة تكون محدودة لتلك المساهمات، ويتم إحتسابها كمصروف عند إستحقاقها.

توزيع الأرباح

يتم إدراج توزيع الأرباح لمساهمي المجموعة كالتزام في البيانات المالية للمجموعة في الفترة التي يتم فيها اعتماد هذه التوزيعات من قبل الجمعية العمومية للمجموعة.

تحقق الإيرادات

يتم قياس الإيرادات المستلمة أو المستحقة بالقيمة العادلة. يتم تخفيض الإيرادات عن عوائد العملاء المقدرة، والحسومات والعلاوات الأخرى المماثلة.

إيرادات مبيعات البضائع

يتم الاعتراف بالإيرادات الناتجة من بيع البضائع عندما تستوفي الشروط التالية:
أ) قيام الشركة بتحويل المخاطر الهامة وعوائد ملكية البضائع إلى المشتري.
ب) عدم إشراك الشركة بدور في الإدارة المستمرة بالدرجة المرتبطة عادة بالملكية ولا سيما في الرقابة الفعالة على البضائع المباعة.
ج) يكون من الممكن قياس حجم الإيرادات بطريقة موثوقة.
د) يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملات إلى الشركة.
ه) يكون من الممكن قياس التكاليف المتكبدة أو التي ستتكبد مستقبلاً ذات العلاقة بالمعاملات بطريقة موثوقة.

إيرادات العقود

تشمل إيرادات العقود المبلغ الأولي المتفق عليه في العقد، بالإضافة إلى أية تغيرات في أعمال العقد والمطالبات، إلى حد أن يكون من المحتمل أنها سوف تحقق إيراد ويمكن قياسها بشكل موثوق.
إذا كانت نتيجة عقد البناء يمكن تقديرها بشكل موثوق، ثم يتم إثبات إيرادات العقد في بيان الربح أو الخسارة الموحد بما يتناسب مع مرحلة إنجاز العقد. يتم تقييم مرحلة الإنجاز مع الإشارة إلى استطلاعات العمل المنجز. وإلا، يتم احتساب إيرادات العقود فقط إلى الحد من تكاليف العقد المتكبدة التي يحتمل أن تكون قابلة للاسترداد.
يتم الإعتراف بنفقات العقد عند تكبدها إلا إذا تم خلق أصل متعلق بنشاط عقد مستقبلي. يتم إثبات الخسارة المتوقعة على العقد مباشرة في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

استثمارات عقارية إيرادات الإيجار

يتم احتساب إيرادات الإيجار من الاستثمارات العقارية كإيراد على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. يتم إدراج حوافز الإيجار الممنوحة كجزء لا يتجزأ من إجمالي إيرادات الإيجار، على مدى مدة عقد الإيجار.

تقديم الخدمات

يتم الإعتراف في الإيرادات من عقد لتقديم الخدمات إلى مرحلة الإنتهاء من العقد. يتم تحديد مرحلة إنتهاء العقد كالتالي:
(أ) يتم الإعتراف برسوم التركيب بالرجوع إلى مرحلة الإنتهاء من التركيب، تحدد كنسبة من إجمالي الوقت المتوقع للتركيب التي إنقضت في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.
(ب) يتم الإعتراف برسوم الخدمة مدرجة في سعر المنتجات بالنسبة إلى التكلفة الإجمالية لتوفير خدمة المنتج المباعة.
(ج) يتم الإعتراف بالإيرادات من العقود المالية والزمنية وفقاً للأسعار التعاقدية التي تم تكبدها كساعات عمل ومصروفات مباشرة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

توزيع الأرباح

يتم إثبات إيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات عندما يحق للمجموعة استلام التوزيعات النقدية المستحقة على أنه يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية سوف تتدفق للمجموعة ومقدار الدخل يمكن قياسها بشكل موثوق. يتم الإعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح في بيان الربح أو الخسارة الموحد في التاريخ الذي يحق للمجموعة فيه استلام المبلغ.

ايرادات التمويل

يتم تسجيل إيرادات الفوائد من الأصول المالية عندما يكون من المحتمل أن تتدفق منافع إقتصادية للمجموعة ومقدار الدخل يمكن قياسه بشكل موثوق. يتم إحتساب إيرادات الفوائد على أساس الوقت مع بناء على المبلغ المتبقي ومعدل الفائدة الفعلي المطبق، وهو المعدل الذي يخصم المقبوضات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع للأصل المالي مقابل صافي القيمة الدفترية لذلك الموجود عند الاعتراف المبدئي.

تكاليف الاقتراض الإسلامي

تكاليف الاقتراض التي تعزى مباشرة إلى اقتناء أو إنشاء أو إنتاج الموجودات، وهي الموجودات التي تأخذ بالضرورة فترة كبيرة من الوقت لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع، تضاف إلى تكلفة تلك الموجودات، حتى يحين الوقت الذي تكون به الأصول جاهزة بشكل جوهري للاستخدام المقصود منها أو البيع. يتم خصم إيراد الاستثمار المتحقق من الاستثمار المؤقت لقروض محددة ريثما يتم إنفاقها على الموجودات المؤهلة من تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.

يتم إثبات جميع تكاليف الاقتراض الأخرى في بيان الربح أو الخسارة وبنود الدخل الشامل الأخرى الموحدة في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

معاملات العملة الأجنبية

تحول معاملات العملة الأجنبية إلى العملة الوظيفية الخاصة بشركات المجموعة بسعر الصرف في تاريخ المعاملات. إن الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية تحول إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف في تاريخ التقرير. الموجودات والمطلوبات غير النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية والتي تقاس بالقيمة العادلة تحول إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم الاعتراف بفروق تحويل العملة الأجنبية عادة في الربح أو الخسارة. البنود غير النقدية التي تقاس استنادا إلى التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية لا يتم تحويلها.

٤. السياسات والتقديرات والإفتراضات المحاسبية الهامة

لغايات تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، والظاهرة ضمن الإيضاح رقم (٣)، يتوجب على الإدارة عمل أحكام وتقديرات وإفتراضات معينة خاصة بالقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى. إن التقديرات والإفتراضات مبنية على الخبرات السابقة وعلى عوامل أخرى ذات علاقة. ومن الممكن أن تختلف النتائج الحقيقية عن تلك التقديرات. يتم مراجعة التقديرات والإفتراضات المتعلقة بها بشكل مستمر ويتم تعديل التقديرات المحاسبية خلال السنة التي تتم فيها المراجعة.
يتم الإعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي يتم فيها تعديل التقدير إذا كان التعديل يؤثر فقط في تلك السنة أو في سنة التعديل والسنوات المقبلة المؤثرة على كل من السنوات الحالية والمستقبلية.

١.٤ الأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية

فيما يلي الأحكام الرئيسية غير تلك التي تتعلق بالتقديرات التي قامت بها إدارة الشركة كجزء من تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والتي لها الأثر الأهم على القيم المسجلة في البيانات المالية:

تحقق الإيراد

قامت الإدارة بالأخذ في الإعتبار المعايير المفصلة للإعتراف بالإيراد من تصنيع الاسمنت والبناء والعقارات والأنشطة التجارية، على النحو المبين في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٨، الإيرادات، لإبداء الرأي. والرأي أنه قد تم الإعتراف بالإيراد فقط عندما يمكن تقدير نتائج المعاملات التي تنطوي على تقديم الخدمات بشكل موثوق. وفي إبداء الرأي، تم تأكد الإدارة أن الشروط التالية قد استوفيت:
أ) يكون من الممكن قياس حجم الإيرادات بطريقة موثوقة.
ب) يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملات إلى الشركة.
ج) يكون من الممكن قياس مرحلة الإنجاز في تاريخ التقرير بشكل موثق.
د) يكون من الممكن قياس التكاليف المتكبدة للمعاملات والتي ستتكبد مستقبلاً ذات العلاقة بالمعاملات بطريقة موثوقة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تصنيف الإستثمارات

تقرر الإدارة عند شرائها وتملكها للإستثمارات فيما إذا كان سيتم تصنيفها كإستثمارات متاحة للبيع أو كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تقوم الشركة بتصنيف هذه الإستثمارات كموجودات مالية بقيمتها العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا ما كانت مشتراة بغرض المتاجرة بها أو تم تصنيفها كإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بواسطة الشركة عند الإعتراف المبدئي. تصنف كافة الإستثمارات الأخرى كإستثمارات متاحة للبيع.

دعاوى قضائية

إيضاح ٣٤ يصف عدد من الإجراءات القانونية ضد المجموعة. إختارت الإدارة عدم تكوين مخصص لأي مطالبات ضد المجموعة حيث أن النتيجة النهائية للإجراءات القانونية ليست مؤكدة.

قياس الإستثمارات العقارية

إن الإدارة مطالبة بتطبيق إما طريقة القيمة العادلة أو طريقة التكلفة كسياسة محاسبية لقياس إستثماراتها العقارية وتطبيق هذه السياسة على جميع الإستثمارات العقارية، إلا إذا كانت تملك الإستثمار العقاري كمستأجر بموجب عقد إيجار تشغيلي، والذي بموجبه يجب قياس هذه الإستثمارات العقارية بالقيمة العادلة فقط.
إختارت الشركة تطبيق طريقة التكلفة لأغراض قياس إستثماراتها العقارية في بيان المركز المالي.

٢.٤ المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

تكلفة الإنجاز

من أجل إحتساب الإيراد على العقود طويلة الأجل، قامت الإدارة بتقدير تكلفة الإنجاز لكافة المشاريع وذلك للتأكد من أن نسبة الربح الصحيحة قد تم أخذها كل سنة.
تقوم الإدارة بإجراءات المراجعة الدورية والنسبية للنتائج الفعلية والتوقعات المستقبلية ومقارنتها بأرقام الموازنة الخاصة بالمشاريع من أجل التوصل إلى قيمة التكاليف المتوقعة للانتهاء من هذه المشاريع. وتتطلب هذه العملية وجود إجراءات رقابية شاملة تتضمن العمليات المالية وتحديد المخاطر الرئيسية التي تواجهها الشركة وتطوير وتطبيق إجراءات الحد من هذه المخاطر. إنه وبرأي إدارة الشركة، فإن التكاليف المتوقعة للانتهاء من المشاريع قد تم تقديرها واحتسابها بصورة عادلة.

تدني قيمة الشهرة

تقوم المجموعة سنوياً بتحديد ما إذا كانت قيمة الشهرة قد تدنت وهذا يتطلب تقدير المبلغ الفعلي من الوحدات المولّدة للنقد التي تحول إليها الشهرة وغيرها من الأصول غير الملموسة.
يتوجب على المجموعة إستخدام بعض التقديرات لتحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الوحدات المولدة للنقد حتى يتسنى لها تقدير المبلغ الفعلي وأيضاً إختيار نسبة الخصم المناسبة لإحتساب المبلغ الحالي لتلك التدفقات النقدية.

القيمة العادلة للإستثمارات العقارية

إن القيمة العادلة محددة في تاريخ معين، لأن ظروف السوق قابلة للتغير، فإن القيمة العادلة المفصح عنها قد تكون غير صحيحة أو غير لائقة إذا قدرت في وقت آخر. قامت إدارة المجموعة بالحصول على مثمن مستقل لتقييم العقارات الإستثمارية وتعتقد أن قيمة الإستثمارات العقارية تعكس القيمة السوقية العادلة.

تدني قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع

تتبع المجموعة معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) «الأدوات المالية: الإعتراف والقياس» لتحديد فيما إذا كان هناك تدني في الموجودات المالية المتاحة للبيع. يتطلب هذا التقييم أن تقوم المجموعة بتقديرات هامة من بينها تحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى تدني القيمة.

تدني قيمة الممتلكات والآلات والمعدات

تقوم إدارة المجموعة بشكل سنوي بفحص موجوداتها وتحديد ما إذا كانت هذه الموجودات قد عانت من تدني قيمتها وفقاً للسياسات المحاسبية المنصوص عليها. يتم تحديد قيمة الأصل القابلة للإسترداد بإستخدام طريقة قيمة الإستخدام الحالي. يتم تقدير التدفقات النقدية المتوقعة للموجودات المالية على مدى العمر الإنتاجي لها وخصمها بإستخدام أسعار الخصم السائدة في السوق.
يتم إستهلاك الممتلكات والآلات والمعدات على مدى العمر الإنتاجي والاستخدام المتوقع وصيانة للأصل والقيمة المتبقية. لم تتوقع الإدارة أي قيمه متبقية لتلك الممتلكات والآلات والمعدات.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٥. ممتلكات وآلات ومعدات

	أراضي	مباني	معدات
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
التكلفة			
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥	٣,٢٨٢,٠١٥	٨٣٣,٥٧٨,٣٥٦	١,٠٢٤,٧٢١,٩٠٠
إضافات	--	٣٨٩,٢٥٠	٦٩,٥٢١,٣٧٥
تحويلات	--	--	٤٥,٠٥٩,٣٨٥
استبعادات	--	--	--
شطب		(٨٣,٠٧١,٢٠٣)*	(٣,٥٥١,١٨١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣,٢٨٢,٠١٥	٧٥٠,٨٩٦,٤٠٤	١,١٣٥,٧٥١,٤٧٩
إضافات	--	٤,٩٠٧,٢٥٢	١٥,٧٣٧,١٨٣
تحويلات	--	٣٨٦,٩٧٤,٤٩٤	٣١٩,٧٧٠,٢٧٥
إستبعادات	--	--	--
شطب	--	--	(٣,٤٥٢,٨٠٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**٣,٢٨٢,٠١٥**	**١,١٤٢,٧٧٨,١٥٠**	**١,٤٦٧,٨٠٦,١٣٠**
الإستهلاك المتراكم			
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥	--	٤٧,٦٧٩,٢٨١	٧٩,٠٢٨,٣٦٦
إستهلاك السنة	--	١٨,٠٤٢,٧٠٦	٤٦,١٩٧,٥٢١
إستهلاك مرتبط بالإستبعادات	--	--	--
إستهلاك مرتبط بالشطب	--	(٥,١٢٢,٧٢٤)	(٣٦٤,٩٧٩)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	--	٦٠,٥٩٩,٢٦٣	١٢٤,٨٦٠,٩٠٨
إستهلاك السنة	--	٢٢,٨٦٤,٥٧٥	٥٢,٩٥٧,٥٠١
إستهلاك مرتبط بالإستبعادات	--	--	--
إستهلاك مرتبط بالشطب	--	--	(٤٣١,٩٨١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**--**	**٨٣,٤٦٣,٨٣٨**	**١٧٧,٣٨٦,٤٢٨**
صافي القيمة الدفترية			
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣,٢٨٢,٠١٥	١,٠٥٩,٣١٤,٣١٢	١,٢٩٠,٤١٩,٧٠٢
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣,٢٨٢,٠١٥	٦٩٠,٢٩٧,١٤١	١,٠١٠,٨٩٠,٥٧١

* في عام ٢٠١٢، دخلت الشركة في خلاف مع أحد مقاوليها بخصوص أعمال وإتفاقيات تعاقدية لها، مما نتج عنه تسجيل مخصص للأعمال رأسمالية قيد التنفيذ للمنازع عليه، ولكن خلال عام ٢٠١٥، تم الفصل في هذا النزاع وقررت الشركة عكس المخصص وشطب ما تم رسملته سابقاً.

بعض التسهيلات الائتمانية مضمونة برهن حيازي على أعمال رأسمالية قيد التنفيذ (إيضاح ١٩ب).

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	أثاث وتركيبات	كومبيوتر وبرمجيات	سيارات وآليات ثقيلة	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	المجموع
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
التكلفة					
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥	٧,٢٠٢,٤٥٧	٣,١٤٩,٤٩١	٥٧,٥٥٣,٤٦٠	٤٦٣,٧٣٠,٠٤٦	٢,٣٩٣,٢١٧,٧٢٥
إضافات	٢,٩٥٠,٣٧٦	٢٢٧,٣٤٠	٢٨,٤٦٣,٠٠٠	٣٣٢,١٢٥,١٣٤	٤٣٣,٦٧٦,٤٧٥
تحويلات	--	٦,١٥٧,١٢٠	--	(٥١,٢١٦,٥٠٥)	--
استبعادات	--	--	(٧٢٩,٢٤٣)	--	(٧٢٩,٢٤٣)
شطب	--	--	--	--	(٨٦,٦٢٢,٣٨٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١٠,١٥٢,٨٣٣	٩,٥٣٣,٩٥١	٨٥,٢٨٧,٢١٧	٧٤٤,٦٣٨,٦٧٥	٢,٧٣٩,٥٤٢,٥٧٤
إضافات	١,٨٢٨,٩٨٥	١٢١,١٨٧	١,٤٢٥,٠٠٠	٥٤,٠٣١,٩٦٤	٧٨,٠٥١,٥٧١
تحويلات	١٥,٢٦٣,٣٧٢	٨٦٣,٩٩٦	--	(٧٢٢,٨٧٢,١٣٧)	--
إستبعادات	--	--	(٣,٣٤٦,٠٠٠)	--	(٣,٣٤٦,٠٠٠)
شطب	--	--	--	--	(٣,٤٥٢,٨٠٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**٢٧,٢٤٥,١٩٠**	**١٠,٥١٩,١٣٤**	**٨٣,٣٦٦,٢١٧**	**٧٥,٧٩٨,٥٠٢**	**٢,٨١٠,٧٩٥,٣٣٨**
الإستهلاك المتراكم					
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥	٣,٧٩٢,٢١٩	٢,٧٣٦,٨٤٦	٣٩,١٤٣,٨٠٦	--	١٧٢,٣٨٠,٥١٨
إستهلاك السنة	١,٠١٤,٢٠١	٦,٢٠٠,٢٦٨	٥,٠١٠,٩٦٧	--	٧٦,٤٦٥,٦٦٣
إستهلاك مرتبط بالإستبعادات	--	--	(٤٨٨,٥٠٩)	--	(٤٨٨,٥٠٩)
إستهلاك مرتبط بالشطب	--	--	--	--	(٥,٤٨٧,٧٠٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٤,٨٠٦,٤٢٠	٨,٩٣٧,١١٤	٤٣,٦٦٦,٢٦٤	--	٢٤٢,٨٦٩,٩٦٩
إستهلاك السنة	٢,٢٠٤,٩٦٠	٨٨٣,١٨٤	٦,٨٠٨,٥٥٦	--	٨٥,٧٦٨,٧٧٦
إستهلاك مرتبط بالإستبعادات	--	--	(٣,٣٤٦,٠٠٠)	--	(٣,٣٤٦,٠٠٠)
إستهلاك مرتبط بالشطب	--	--	--	--	(٤٣١,٩٨١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**٧,٠١١,٣٨٠**	**٩,٨٢٠,٢٩٨**	**٤٧,١٧٨,٨٢٠**	**--**	**٣٢٤,٨٦٠,٧٦٤**
صافي القيمة الدفترية					
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٢٠,٢٣٣,٨١٠	٦٩٨,٨٣٦	٣٦,١٨٧,٣٩٧	٧٥,٧٩٨,٥٠٢	٢,٤٨٥,٩٣٤,٥٧٥
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٥,٣٤٦,٤١٣	٥٩٦,٨٣٧	٤١,٦٢٠,٩٥٣	٧٤٤,٦٣٨,٦٧٥	٢,٤٩٦,٦٧٢,٦٠٥

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

يتم توزيع قيمة الإستهلاك على النحو التالي:

	٢٠١٦ ريال قطري	٢٠١٥ ريال قطري
تكاليف الإيرادات	**٨١,٩٢٤,٨١٣**	٦٧,٤٩٦,٥٩٩
مصاريف بيع وتوزيع (إيضاح ٢٦)	**٨١٠,٩٩٥**	٤٩٦,٠١٧
مصاريف عمومية وإدارية	**٣,٠٣٢,٩٦٨**	٨,٤٧٣,٠٤٧
	٨٥,٧٦٨,٧٧٦	٧٦,٤٦٥,٦٦٣

إن الحركة في الموجودات تحت الإنشاء كما يلي:

	٢٠١٦ ريال قطري	٢٠١٥ ريال قطري
كما في ١ يناير	**٧٤٤,٦٣٨,٦٧٥**	٤٦٣,٧٣٠,٠٤٦
الإضافات، بالصافي*	**٤٩,٨٧٩,٧٩١**	٣٠٦,٣٥٢,٦٠٥
رسملة تكلفة القروض خلال السنة**	**٤,١٥٢,١٧٣**	٢٥,٧٧٢,٥٢٩
المحول من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	**(٧٢٣,٨٧٢,١٣٧)**	(٥١,٢١٦,٥٠٥)
كما في ٣١ ديسمبر	**٧٥,٧٩٨,٥٠٢**	٧٤٤,٦٣٨,٦٧٥

*تظهر الإضافات بصافي عائدات من بيع منتجات خاضعة للتكليف والاختبار.

**في ١ مارس ٢٠١٦، قررت الإدارة نقل أعمال رأسمالية قيد التنفيذ إلى فئات الأصول الثابتة الخاصة بها (المباني والمعدات)، وإيقاف رسملة تكاليف الاقتراض.

٦. إستثمارات عقارية

	إستثمارات عقارية	عقارات تحت الإنشاء	المجموع
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥	٥٦١,٩٤٢,٢١٥	٤٣,٥٤٣,٦٩٤	٦٠٥,٤٨٥,٩٠٩
الإضافات	--	٧٦,٦٣٧,٩٤٣	٧٦,٦٣٧,٩٤٣
صافي الحركة الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة	(٣٩,٥٧٢,٣٠٥)	٣٨,٤١٩,٣٦٤	(١,١٥٢,٩٤١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٥٢٢,٣٦٩,٩١٠	١٥٨,٦٠١,٠٠١	٦٨٠,٩٧٠,٩١١
الإضافات	--	١٠٣,٨٦٧,٩٤٢	١٠٣,٨٦٧,٩٤٢
صافي الحركة الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة	(٧,٢١٠,٦٨٩)	(٢٩,١٠٧,١٤٣)	(٣٦,٣١٧,٨٣٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**٥١٥,١٥٩,٢٢١**	**٢٣٣,٣٦١,٨٠٠**	**٧٤٨,٥٢١,٠٢١**

تتكون الاستثمارات العقارية من عدد من العقارات التجارية المؤجرة أو التي سيتم تأجيرها لأطراف خارجية.
إن القيمة العادلة للإستثمارات العقارية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، تم تقييمها على أساس تاريخ التقييم الذي قام به عن طريق مثمن عقارات مؤهل وخارجي مستقل والذي لديه الخبرة والمؤهلات في مكان ونوع العقار المُقيم.
مناهج التقييم المستخدمة من قبل مستقل وفقًا لتوجيهات المعايير التقييم الدولية:
- طريقة المقارنة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

- طريقة العائد على الإستثمار.
- طريقة التكلفة.

	٢٠١٦ ريال قطري	٢٠١٥ ريال قطري
إيراد الإيجار الناتج عن الإستثمارات العقارية	**٦,٨٠٤,٩٩٩**	٦,٩٢٧,٧٦٩
المصاريف التشغيلية المباشرة	**(١,٨٦٠,٢٩٤)**	(١,٢٠٦,٢٥٧)
التغيير في القيمة العادلة	**(٣٦,٣١٧,٨٣٢)**	(١,١٥٢,٩٤١)

لا يوجد لدى المجموعة أي قيود على تسجيل إستثماراتها العقارية أو إلتزامتها التعاقدية لشراء أو بناء أو تطوير العقارات الإستثمارية أو لإجراء تصليحات أو صيانة أو تحسينات.

٧. الشهرة

	٢٠١٦ ريال قطري	٢٠١٥ ريال قطري
الشهرة	**٣١٤,٤٥٧,٥٨٥**	٣١٤,٤٥٧,٥٨٥

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية في ٢٦ أبريل ٢٠٠٩ على إقتناء عن طريق الدمج نسبة ١٠٠% مجموعة المستثمرين القطريين الصناعية (ش.ش.و) (الإسم السابق: مجموعة المستثمرين القطريين (ذ.م.م)) بمبلغ شراء إجمالي وقدرة ٨٧٩ مليون ريال قطري والذي تم سداده من خلال إصدار أسهم بعلاوة بلغت ٤٣٥.٧٣ مليون ريال قطري. نتج عن هذه المعاملة شهرة بلغت ٣١٤.٤٦ مليون ريال قطري.

خسائر انخفاض القيمة والرد اللاحق

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، تم إجراء مراجعة إنخفاض قيمة الشهرة من قبل الإدارة داخلياً. قارنت الإدارة القيم الدفترية للشهرة مع المبالغ المتوقع استردادها من الشركات التابعة، والتي هي الوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهر لها. تستند المبالغ القابلة للاسترداد بالنسبة للوحدات المنتجة للنقد إلى القيمة المستخدمة والتي تحتسب من توقعات التدفق النقدي لمدة خمس سنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ باستخدام بيانات الموازنات المعتمدة من مجلس الإدارة. إن الافتراض الرئيسي لحساب القيمة هي في إستخدام معدل الخصم المعروض في تكلفة رأس المال المتوسط المرجح للمجموعة بنسبة ١٥%. وتقدر الإدارة معدلات الخصم التي تعكس افتراضات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الخاصة بالوحدات المنتجة للنقد وهم يعتبرون معدل الخصم المناسب المعدل بالمخاطر هو ١٥%. تستند التغيرات في الإيراد والتكاليف المباشرة إلى معدل نمو مركب مقدر بنسبة ٤% إضافة إلى الخبرة السابقة وتوقعات التغيرات المستقبلية في السوق. استنتجت الإدارة من هذه المراجعة أنه لم يكن هناك انخفاض في قيمة الشهرة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٨. موجودات غير ملموسة

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ريال قطري	ريال قطري
الرصيد في ١ يناير	**١,١٨٦,٥٣٣**	٢,٣٧٣,٠٣٠
إطفاء السنة	**(١,١٨٦,٥٣٣)**	(١,١٨٦,٤٩٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**--**	١,١٨٦,٥٣٣

ترتبط الموجودات غير الملموسة بتركيب أنظمة ERP.

٩. الإستثمارات في شركات زميلة

تمتلك المجموعة حصص في شركات زميلة والتي تدرج جميعها في قطر، وبنسب حصه من الأرباح تتراوح ما بين ٢٠% و٥٠%. وبالرغم من إمتلاك ٥١% من نسبة المساهمين في هذه الشركات، على أساس ترتيبات تعاقدية، فإن المجموعة لا تملك حق السيطرة وإتخاذ القرارات على السياسات المالية والتشغيلية، وبالتالي لا تملك المجموعة تأثير كبير على الشركات الزميلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. لا يوجد تغير في الملكية أو حصص الربح خلال سنة ٢٠١٦. إن مجال صناعات هذه الشركات الزميلة في خدمات الشحن والتصنيع وغيرها. تم إحتساب حصة الأرباح من الإستثمار في الشركات الزميلة بناءاً على حسابات الإدارة والبيانات المالية المراجعة لتلك الشركات. لا تتوقع إدارة المجموعة أي إختلافات جوهرية في الأرقام المسجلة على أساس حسابات الإدارة عند تدقيقها.

يتم إحتساب جميع الشركات الزميلة بإستخدام طريقة حقوق الملكية في هذه البيانات المالية الموحدة.

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ريال قطري	ريال قطري
صافي الربح للسنة	**٦١,٣١٧,٦٣٠**	٥٩,٩٣٠,١٢٠
حصة الأرباح من الإستثمار في شركات زميلة	**٢٥,٦٩٩,٤٠٣**	٢٩,٥٤٧,٢١٧
حصة من بنود الدخل الشامل الأخرى	**--**	--
حصة من إجمالي بنود الدخل الشامل	**٢٥,٦٩٩,٤٠٣**	٢٩,٥٤٧,٢١٧

التغير في رصيد إستثمار في الشركات الزميلة للسنة على النحو التالي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ريال قطري	ريال قطري
الرصيد كما في ١ يناير	**٦٧,٠١٤,٩٥٢**	٥٢,٢٩٥,٦٩٠
الإستحواذ خلال السنة	**--**	٤,٣١٣,٨١٢
حصة الأرباح من الإستثمار في شركات زميلة	**٢٥,٦٩٩,٤٠٣**	٢٩,٥٤٧,٢١٧
توزيعات أرباح مستلمة	**(١٧,٠٦٥,٥٧٨)**	(١٩,١٤١,٧٦٧)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	**٧٥,٦٤٨,٧٧٧**	٦٧,٠١٤,٩٥٢

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١٠. استثمارات مالية متاحة للبيع

كما في ٣١ ديسمبر، كانت الموجودات المالية تتكون مما يلي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ريال قطري	ريال قطري
الأوراق المالية المدرجة	**١,٥٣٨**	١,٨٧١
الأوراق المالية غير المدرجة	**٢,٤٦١,٨٠٠**	٢,٤٦١,٨٠٠
	٢,٤٦٣,٣٣٨	٢,٤٦٣,٦٧١

بلغت الأوراق المالية غير المدرجة ٢,٤٦١,٨٠٠ ريال قطري (٢٠١٥: ٢,٤٦١,٨٠٠ ريال قطري) مدرجة بالتكلفة لأن القيمة العادلة لايمكن قياسها بشكل موثوق به.

تدني الإستثمارات المتاحة للبيع

تقيم المجموعة في تاريخ كل تقرير ما إذا كان هناك دليل موضوعي بأن إستثمار أو مجموعة من الإستثمارات قد إنخفضت قيمتها. يتضمن الدليل الموضعي إنخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة للإستثمار إلى أقل من التكلفته. يتطلب الحكم لتحديد ماهو (مهم) أو (مستمر) وفي إبداء الرأي، تقييم المجموعة من بين عوامل أخرى، حركة سعر السهم التاريخية ومدة أو مدى القيمة العادلة للإستثمار بأقل من تكلفتها. إن القيمة العادلة للأسهم المدرجة في الأسواق النشطة تُقاس حسب الأسعار السوقية.

١١. المخزون

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ريال قطري	ريال قطري
بضائع تامة الصنع	**٣,٦٧٥,٥٨٨**	٢,٩٤٩,٨٢٧
بضائع شبه تامة الصنع	**١١٩,٨٠٥,٨٥٦**	٦٨,٠٢٨,٩٨١
مواد خام	**٣٤,٤٦٧,٢٤٢**	٤٥,٥٧١,٧٤٣
بضاعة في الطريق	**١,٦٨١,٤٢٧**	--
قطع غيار	**٥٣,١٤٣,٣٤٢**	٤٩,٧٨٢,١١٤
	٢١٢,٧٧٣,٤٥٥	١٦٦,٣٣٢,٦٦٥
يطرح : مخصص البضاعة بطيئة الحركة	**(٩,٧٥١,٧٩٩)**	(٧٥٧,٤٣٣)
	٢٠٣,٠٢١,٦٥٦	١٦٥,٥٧٥,٢٣٢

التغير في مخصص البضائع بطيئة الحركة على النحو التالي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ريال قطري	ريال قطري
الرصيد كما في ١ يناير	**٧٥٧,٤٣٣**	١,٧٠٣,٠٩٩
صافي مخصص مكون خلال السنة (إيضاح رقم ٢٧)	**٨,٩٩٤,٣٦٦**	٢٤٠,٩١٤
عكس المخصص	**--**	(١,١٨٦,٥٨٠)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	**٩,٧٥١,٧٩٩**	٧٥٧,٤٣٣

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١٢. مصاريف مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى

٢٠١٦	٢٠١٥
ريال قطري	ريال قطري
٤,٨٧٧,٦٠١	١,٩٨٥,٤٥٤
٤,٠٩٥,٣٩٨	٤,٠٩٥,٣٩٦
٢,٧٤٢,١٧٤	٢,٢٠٥,٤١٢
٢,٤٩٧,٢٣٢	٣,٤٦٢,٠٥٩
٢,٠٠٦,٩٣٨	٢,٧٣٢,٣٢٧
١,٠٩٢,٠٢٢	٦٧,٢٦١
١٧,٣١١,٣٦٥	١٤,٥٤٧,٩٠٩

إيرادات مستحقة
إيجار أرض مدفوع مقدماً
إيجار وتأمين مدفوع مقدماً
ودائع مستردة
مطلوب من الموظفين
أخرى

١٣. مدفوعات مقدمة لمقاولين وموردين

٢٠١٦	٢٠١٥
ريال قطري	ريال قطري
١١,٩٨٢,٢٥٧	٢٩,٥٤١,٨٦٥
٢٣,٩٠٧,٩٩٠	٢٠,٥٧٥,٠٩٢
٣٥,٩٤٠,٢٤٧	٥٠,١١٦,٩٥٧

مدفوعات مقدمة لمقاولين
مدفوعات مقدمة لموردين

١٤. معاملات الأطراف ذات العلاقة

الأطراف ذات العلاقة كما هي معرفة في معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٤)، الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة، تمثل المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة العليا للمجموعة والكيانات التي يسيطرون عليها أو يكون لهم عليها سيطرة مشتركة أو تؤثر عليها هذه الأطراف بصورة هامة. وقد تم استبعاد الأرصدة والمعاملات بين الشركة والشركات التابعة لها، والتي هي أطراف ذات علاقة للشركة في البيانات المالية الموحدة. إن تفاصيل المعاملات بين المجموعة والأطراف الأخرى ذات الصلة موضحة أدناه.

يتم اعتماد سياسات التسعير وبنود هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

(أ) مطلوب من أطراف ذات علاقة

٢٠١٦	٢٠١٥
ريال قطري	ريال قطري
٩٩١,٣٦٣	٨٣٩,٥٤٨
٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
٦٤,٨٦٩	٦٧,٩٧٩
١,٢٥٦,٢٣٢	١,١٠٧,٥٢٧

شركة المسند القابضة
شركة الوطنية لخدمات الطيران
أخرى

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

(ب) مطلوب إلى أطراف ذات علاقة

٢٠١٦	٢٠١٥
ريال قطري	ريال قطري
١٦٤,٦٩٧	١٦٤,٦٩٧
٦٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
٦٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
٦٠,١١٨	--
٣٤٤,٨١٥	٢٨٤,٦٩٧

شركة خدمات الملاحة الوطنية
هلو للأزياء
لجندري للأزياء
الأولى لأمن المعلومات

(ج) معاملات مع أطراف ذات علاقة

٢٠١٦	٢٠١٥
ريال قطري	ريال قطري
٢٣,٤٤٥,٩٥٣	٥,١٠١,٠٣٨

الخليج المتحدة للأسمنت (ذ.م.م)

١٥. الذمم المدينة

٢٠١٦	٢٠١٥
ريال قطري	ريال قطري
٢٢٩,٦٦٦,٧٠٩	١٧٢,٧٥٥,٧٩٤
٩,٢٠٨,٦٣٦	٩,٤٤٨,٨٧٣
٢٣٨,٨٧٥,٣٤٥	١٨٢,٢٠٤,٦٦٧
(٤,١٥٠,١٨٢)	(٤,٠٦٩,٧٦٣)
٢٣٤,٧٢٥,١٦٣	١٧٨,١٣٤,٩٠٤

ذمم مدينة من أنشطة صناعية
ذمم مدينة من أنشطة تعاقدية

يطرح: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

كما في ٣١ ديسمبر كانت أعمار الذمم المدينة كما يلي:

٢٠١٦	أقل من ٩٠ يوماً	٩١ إلى ١٨٠ يوماً	١٨١ إلى ٣٦٥ يوماً	أكثر من ٣٦٥ يوماً
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
غير مستحقة وغير متدنية القيمة	١٦٠,٠٠٠,٤٩٤	٦٢,٧٦٤,٢٤٤	١١,٥٤٤,٤٠٩	--
مستحقة وغير متدنية القيمة	--	--	--	٤١٦,٠١٦
مستحقة ومتدنية القيمة	--	--	--	٤,١٥٠,١٨٢
المجموع	**١٦٠,٠٠٠,٤٩٤**	**٦٢,٧٦٤,٢٤٤**	**١١,٥٤٤,٤٠٩**	**٤,٥٦٦,١٩٨**

٢٠١٥	أقل من ٩٠ يوماً	٩١ إلى ١٨٠ يوماً	١٨١ إلى ٣٦٥ يوماً	أكثر من ٣٦٥ يوماً
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
غير مستحقة وغير متدنية القيمة	١٣٨,٣٧٧,٩٣٠	٣٤,٨٧٢,٩٣٠	٣,٥٤٤,٤٢٩	--
مستحقة وغير متدنية القيمة	--	--	--	١,٣٣٩,٦١٥
مستحقة ومتدنية القيمة	--	--	--	٤,٠٦٩,٧٦٣
المجموع	١٣٨,٣٧٧,٩٣٠	٣٤,٨٧٢,٩٣٠	٣,٥٤٤,٤٢٩	٥,٤٠٩,٣٧٨

إن الحركة في مخصص ديون مشكوك في تحصيلها على النحو التالي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ريال قطري	ريال قطري
الرصيد كما في ١ يناير	**٤,٠٦٩,٧٦٣**	٢,٢٨٧,٨٧٢
مخصص مكون خلال السنة (إيضاح رقم ٢٧)	**٨٠,٤١٩**	١,٧٨١,٨٩١
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	**٤,١٥٠,١٨٢**	٤,٠٦٩,٧٦٣

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١٦. النقد وشبه النقد

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ريال قطري	ريال قطري
نقد في الصندوق	**٢٤١,٠١١**	١٨٦,٢٥٨
أرصدة لدى البنوك		
حسابات جارية	**١٨,٩٠١,٦١٧**	٥٥,٦٥٦,٩٧١
حسابات توفير	**٨٦,٩٥٠,٦٧١**	١٢٧,٧٩٩,٣٩٧
ودائع ثابتة *	**٣٣١,٥٦٧,٣٤٢**	١٧٠,٠٠٠,٠٠٠
النقد وشبه النقد	**٤٣٧,٦٦٠,٦٤١**	٣٥٣,٦٤٢,٦٢٦
النقد المقيد **	**٣٧,٨٦٩,٧٩٦**	٢٦,٤٣٣,٠٣٧
	٤٧٥,٥٣٠,٤٣٧	٣٨٠,٠٧٥,٦٦٣

* تجني الودائع الثابتة وحسابات التوفير في مختلف البنوك معدل ربح فعلي يتراوح ما بين ١ % إلى ٣.٢%سنوياً (٢٠١٥: ما بين ١% إلى ٢.٢٥% سنوياً). لهذه الودائع الثابتة فترة استحقاق ٣ أشهر أو أقل.

** يتكون النقد المقيد بصفة رئيسية من توزيعات الأرباح التي يجب دفعها إلى المساهمين ويحتفظ بها في حساب بنكي بالإضافة إلى هامش ربح مخصص البنك.

١٧. رأس المال

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ريال قطري	ريال قطري
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل ١٢٤,٣٢٦,٧٧٨ سهم (٢٠١٥: ١٢٤,٣٢٦,٧٧٨ سهم) بقيمة ١٠ ريالات قطرية للسهم	**١,٢٤٣,٢٦٧,٧٨٠**	١,٢٤٣,٢٦٧,٧٨٠

توزيعات الأرباح المقترحة

في الإجتماع الذي عقد في تاريخ ١٩ يناير ٢٠١٧ أقترح رئيس مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بنسبة ١٠% من رأس المال المدفوع بمبلغ ١٢٤,٣٢٦,٧٧٨ ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٢٠١٥: بمبلغ ١٥٥,٤٠٨,٤٧٣ ريال قطري). يخضع ما ذكر أعلاه إلى موافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية.

في الاجتماع الذي عقد بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١٦ اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بنسبة ١٢,٥% من رأس المال المدفوع بمبلغ ١٥٥,٤٠٨,٤٧٣ ريال قطري (٢٠١٥: توزيعات أرباح نقدية بنسبة ٧,٥% من رأس المال المدفوع بمبلغ ٩٣,٢٤٥,٠٨٤ ريال قطري). وتمت الموافقه على التوزيعات أعلاه من قبل الجمعية العمومية المنعقدة في تاريخ ٦ مارس ٢٠١٦.

١٨. الاحتياطي القانوني

حسب متطلبات قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للمجموعة يجب تحويل نسبة ١٠% كحد أدنى من ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني في كل سنة إلى أن يعادل رصيد هذا الاحتياطي نسبة ٥٠% من رأس المال المدفوع. هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع فيما عدا في الظروف المنصوص عليها في القانون أعلاه

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١٩. قروض إسلامية

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ريال قطري	ريال قطري
تسهيل إجارة أ (١)	--	٩٥٤,٠٢١,٢٦٥
تسهيل إجارة ب (١)	--	٦٥٥,٤٥٥,٨٣٧
تسهيل مرابحة أ (٢)	**١,٦١٤,٦٨١,٢٣٠**	--
تسهيل مرابحة ب (٢)	**١٦٦,٧٣٦,٣٧٥**	٩٣,١٤٣,٥٢٦
	١,٧٨١,٤١٧,٦٠٥	١,٧٠٢,٦٢٠,٦٢٨

كما تظهر في بيان المركز المالي الموحد:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ريال قطري	ريال قطري
حصة متداولة - بالمجمل	**١٧٣,٣٣١,٩٠٩**	٢٤٩,٨٤٩,٣٧٦
ناقصاً: نفقات مؤجلة	**(١٤,١٢٧,٥٣٧)**	(٦١,٤٧٥,١٨٨)
حصة متداولة - بالصافي	**١٥٩,٢٠٤,٣٧٢**	١٨٨,٣٧٤,١٨٨
حصة غير متداولة - بالمجمل	**١,٦٣٩,٥٤٦,٢٦٤**	١,٧٣٣,٣٧٢,٧٤١
ناقصاً: نفقات مؤجلة	**(١٧,٣٣٣,٠٣١)**	(٢١٩,١٢٦,٣٠١)
حصة غير متداولة - بالصافي	**١,٦٢٢,٢١٣,٢٣٣**	١,٥١٤,٢٤٦,٤٤٠
الإجمالي	**١,٧٨١,٤١٧,٦٠٥**	١,٧٠٢,٦٢٠,٦٢٨

١.خلال السنة، قامت المجموعة بتحويل قرض الإجارة الأول والثاني إلى تسهيل مرابحة مع البنك حيث قام البنك بإعادة تمويل لقرض الإجارة الأول والثاني بقيمة مالية صافية قدرها ١,٦ مليار ريال قطري، بمعدل ربح حالي بنسبة ٣,١٢% سنوياً. إن تاريخ الاستحقاق النهائي لهذا التسهيل قبل نهاية عام ٢٠٢٣ حيث أن التسهيل متجدد ب٣٠ مرة بعد كل ٣ أشهر من تاريخ التنفيذ. يتضمن التسهيل فترة سماح لغاية ١٨ شهراً ويدفع على ٢٥ قسط متساوي على أساس ربع سنوي. يتم دفع الأرباح خلال فترة السماح على أساس ربع سنوي.

التسهيلات الائتمانية مضمونة برهن حيازي على مصنع الأسمنت وتوجيه ٥٠% من إيرادات شركة اسمنت الخليج إلى حساب الشركة لدى البنك وضمانات مصدرة من مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ق) وشركة مجموعة المستثمرين القطريين الصناعية (ش.ش.و) (شركة تابعة). تم تظهير وثيقة التأمين الشاملة ضد المخاطر على منشآت المصنع لصالح البنك.

٢.تعاقدت المجموعة على تسهيل مرابحة مع أحد البنوك لتمويل شراء إستثمارات عقارية بإجمالي مبلغ ٢٠٠ مليون ريال قطري ومنها تم سحب مبلغ ٦٥مليون ريال قطري من التسهيل لغاية ديسمبر ٢٠١٦. بدأت فترة السحب من التسهيل والتي مدتها ٢٤ شهراً من أكتوبر ٢٠١٣ وتم تمديده إلى ديسمبر ٢٠١٦. تحقق التهسيلات معدل ربح ٤,٢٥٪ سنوياً لغاية ١ أكتوبر ٢٠١٧ وبنسبة ٢ ٤,٧٥٪سنوياً -فيما بعد. إن التسهيل الإئتماني مضمون عن طريق رهن ضمانات من مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ق).

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٠. مكافآت نهاية خدمة الموظفين

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ريال قطري	ريال قطري
الرصيد كما في ١ يناير	**٧,٧٤٠,٤٣٦**	٦,٥١١,٧٠٤
المكون خلال السنة	**١,٣٢٥,٩٥١**	٢,٠٣٤,٦٠٣
المدفوع خلال السنة	**(٦٥٤,٩٧٣)**	(٨٠٥,٨٧١)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	**٨,٤١١,٤١٤**	٧,٧٤٠,٤٣٦

٢١. ذمم دائنة

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ريال قطري	ريال قطري
الموردين/المقاولين المحليين	**٦٩,٩٤٩,٥٣٥**	٨٥,٨٠٢,٥٤٤
الموردين/المقاولين الخارجيين	**١٨,٦٣٥,٧٦٤**	٧,١١٢,٣٨٣
	٨٨,٥٨٥,٢٩٩	٩٢,٩١٤,٩٢٧

المجموعة لديها إدارة المخاطر المالية لضمان أن يتم تسديد جميع الإلتزامات خلال شروط الائتمان المتفق عليها مسبقاً.

٢٢. أوراق دفع

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ريال قطري	ريال قطري
أوراق دفع	**٦٩٠,٨١٨**	١,٢٠٩,١١٢

تمثل أوراق الدفع شيكات أجلة إلى جهة حكومية.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٣. مستحقات وأرصدة دائنة أخرى

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ريال قطري	ريال قطري
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	**٣٥,٨٦٨,٧٩٢**	٢٤,٤٣٢,٠٣٢
مطالبات مقاولين ومطالبات أخرى	**١,٠٠٢,٦٤٣**	٤٢٠,٠٥٠
استهلاك كهرباء	**٢٨,٩١٩,٦٨٧**	٩,١٢١,٩٠١
مستحق لمساهمة صندوق الدعم الإجتماعي والرياضي (إيضاح رقم ٢٨)	**٦,٩٢٥,٨٦٦**	٦,٢٩٨,٨٦٧
مستحق مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	**--**	١,٥٠٠,٠٠٠
دفعات مقدمة من عملاء	**٣,١٦٥,٦٠٩**	٧,٠٠٥,٥٦٤
مستحقات الموظفين	**٥,٨٦٧,٥٦٨**	٥,٠٥٧,٨٠٧
استهلاك غاز	**٩,٧٥٠,٥٦٧**	١٢,٨٩٦,٠١٧
مواد إستهلاكية وقطع غيار مستحقة	**٩,٥٢٠,٥٤٧**	١٤,٧١٧,٧٣٦
مصاريف مستحقة	**٤٨,٥١٢,٩١٤**	١٨,٢٢٥,١١٦
أخرى	**١٢,٠٩٢,٢٥٥**	١٩,٥٧٨,٨٢٨
	١٦١,٦٢٦,٤٤٨	١١٩,٢٠٣,٩٦٨

٢٤. إيرادات

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ريال قطري	ريال قطري
إيرادات من الأنشطة الصناعية	**٨٠٥,٣٩٣,٨٠٧**	٦٦٤,١٩١,٢٣٦
إيرادات العقود والخدمات	**١٩,٦٩٨,٠٦١**	٢١,٧٧١,١٣١
	٨٢٥,٠٩١,٨٦٨	٦٨٥,٩٦٢,٣٦٧

٢٥. تكلفة الإيرادات

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ريال قطري	ريال قطري
تكلفة الأنشطة الصناعية	**٤٢٠,٥٠٨,٩٨٦**	٣٢١,٨٤٢,٠٥١
تكلفة العقود والخدمات	**١,٥٣٨,١٨٢**	٤,٤٩٥,٤٩٢
	٤٢٢,٠٤٧,١٦٨	٣٢٦,٣٣٧,٥٤٣

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٦. مصاريف مبيعات وتوزيعات

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ريال قطري	ريال قطري
إصلاح وصيانة	**٤,٢٨٧,٠٥١**	٥,٧٣٤,٩٤١
رواتب وأجور	**٣,٢١٨,٦٧٣**	٢,٧٣٣,٠٧٣
إستهلاك (إيضاح رقم ٥)	**٨١٠,٩٩٥**	٤٩٦,٠١٧
بيع وتسويق	**٢٨٢,٧٨٢**	١٨٩,٦٦٣
مصاريف تأمين	**١٦٥,٧٢٨**	١٦٨,٨٥٢
مصاريف إيجار	**٢١٨,٣٩١**	٣٢٣,٧٦٦
مصاريف أخرى	**٩٠,٤٧٢**	٢٨١,٤٧٩
	٩,٠٧٤,٠٩٢	٩,٩٢٧,٧٩١

٢٧. مصروفات إدارية وعمومية

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ريال قطري	ريال قطري
رواتب وأجور	**٣٩,٤٣٣,٠٨٢**	٣٩,٩٨٥,٥٠٩
أتعاب قانونية ومهنية	**٨,٧٠٤,٣٦٧**	١٢,٧٢١,٦٥٧
رسوم واشتراكات وغرامات	**٢,٣١٤,٤٥٥**	٤,١٥٤,٠٦٤
إستهلاك وإطفاء	**٤,٢١٩,٥٠١**	٩,٦٥٩,٥٤٤
إصلاحات وصيانة	**٢,٢١٩,٦٨٥**	٢,٥١١,٠١٣
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	**٢٥٠,٠٠٠**	١,٥٠٠,٠٠٠
مصاريف إيجار	**١,٧١٢,٣٨٤**	١,٦٦٣,٥٦٣
مصاريف تأمين	**٦٦,٠٨٢**	٣٧,٩٤٠
مصاريف سفر وضيافة	**١٠٢,٦٩٣**	٣٣٧,٧٧٣
مصاريف إتصالات	**٥٩١,٤٢٣**	٦٥٠,٥٧٥
مخصص ديون مشكوك في تحصليها (إيضاح رقم ١٥)	**٨٠,٤١٩**	١,٧٨١,٨٩١
مصاريف أخرى	**١٢,٠٩٨,٢٥٠**	٩,٦١١,٥٧٢
	٧١,٧٩٢,٣٤١	٨٤,٦١٥,١٠١

٢٨. صندوق المساهمات الاجتماعية والرياضية

وفقاً للقانون رقم (٢٠٠٨/١٣) قامت المجموعة بتخصص مبلغ مخصص لصندوق دعم الأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية والأنشطة الخيرية بنسبة ٢,٥% من صافي ربح المجموعة.

وفقاً توجيهات المصدرة خلال سنة ٢٠١٠ من وزارة الاقتصاد والمالية تمت معاملة هذه المساهمة الاجتماعية على أنها توزيع من الأرباح المدورة للمجموعة. تم دفع المخصص المكون للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ إلى إدارة الإيرادات العامة والضرائب بوزارة الاقتصاد والمالية.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٩. العائد الأساسي والمحقق على السهم

تحتسب العائدات الأساسية والمحققة على السهم بقسمة صافي الربح المنسوب إلى المساهمين للسنة على متوسط العدد المرجح للأسهم القائمة خلال السنة.

لا توجد أسهم عادية محتملة مخففة. أن المعلومات الضرورية لحساب العائد الأساسي والمحقق على السهم المعتمد على أساس متوسط العدد المرجح للأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ريال قطري	ريال قطري
ربح السنة (ريال قطري)	**٢٧٧,٠٣٤,٦٣٢**	٢٥١,٩٥٤,٦٩٧
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	**١٢٤,٣٢٦,٧٧٨**	١٢٤,٣٢٦,٧٧٨
العائد الأساسي للسهم الواحد (ريال قطري)	**٢.٢٣**	٢.٠٣

٣٠. الأدوات المالية

قياس القيمة العادلة

تمثل الأدوات المالية الموجودات المالية والمطلوبات المالية.
تمثل الأدوات المالية للمجموعة الذمم المدينة، النقد وأرصدة لدى البنوك والمطلوبات من عملاء العقود والإستثمارات المتاحة للبيع ومدينون متنوعون ومطلوب من أطراف ذات علاقة.

تمثل المطلوبات المالية للمجموعة القروض الإسلامية والذمم الدائنة وأوراق الدفع والمطلوبات إلى عملاء العقود ومطلوب إلى أطراف ذات علاقة. تم توضيح البنود الأساسية للسياسات المحاسبية للموجودات والمطلوبات المالية في الإيضاح رقم (٣).

القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي على أساسها يمكن مبادلة الأصل بها أو تسوية التزام بين معاملات الأطراف مطلعه "على أساس تجاري بحت" تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية ما عدا الموجودات المالية المتاحة للبيع والإستثمارات العقارية تم إحتسابها بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير.

تعتقد الإدارة أن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة تقارب قيمتها الدفترية.
يظهر الجدول التالي المعلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (خاصة، طريقة (طرق) التقييم والمدخلات المستخدمة).

- **الإفصاح الكمي للتسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:**

موجودات مالية	تاريخ التقييم	السعر المعلن في البورصة (المستوى الأول) ريال قطري	مدخلات مهمة يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني) ريال قطري
موجودات مالية متاحة للبيع:			
أوراق مالية مدرجة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**١,٥٣٨**	--
إستثمارات عقارية:			
إستثمارات عقارية	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**--**	٥١٥,١٥٩,٢٢١
عقارات قيد التطوير	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**--**	٢٣٣,٣٦١,٨٠٠
المجموع		**١,٥٣٨**	٧٤٨,٥٢١,٠٢١

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

- **الإفصاح الكمي للتسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:**

موجودات مالية	تاريخ التقييم	السعر المعلن في البورصة (المستوى الأول) ريال قطري	مدخلات مهمة يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني) ريال قطري
موجودات مالية متاحة للبيع:			
أوراق مالية مدرجة	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١,٨٧١	--
إستثمارات عقارية:			
إستثمارات عقارية	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	--	٥٢٢,٣٦٩,٩١٠
عقارات قيد التطوير	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	--	١٥٨,٦٠١,٠٠١
المجموع		١,٨٧١	٦٨٠,٩٧٠,٩١١

٣١. إدارة المخاطر

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية التي تنشأ من إستخدام الأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

مخاطر الائتمان

تشمل مخاطر الإئتمان في أن يفشل طرف في أداه مالية في الوفاء بإلتزماته ويسبب بذلك خسارة مالية لطرف أخر. يشمل تعرض المجموعة لمخاطر إئتمانية لموجوداتها والتي تتكون أساسا من ذمم مدينه ، النقد أرصدة لدى البنوك، إستثمارات متاحة للبيع، مستحق من عملاء من أعمال العقود. واعتمدت المجموعة بأن تتعاقد فقط مع أطراف لديهم قدرة إئتمانية. إن القيمه الدفترية للموجودات المالية في البيانات المالية الموحدة، تشمل صافي تدني الخسارة إن وجدت، ويمثل الحد الأقصى للمخاطر التي تتعرض لها المجموعة.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم إستطاعة المجموعة على الوفاء بإلتزاماتها المالية عند إستحقاقها. إن سياسة المجموعة لإدارة مخاطر السيولة هو أن تضمن الإمكان أن يكون لديها دائما سيولة كافية لسداد التزاماتها عند استحقاقها في الظروف العادية والغير عادية، ودون أن تتكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بسمعه المجموعة. تقع المسؤولية النهائية على عاتق مجلس الإدارة الذي أنشاء إطار مخاطر السيولة المناسبة لإدارة المجموعة متطلبات التمويل وإدارة السيولة على المدي القصير والمتوسط والطويل. وتقوم المجموعة بإدارة مخاطر السيولة من خلال الحفاظ على إحتياطيات كافية، التسهيلات المصرفية وتسهيلات الإقتراض الإحتياطي من خلال المراقبة المستمرة المتوقعة وللتدفقات النقدية الفعلية ومطابقة تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.

يوضح الجدول التالي تحليل المطلوبات المالية غير مشتقة للمجموعة على أساس الفترة المتبقية من تاريخ البيانات التعاقدية. المبالغ الموضحة في الجدول في التدفقات النقدية التعاقدية الغير مخصومة. إن الأرصدة خلال ١٢ شهراً تساوي الأرصدة الدفترية، حيث أن أثر الخصم غير جوهري.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	القيم الدفترية	التدفقات النقدية التعاقدية	أقل من سنة	أكثر من سنة
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
قروض إسلامية	١,٧٨١,٤١٧,٦٠٥	١,٨١٢,٨٧٨,١٧٣	١٧٣,٣٣١,٩٠٩	١,٦٣٩,٥٤٦,٢٦٤
ذمم دائنة	٨٨,٥٨٥,٢٩٩	٨٨,٥٨٥,٢٩٩	٨٨,٥٨٥,٢٩٩	--
مطلوب لأطراف ذات علاقة	٣٤٤,٨١٥	٣٤٤,٨١٥	٣٤٤,٨١٥	--
ذمم محتجزة دائنة	٢٢,٢٤٤,٠٢١	٢٢,٢٤٤,٠٢١	٢٢,٢٤٤,٠٢١	--
مستحقات وأرصدة دائنة أخرى	١٦١,٦٢٦,٤٤٨	١٦١,٦٢٦,٤٤٨	١٦١,٦٢٦,٤٤٨	--
أوراق دفع	٦٩٠,٨١٨	٦٩٠,٨١٨	٦٩٠,٨١٨	--
	٢,٠٥٤,٩٠٩,٠٠٦	٢,٠٨٦,٣٦٩,٥٧٤	٤٤٦,٨٢٣,٣١٠	١,٦٣٩,٥٤٦,٢٦٤

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	القيم الدفترية	التدفقات النقدية التعاقدية	أقل من سنة	أكثر من سنة
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
قروض إسلامية	١,٧٠٢,٦٢٠,٦٢٨	١,٩٨٣,٢٢٢,١١٨	٢٤٩,٨٤٩,٣٧٦	١,٧٣٣,٣٧٢,٧٤٢
ذمم دائنة	٩٢,٩١٤,٩٢٧	٩٢,٩١٤,٩٢٧	٩٢,٩١٤,٩٢٧	--
مطلوب لأطراف ذات علاقة	٢٨٤,٦٩٧	٢٨٤,٦٩٧	٢٨٤,٦٩٧	--
ذمم محتجزة دائنة	١٣,٥٧٣,١٨٤	١٣,٥٧٣,١٨٤	١٣,٥٧٣,١٨٤	--
مستحقات وأرصدة دائنة أخرى	١١٩,٢٥٣,٩٧٢	١١٩,٢٥٣,٩٦٨	١١٩,٢٥٣,٩٧٢	--
أوراق دفع	١,٢٠٩,١١٢	١,٢٠٩,١١٢	١,٢٠٩,١١٢	--
	١,٩٢٩,٨٥٦,٥٢٠	٢,٢١٠,٤٥٨,٠٠٦	٤٧٧,٠٨٥,٢٦٨	١,٧٣٣,٣٧٢,٧٤٢

مخاطر السوق

مخاطر سعر السوق هي المخاطر المتمثلة في تغير أسعار السوق مثل صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة وسعر حقوق الملكية بالصورة التي تؤثر على ربح الشركة أو قيمة ما تحتفظ به من الأدوات المالية. إن الهدف من إدارة مخاطر سعر السوق هو الإدارة والتحكم في التعرض لمخاطر سعر السوق داخل حدود مقبولة وتحسين العائد في نفس الوقت. إن أنشطة الشركة تعرضها بشكل رئيسي للمخاطر المالية الناجمة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة.(هامش الربح)

مخاطر العملات الأجنبية

تتعرض المجموعة لمخاطر العملة إلى حد أنه يوجد عدم تطابق بين العملات التي يتم التعامل بها في المبيعات والمشتريات والقروض والعملات الوظيفية لكل من شركات المجموعة. العملة الوظيفية لشركات المجموعة هي الريال القطري. العملات التي يمارس بها هذه المعاملات في المقام الأول هي اليورو والدولارات الأمريكية.
ترى الإدارة أن تعرض الشركة لمخاطر العملات الأجنبية ضئيل نظراً لأن المعاملات الهامة للمجموعة بالريال القطري والدولار الأمريكي، حيث أن الريال القطري يتم ربطه بالدولار الأمريكي.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

يوضح الجدول التالي حساسية التغير المحتمل بشكل معقول في أسعار صرف العملات الأجنبية، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، على أرباح المجموعة بعد الضرائب (بسبب التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات النقدية).

	التغيير في سعر صرف العملات الأجنبية	التأثير على الأرباح بعد الضرائب
	ريال قطري	ريال قطري
٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**٠.٠٢٥**	**١١,٠٥٠,٠٠٠**
	(٠.٠٢٥)	**(١١,٠٥٠,٠٠٠)**
٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٠.٠٢٥	--
	(٠.٠٢٥)	--

مخاطر معدلات هامش الربح

تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات هامش الربح لإقتراضها على أساس هامش ربح ثابت ومتغير ، تتم إدارة مخاطر هامش الربح من قبل المجموعة من خلال المحافظة على المزيج المناسب من الديون والأسهم.

تحليل الحساسية للأدوات ذات هامش الربح المتغير

في الوقت الحاضر، تمتلك المجموعة ودائع بنكية ثابتة بهامش ربح ، وقروض لمؤسسات مالية التي تعرض المجموعة لمخاطر معدلات هامش الربح في التدفقات النقدية. في حالة الإرتفاع/الإنخفاض في النقاط الأساسية (±٥٠) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مع بقاء جميع المتغيرات الثابتة الأخرى، فإن صافي الأصول والدخل للمجموعة خلال السنة سوف تتغير على النحو التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	الإرتفاع/(الإنخفاض) في النقاط الأساسية	التأثير على الأرباح بعد الضرائب
	ريال قطري	ريال قطري
الإلتزامات	**٥٠**	**٨,٩٠٧,٠٠٠**
	(٥٠)	**(٨,٩٠٧,٠٠٠)**
٣١ ديسمبر ٢٠١٥		
الإلتزامات	٥٠	٨,٥١٣,٠٠٠
	(٥٠)	(٨,٥١٣,٠٠٠)

تحليل الحساسية للأدوات ذات المعدل الثابت

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ لا تحتفظ المجموعة بأي ودائع ثابتة والتي يتم تسجيلها بالقيمة العادلة.

إدارة مخاطر رأس المال

الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال المجموعة هو ضمان أن تحافظ على تصنيف ائتماني قوي ونسب رأس مال جيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها وتعظيم قيمة المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات عليه، في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية. للمحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، قد تقوم المجموعة بتعديل مدفوعات توزيعات الأرباح على المساهمين، بعد الوفاء بإلتزامات الديون العليا، بإعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار أسهم جديدة. لم يتم إجراء أية تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات خلال السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

تراقب المجموعة رأس المال بإستخدام نسبة مديونية، وهي قسمة الديون على رأس المال زائد الديون.
تتضمن ديون المجموعة قروض بهامش الربح وتسهيلات. يتضمن رأس المال حقوق الملكية ناقصاً أي صافي إحتياطي أرباح غير محققة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

كانت نسبة المديونية في نهاية السنة على النحو التالي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ريال قطري	ريال قطري
الديون (أ)	**١,٧٨١,٤١٧,٦٠٥**	١,٧٠٢,٦٢٠,٦٢٨
النقد وشبه النقد (إيضاح ١٦)	**(٤٧٥,٥٣٠,٤٣٧)**	(٣٨٠,٠٧٥,٦٦٣)
صافي الديون	**١,٣٠٥,٨٨٧,١٦٨**	١,٣٢٢,٥٤٤,٩٦٥
حقوق ملكية (ب)	**٢,٥٣٤,٤٦٣,٠٠٤**	٢,٤١٩,٧٦٢,٧١١
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	**%٥٢**	%٥٥

(أ) تم تعريف الديون كقروض إسلامية كما هو مفصل في إيضاح رقم (١٩).
(ب) تشمل حقوق الملكية رأس مال المجموعة والإحتياطيات التي تدار كرأس مال.

خطر سعر حقوق الملكية

خطر سعر حقوق الملكية هو خطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية وذلك بسبب التغيرات في أسعار السوق (عدا تلك الناتجة عن مخاطر هامش الربح أو مخاطر العملات)، سواء كانت هذه التغيرات ناتجة عن عوامل محددة للأداة المالية المفردة أو مصدرها أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المماثلة المتداولة في السوق.

أسهم حقوق ملكية المجموعة المدرجة معرضة لمخاطر سعر السوق الناشئة من عدم اليقين حول القيم المستقبلية للإستثمارات في أوراق مالية. تقوم المجموعة بإدارة خطر سعر حقوق الملكية من خلال التنويع. تقدم التقارير عن محفظة حقوق الملكية لمجلس إدارة المجموعة على أساس منتظم. يقوم مجلس الإدارة بالمراجعة والموافقة على جميع قرارات الإستثمار في حقوق الملكية.

الإنخفاض بنسبة **١٠%** في القيمة العادلة للأسهم المدرجة لن يؤثر بشكل كبير على أرباح وحقوق مساهمين المجموعة.

٣٢. الالتزامات المحتملة والإرتباطات الرأس مالية

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ريال قطري	ريال قطري
خطابات ضمان مصرفي	**١٢,٤٧٩,٦٥٠**	١٥,٩٣٣,٨٩٨
خطابات ائتمان	**٢,٤٠٠,١٠٩**	٩,٥٤٨,١٨٥
شيكات بضمانات	**٨,٢٣٨,٧٨٢**	١٣,٤٣٨,٤٦٤
ارتباطات رأسمالية لموجودات تحت الإنشاء	**--**	٤٠,٢٠٤,٦٢٨
عقارات تحت الإنشاء	**٢٩,٦٧,٣٠٨**	١١٢,٢١٣,٨٥٧

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٣٣. التقارير القطاعية

(أ) أساسات تنوع القطاعات

لدى المجموعة الأقسام الإستراتيجية الستة التالية وهي أقسام تصدر عنها التقارير. توفر هذه الأقسام منتجات وخدمات مختلفة وتدار بصورة منفصلة لأنها تحتاج إلى تقنيات وإستراتيجيات تسويق مختلف.

يصف الملخص التالي العمليات التشغيلية لكل قطاع:

القطاع الصادر عنه التقرير	العمليات التشغيلية
الصناعي	النشاط الصناعي العام
المقاولات والتكنولوجيا	توريد وتركيب أنظمة الأمن
أخرى	الاستثمار في الوكالات وأسهم الرعاية والأعمال الهندسية
العقارات	شراء وإنشاء وبيع الأراضي والمباني
الخدمات البحرية	الشحن واللوجستيات والخدمات البحرية والجوية
التجارة	المتاجرة في المعدات الرياضية وخلافها.

يقوم المدير المنتدب للمجموعة بمراجعة التقارير الداخلية لإدارة كل قسم مرة واحدة كل ربع سنة على الأقل.
تتضمن العمليات الأخرى الخدمات المالية ووكالات شركات وخدمات تقنية المعلومات وأنشطة الشركات القابضة. لم يلبي أي من هذه القطاعات البدايات الكمية للقطاعات التي تصدر عنها تقارير في سنتي ٢٠١٦ أو ٢٠١٥.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

(ب) المعلومات حول القطاعات الصادر عنها التقرير

المعلومات المتعلقة بمثل هذه القطاعات التي يصدر عندها التقرير كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وارد أدناه. تم استخدام ربح القطاع، حسبما هو مدرج ضمن تقارير الإدارة الداخلية التي تمت مراجعتها من قبل المدير المنتدب للمجموعة لقياس الأداء لأن الإدارة تعتقد بأن مثل هذه المعلومات ذات صلة أكثر في تقييم نتائج القطاعات المعنية بالمقارنة مع الكيانات الأخرى العاملة في نفس المجال.

	العقارات	الخدمات البحرية	الصناعي	المقاولات والتكنولوجيا
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦				
إجمالي الموجودات	٧٩٢,١٥١,٨٥٤	٦٦,٣١٢,٤٩٨	٥,٥٩٤,٠٥٢,٣٧٩	١٩٦,٢٠٢,٧٧٠
إجمالي المطلوبات	(٧٧٩,٥٨٢,٦١٩)	(٣٢,٨٤٢,٦٠٩)	(٣,٩٧٥,٨٠٦,٦٤٥)	(١٥٠,٦٤٤,٧٦٠)
الإيرادات*	(٦,٢٠٤,٩٩٩)	(١٢,٢٢٥,٧٠٧)	(٨٢١,٠٨٥,٥٨٢)	(١٣,٣١٣,٤٤٤)
صافي الإيرادات	٣٣,٤٩٨,٨٣٥	(١٢,٢٢٤,٠١٢)	(٣٢٧,٧١٩,٩٨٥)	(٤,١٦٤,٧٤٤)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥				
إجمالي الموجودات	٧٣٢,٧١٩,١١١	٥٤,٠٨٦,٩٣٦	٥,١٥٨,٤٥٥,٥٦٩	١٨٩,٩٠٧,٥١٣
إجمالي المطلوبات	(٦٨٥,١٥١,٠٤٠)	(١٩,١٤١,٠٥٩)	(٣,٧٩٢,٩٢٩,٤١٤)	(٧٨,٥٦٧,١٨٦)
الإيرادات*	(٦,٣٢٧,٧٦٩)	(١٢,٦٧٨,٦٣٨)	(٦٧٣,٠٦٣,٦٨٩)	(١٩,٩١٤,٥٦٢)
صافي الإيرادات	(٣١٣,٢٦٦)	(١٢,٦٦٤,٣٨٨)	(٢٥٨,٤٥٠,٢٨٧)	(٧,١٢٢,٤٧٢)

* إجمالي إيراد القطاع لا يحتوي على الإيرادات الأخرى بقيمة ٨.٢٥٨.١٧٩ ريال قطري (٢٠١٥: ٤.٥٩٧..٩٦ ريال قطري).

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	التجارة	أخرى	الإجمالي	الإقصاء	الرصيد الموحد
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦					
إجمالي الموجودات	٨,١٥٥,٥١٧	٢,٩٩٢,١٤٩,٧٩٣	٩,٦٤٩,٠٢٤,٨١١	(٥,٠٥١,٢٤١,٣٨٧)	٤,٥٩٧,٧٨٣,٤٢٤
إجمالي المطلوبات	(٥,٤٨٤,٧٥٢)	(١,٢٧٠,٦٢٢,٠٦٧)	(٦,٢١٤,٩٨٣,٤٥٢)	٤,١٥١,٦٦٣,٠٣٢	(٢,٠٦٣,٣٢٠,٤٢٠)
الإيرادات*	(٥٩٥,٠٢٥)	(٥,١٣٣,٨٤٩)	(٨٥٨,٥٥٨,٦٠٦)	--	(٨٥٨,٥٥٨,٦٠٦)
صافي الإيرادات	(٣٢٥,٧٨١)	٣٣,٩٠١,٠٥٥	(٢٧٧,٠٣٤,٦٣٢)	--	(٢٧٧,٠٣٤,٦٣٢)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥					
إجمالي الموجودات	٧,٦٠٢,٨١٠	٢,٧٩٦,٧١٣,٠٢٣	٨,٩٣٩,٤٨٤,٩٦٢	(٤,٥٨٢,١٢٥,٢٩٩)	٤,٣٥٧,٣٥٩,٦٦٣
إجمالي المطلوبات	(٥,٢٥٧,٨٢٦)	(١,٠٤٦,٠٧٥,٧٣١)	(٥,٦٢٧,١٢٢,٢٥٦)	٣,٦٨٩,٥٢٥,٣٠٤	(١,٩٣٧,٥٩٦,٩٥٢)
الإيرادات*	(١,١٧٨,٢٢٧)	(١١,١٦٩,٣٧٣)	(٧٢٤,٣٣٢,٢٥٨)	--	(٧٢٤,٣٣٢,٢٥٨)
صافي الإيرادات	(٩٤٦,٧٠٦)	٢٧,٥٤٢,٤٢٢	(٢٥١,٩٥٤,٦٩٧)	--	(٢٥١,٩٥٤,٦٩٧)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٣٤. دعاوى قضائية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، شملت الدعاوي القضائية المرفوعة ضد المجموعة الدعاوي التالية:

أ. دعاوى قضائية متعلقة ببطلان تملك أسهم بأحد كبار المساهمين
المدعين: شركة القارة للتجارة، شركة طريق الخير شركة الربع الخالي للتجارة الكرة الذهبية، شركة منازل للتجارة، شركة الإتقان للتجارة، شركة الطيبين للتجارة، شركة الاقليم للوساطة العقارية، شركة الاقليم للوساطة العقارية، شركة الاتقان للتجارة، شركة المنارة للمعدات الطبية (جميعها شركات شخص واحد مملوكة بالكامل ١٠٠% لشركة ازدان القابضة)

ب.دعاوى قضائية متعلقة ببطلان بند محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية بشأن الموافقة على نقل قيد الاسهم من الشركات التابعة لأحد كبار المساهمين الى الشركة الأم)
المدعين: شركة الاقليم للوساطة العقارية شركة الاتقان للتجارة شركة إثمار للإنشاء والتجارة، شركة عين جالوت ، شركة الاقليم للوساطة العقارية، شركة المنارة للمعدات الطبية شركة الطيبين للتجارة شركة الاقليم للوساطة العقارية، شركة الطيبين للتجارة، شركة الاتقان للتجارة (جميعها شركات شخص واحد مملوكة بالكامل ١٠٠% لشركة ازدان القابضة) ، والجدير بالذكر أن المحكمة قد رفضت عدة دعاوى أخري عن ذات الموضوع .

ج. دعاوى قضائية متعلقة ببطلان محضر اجتماع الجمعية العامة العادية ٢٠١٦/٠٣/٠٦
المدعين: شركة الاقليم للوساطة العقارية، شركة الاتقان للتجارة، شركة الاقليم للوساطة العقارية شركة القارة للتجارة شركة شاطيء النيل (جميعها شركات شخص واحد مملوكة بالكامل ١٠٠% لشركة ازدان القابضة). وقد صدر أكثر من حكم برفض دعاوى مماثلة بطلب بطلان محاضر الإجتماعات، وقد تم الإفصاح عنها لبورصة قطر.

د. دعوى قضائية متعلقة بحل الشركة
المدعية: شركة أركان للإستيراد و التصدير (شركة شخص واحد مملوكة بالكامل ١٠٠% لشركة ازدان القابضة)

هـ. دعاوى قضائية متعلقة بإجراءات إنتخاب أعضاء مجلس الادارة المستقلين
المدعين: عبداللطيف عبدالله زيد ال محمود، شركة الصوان للتجارة والمقاولات (ذ.م.م)، شركة سند الدوحة للاستثمار العقاري (ذ.م.م) (المدعي الأول مدير تنفيذي لدار الشرق للطباعة والنشر وهي عضو مجلس ادارة ازدان القابضة ويسيطر عليها وعلى الشركتين الأخريين المساهم الرئيسي في شركة أزدان القابضة).

تتعامل المجموعة حاليا مع مكاتب محاماة مختصة للدفاع عن حقوقها المتعلقة بهذه الدعاوي القضائية.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٣٥. إلتزمات عقود الإيجار التشغيلية

دخلت الشركة في عقود إيجار غير قابلة للإلغاء لإستئجار أرض. يتم إحتساب تكاليف الإيجار تحت بند عقود الإيجارات التشغيلية.
إن تكاليف عقود الإيجارات التشغيلية بالنسبة لهذه الأرض كالتالي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ريال قطري	ريال قطري
أقل من سنة	**٨,١٩٠,٧٨٢**	٨,١٩٠,٧٨٢
أكثر من سنة وأقل من خمسة سنوات	**٣٢,٧٦٣,١٢٨**	٣٢,٧٦٣,١٢٨
أكثر من خمس سنوات	**٨٦,٠٠٣,٢١١**	١٠٦,٤٨٠,١٦٦
	١٢٦,٩٥٧,١٢١	١٤٧,٤٣٤,٠٧٦

٣٦. الموافقة على البيانات المالية

تمت الموافقة على البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة ووقعت بالنيابة عنهم في ١٩ يناير ٢٠١٧.

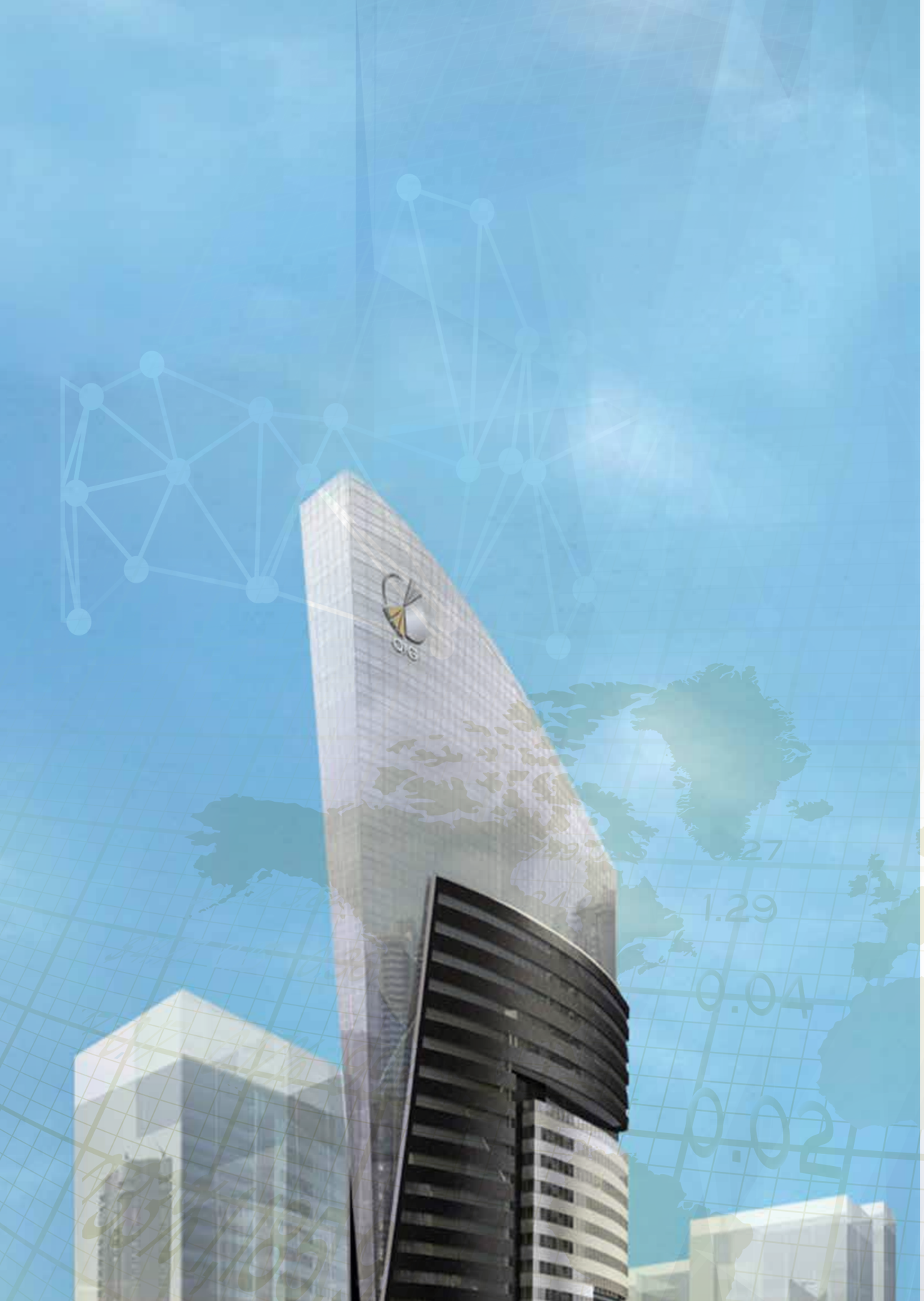

تلفون: ٩٧٩٨ ٤٤٨٦ ٩٧٤+ / ١٩٢٦ ٤٤٨٦ - فاكس : ٠٩٧١ ٤٤٨٦ ٩٧٤+
ص.ب. : ٢٢٥٠٤، الدوحة - قطر
www.qatariinvestors.com